الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017

جويلية 2018

الفهرس

المحور الأول التقديم العام 1

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017 3
2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 7

المحور الثاني تقديم برامج الوزارة 11

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء 13

1. التقديم العام للبرنامج 13
2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج 15
3. نتائج القدرة على أداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 17

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 17
3-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها 24
3-3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 32

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 33

برنامج التنمية القطاعية والجهوية 35

1. التقديم العام للبرنامج 35
2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج 37

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج 37
2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج (وبرنامج فرعي) 38

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 51

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 51
2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 55

برنامج التعاون الدولي 63

1. التقديم العام للبرنامج 63
2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج 63

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف التي تم تحقيقها 63
2.2 أهم الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها 65

3. نتائج القدرة على الآداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 67

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 67

2.3 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها 70
3-3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 76
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 79
1.4 بالنسبة للتعاون المالي 79
2.4 بالنسبة للتعاون الفني: 80
برنامج الإحاطة بالاستثمار ***81***
1. التقديم العام للبرنامج 81
2. تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج 82
3. نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 84
1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 84
2-3. تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها 88
3.3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 90
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء 92
برنامج القيادة والمساندة ***95***
1. التقديم العام للبرنامج 95
2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج 96
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 96
1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 96
2.3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها 102
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء 104

المحور الأول

التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017

تضطلع وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي بمهام أساسية كإعداد الإستراتيجيات والمخططات التنموية والموازين الاقتصادية والمشاركة في تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وهي مكلفة أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

وعلى هذا الأساس تتمحور مشمولات الوزارة أساسا حول:

- رسم التوجهات وضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي،
- إعداد إستراتيجيات وسياسات التنمية في إطار المخططات والموازين الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية،
- ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة،
- إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية بالتعاون مع كل المتداخلين من وزارات ومجالس وهياكل جهوية علاوة على تنفيذ ومتابعة توجهات الحكومة في الميادين التي لها علاقة بالتنمية الجهوية،
- تصور وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الجهوية الداعمة لمقومات التنمية بكل مناطق البلاد،
- التصرف في البرامج الجهوية للتنمية على غرار برنامج التنمية الجهوية (الحضائر الجهوية) وبرنامج التنمية المندمجة،
- إعداد الدراسات القطاعية والإقتصادية الضرورية لدفع التنمية الجهوية ومساندة الاستثمارات بالجهات،
- النهوض بالمعلومات الاحصائية من خلال جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالبلاد ومعالجتها وتحليلها ونشرها بالتنسيق مع الهياكل العمومية الأخرى للإحصاء.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم ملفات التعاون المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي والفني مع الخارج.
- إعداد المفاوضات في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- المشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين الراجعة بالنظر للوزارة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتولدة عنها.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي.

- تنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي وتتولى مساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية كما تعمل على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية
- تمثيل البلاد التونسية في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والاقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والاقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف، تم تقسيم مهمة الوزارة إلى خمس برامج تم ضبطها كما يلي:

- برنامج التوازنات الجملية والإحصاء،
- برنامج التنمية القطاعية والجهوية،
- برنامج التعاون الدولي،
- برنامج الإحاطة بالإستثمار،
- برنامج القيادة والمساندة.

البرنامج	الهياكل المعنية
برنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء	– الإدارة العامة للتقديرات – الإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي – خلية التنسيق والمتابعة – المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية – المعهد الوطني للإحصاء
برنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية	– الإدارة العامة للقطاعات الإقتصادية – الإدارة العامة للتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية – الإدارة العامة لقطاع التعليم والمواطنة – خلية التنسيق والمتابعة – المندوبية العامة للتنمية الجهوية – ديوان تنمية الجنوب – ديوان تنمية الوسط الغربي – ديوان تنمية الشمال الغربي
برنامج عدد 3: التعاون الدولي	– الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والأسيوي والأمريكي والدراسات الإستشرافية – الإدارة العامة للتعاون مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف – الإدارة العامة للتعاون الأوروبي – خلية التنسيق والمتابعة – الوكالة التونسية للتعاون الفني
برنامج عدد 4: الإحاطة بالإستثمار	– الإدارة العامة للمشاريع الكبرى – الإدارة العامة للدراسات الإستشرافية في الإستثمار – خلية التنسيق والمتابعة – وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي – وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي

البرنامج	الهياكل المعنية
برنامج عدد 5: القيادة والمساندة	– الديوان – الكتابة العامة – الإدارة العامة للموارد البشرية – الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات – الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية – وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف – التفقدية الإدارية والمالية – مكتب العلاقات مع المواطن

ولتحقيق الاهداف المرسومة ضمن برامج مهمة الوزارة تم خلال سنة 2017 القيام بأهم الإنجازات التالية:

- تحيين نموذج استشراف المجمعات الاقتصادية الكبرى ليشمل بقية المجمعات الاقتصادية على غرار الاستهلاك العمومي وجدول العمليات المالية للدولة.
- الترفيع في وتيرة إصدار الوثائق التحليلية للوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلبية مقتضيات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.
- تطوير نموذج التقديرات الاقتصادية من خلال إعداد نموذج تقديرات ثلاثية لعديد المجمعات الاقتصادية هذا إلى جانب بلورة تقديرات سنوية للعمليات المالية للدولة والعمل على تحسين النموذج الحالي بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- انجاز الأعمال الميدانية للمسح الثلاثي حول التشغيل، إلى جانب الأعمال الدورية الأخرى، على غرار معالجة بيانات الحالة المدنية لسنة 2016 وإعداد المؤشرات الديموغرافية لسنة 2012-2015 مع إستغلال منظومة "مدنية " والمؤشر السنوي لمعدل الأجور في القطاع الخاص غير الفلاحي وإعداد التقرير الخاص بالأجراء والأجور والتقرير المتعلق بخصائص أعوان الوظيفة العمومية.
- إنجاز العديد من المسوحات الوطنية على غرار المسح الوطني حول تكنولوجيا المعلومات والإتصال والمسح الوطني حول التقاعد المبكر والمغادرة الطوعية للوظيفة العمومية
- مزيد تحسين التصرف في برنامج الحضائر الجهوية من خلال العمل على تطبيق قرارات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جانفي 2016 حول الترفيع في المنح المسندة لعملة الحضائر التي تساوي الأجر الادنى المضمون بما مكنهم من الانتفاع بنظام التغطية الاجتماعية ابتداءا من غرة ماي 2016.

- مواصلة التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة في ملف انهاء العمل ببرنامج الحضائر من خلال تحديد حاجيات مختلف الوزارات والإدارات الجهوية خلال الخمس سنوات القادمة وتقديم مقترحات عملية للتسوية عن طريق مختلف الآليات المتاحة ووفقا لخارطة طريق واضحة.
- تعبئة التعهدات المالية والتي بلغت 7778.76 م.د.ت أي بنسبة 103% من التقديرات. ويعود هذا الحجم الهام من التمويلات إلى الانطلاق الفعلي سنة 2017 في تجسيم طلبات التمويل (التي تم تقديمها خلال سنة 2016) لفائدة المشاريع التنموية صلب المخطط وإبرام الاتفاقيات الخاصة بها. كما اتسمت التعهدات المبرمة خلال سنة 2017 بأهمية المبالغ المتحصل عليها في إطار برامج دعم الميزانية (حوالي 3207 م.د.ت بقروض من المفوضية الأوروبية (500 م.أورو) والبنك الدولي (457.2 م.أورو) والبنك الإفريقي للتنمية (120 م.أورو) والوكالة الألمانية للتعاون (100 م.أورو).
- إجراء عدة إصلاحات اقتصادية جوهرية تهدف إلى تطوير مناخ الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني للتكيف مع تحديات الاقتصاد العالمي ودعم قدرته على خلق الثروة واحداث مواطن شغل جديدة تمكّن من الحد من البطالة واستيعاب العاطلين عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد، ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها تونس في هذا الإطار:
- – صدور القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.
- صدور الأوامر التطبيقية لقانون الاستثمار في مارس 2017.
- تنظيم منتدى تونس للاستثمار في نوفمبر 2017.
- صدور القانون عدد 8 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 الذي يتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية فضلا عن الاصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والاجراءات الادارية والديوانة.
- تركيز الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 التي تمثل المخاطب الوحيد للمستثمر وتتولى تيسير الإجراءات أمام المستثمرين واقتراح السياسات والإصلاحات في مجال الاستثمار وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار.
- إحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 390 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017.

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لسنة 2017 ما قدره 581.943 مليون دينارا مقابل 509.584 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز تساوي 114.2%.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
نفقات التصرف	**62 353**	**62 353**	**62 037**	**-316**	**99.5%**
التأجير العمومي	51 331	51 331	51 611	280	100.5%
وسائل المصالح	9 420	9 420	8 937	-483	94.9%
التدخل العمومي	1 602	1 602	1 488	-114	92.9%
نفقات التنمية	**472 631**	**447 231**	**519 905**	**72 674**	**116.25%**
الإستثمارات المباشرة	**500**	**500**	**20 056**	**19 556**	**4011.1%**
التمويل العمومي	**472131**	**446731**	**499850**	**53119**	**11.9%**
على الميزانية	462 131	436 731	480 659	43 928	104.0%
قروض خارجية موظفة	10 000	10 000	19 191	9 191	191.9%
المجموع العام	**534 984**	**509 584**	**581 943**	**72 359**	**114.2%**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)

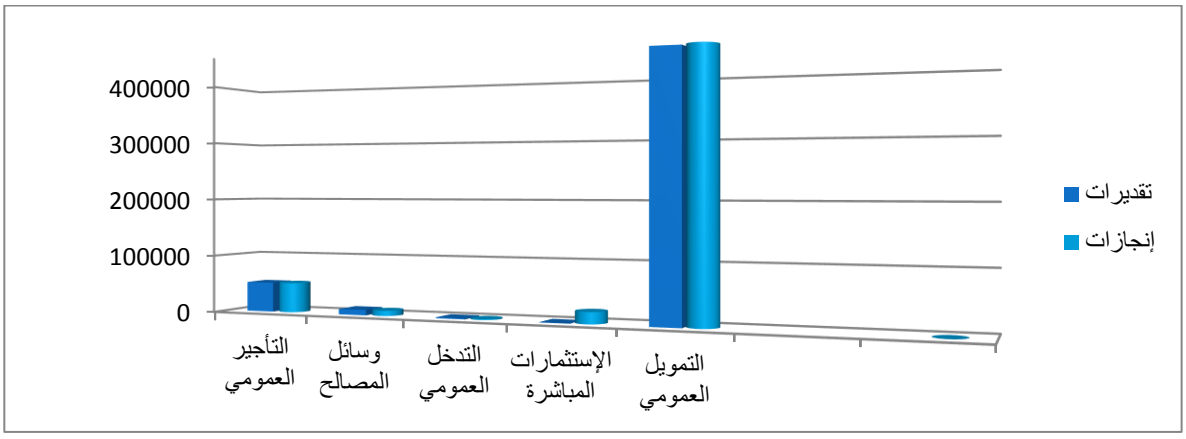

هذا وقد سجلت الإعتمادات المنجزة لنفقات التأجير العمومي 62.037 مليون دينارا مقابل 62.353 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز 99.5%.

أما بالنسبة إلى نفقات وسائل المصالح فقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 ما قيمته 8.937 مليون دينارا مقابل 9.420 مليون دينار كتقديرات.

هذا وبلغت جملة إعتمادات الدفع بعنوان التمويل العمومي المنجزة 499.850 مليون دينار مقابل 446.731 مليون دينار مقدرة أي بنسبة إنجاز 111.9%.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2017 قانون المالية الأصلي	تقديرات 2017 قانون المالية التكميلي (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء	32 506	32 506	32 349	-157	99.5%
البرنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية	444 621	419 621	461 267	41646	109.9%
البرنامج عدد 3: التعاون الدولي	42 536	42 536	53 700	11164	126.2%
البرنامج عدد 4: الإحاطة بالإستثمار	6 560	6 160	7 825	1665	127%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	8 761	8 761	26 801	18040	305.9%
المجموع العام	**534 984**	**509 584**	**581 943**	**- 72 359**	**114.2%**

يتبين من خلال الجدول عدد 2 أن برنامج التنمية الجهوية حضي بنسبة 79.2% من مجموع الإعتمادات المنجزة بالوزارة لسنة 2017 يليه برنامج التعاون الدولي بنسبة 9.2%.

رسم بياني عدد2:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2017

التوزيع حسب البرامج (أع الدفع)

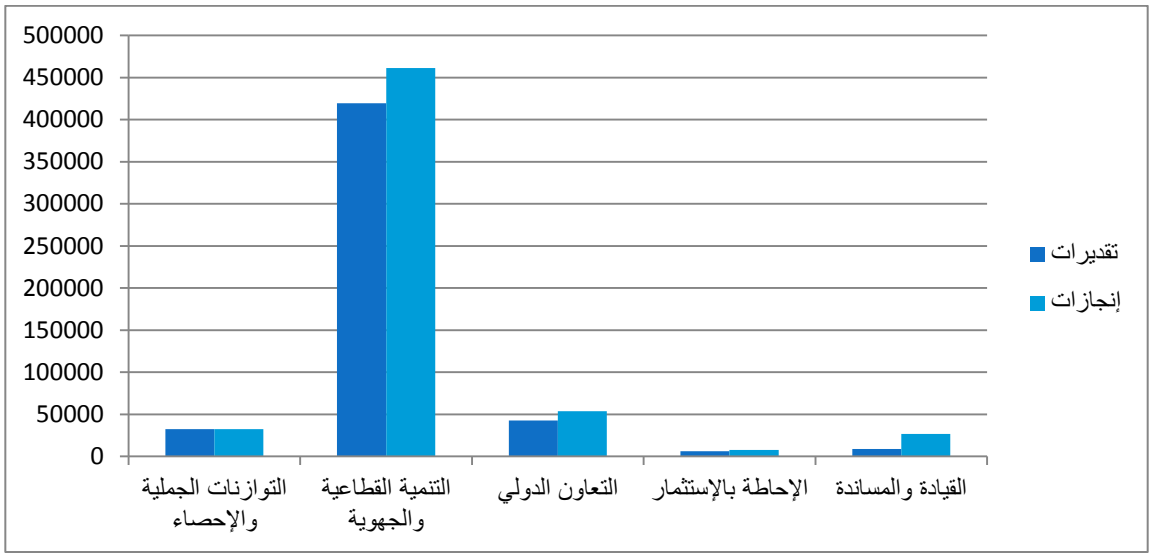

المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء

رئيس البرنامج: السيد لطفي الفرادي رئيس هيئة التوازنات الجملية والإحصاء

1. التقديم العام للبرنامج

يمثل برنامج التوازنات الجملية والإحصاء من المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في بلورة منوال التنمية لا سيما فيما يتعلق بضبط تقديرات الإطار الاقتصاد الكلي وضبط التوازنات الجملية والمساهمة في إعداد الإصلاحات الهيكلية وتحسين تنافسية مناخ الأعمال وذلك ضمن الميزان الاقتصادي السنوي وعلى المدى المتوسط في إطار مخطط التنمية.

كما تسهم أنشطة البرنامج في تعزيز نجاعة القرارات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين القدرة التنافسية من خلال انجاز الدراسات والتحاليل حول سياسات البرامج العمومية فضلا عن توفير المعطيات الإحصائية لمختلف المستعملين.

وتبعا لذلك يضمّ هذا البرنامج الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والمعهد الوطني للإحصاء.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالنسبة لسنة 2017 على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية للبلاد والتي تندرج ضمن مشمولات الوزارة في هذا المجال، وتتمحور استراتيجية البرنامج بالأساس حول:

- إعداد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية،
- متابعة وتحليل الوضع الاقتصادي والتوازنات الجملية على ضوء تطور الظرف الاقتصادي،
- دراسة وبلورة السياسات الاقتصادية والسياسات القطاعية واقتراح الاصلاحات في الميدان الاقتصادي،
- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وبلورة الإجراءات الإصلاحية لتطوير التنافسية ومناخ الأعمال،
- الإشراف على تطوير المنظومة الإحصائية وتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في انتاج ونشر الاحصائيات وتوسيع مجالاتها حسب المعايير المعمول بها.

ويهدف برنامج التوازنات الجملية والإحصاء إلى:

- تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية،
- توفير الدراسات والتحاليل المناسبة لإضفاء مزيد من النجاعة على مستوى القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
- دعم إنتاج ونشر الإحصائيات،
- تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة،

كما ينقسم برنامج التوازنات الجملية والإحصاء إلى برنامجين فرعيين:

I-البرنامج الفرعي الأول : التوازنات الجملية والدراسات،

II-البرنامج الفرعي الثاني: الإحصاء،

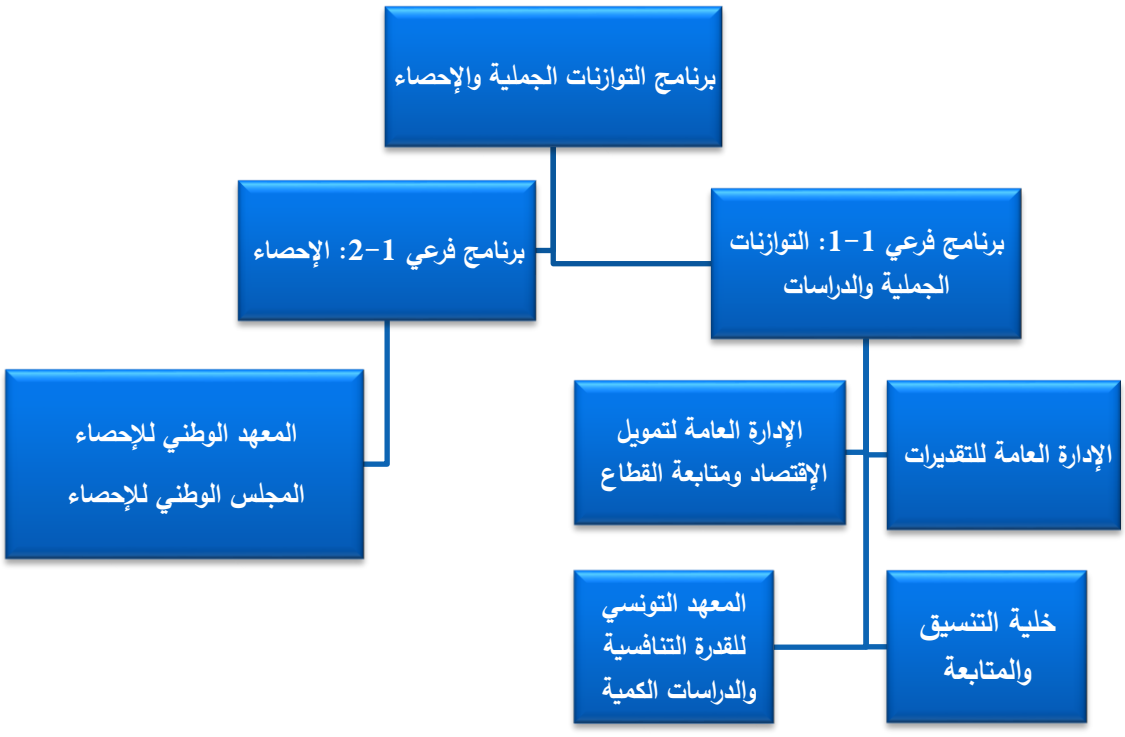

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

- انصهرت أنشطة الهياكل التابعة لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء ضمن إطار الأهداف المرسومة لسنة 2017 حيث تركّزت الجهود بالأساس على:
- إعداد جملة الوثائق التحليلية الضرورية لمتابعة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي ودراسة الملفات المتعلقة بالسياسات الإصلاحية وبرامج التعاون الدولي فضلاعن اعداد الوثيقة الاطارية لإعداد ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2018.
- إنجاز 25 دراسة في عديد المجالات التنموية بالعلاقة مع الإشكاليات المطروحة تتمحور حول التنافسية والتمويل والنمو والتشغيل والاستثمار والنمذجة واقتصاد المعرفة هذا إلى جانب دراسات حول المالية العمومية والتنمية المستدامة بالإضافة إلى الاستجابة للطلبات العرضية الواردة من وزارة الإشراف وذلك بغرض المساعدة على دعم القرارات واتخاذ الإجراءات المناسبة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير نموذج التقديرات الاقتصادية من خلال إعداد نموذج تقديرات ثلاثية لعديد المجمعات الاقتصادية هذا إلى جانب بلورة تقديرات سنوية للعمليات المالية للدولة والعمل على تحسين النموذج الحالي بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- إنجاز العمليات الإحصائية في حدود 86 بالمائة من العمليات المبرمجة والمضمنة بالبرنامج الإحصائي السنوي
- العمل على تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحيّنة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها وذلك من خلال تنفيذ البرنامج الإحصاء السنوي في الآجال المرسومة وتوسيع أنشطة الإحصاء في اتجاه توفير معطيات ومؤشرات جديدة وفقا لتطور طلبات المستعملين.

ويحوصل الجدول التالي مختلف الأنشطة التي تمّ القيام بها سنة 2017 والتي لها علاقة بتنفيذ أهداف البرنامج:

المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2017	الأنشطة	الإنجاز والملاحظات
عدد الوثائق التحليلية للوضع الاقتصادي والاجتماعي (دورية)،	04 02 01	- إعداد وثائق تحليلية للظرف الاقتصادي الوطني والعالمي - اعداد الوثيقة الاطارية لإعداد ميزانية الدولة (أعدادها في ماي وتحيينها في جويلية)	تمّ انجازه

المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2017	الأنشطة	الإنجاز والملاحظات
		- إعداد الميزان الاقتصادي	
تطوير نموذج التقديرات الاقتصادية الخصوصية،	**70**	- بلورة تقديرات ثلاثية لعديد المجمعات الاقتصادية - بلورة تقديرات سنوية للعمليات المالية للدولة - تحسين النموذج الحالي	تمّ اعداد نموذج تقديرات ثلاثية لعديد المجمعات الاقتصادية بالإدارة العامة للتقديرات تسجيل تأخير يعزى للإجراءات المطلوبة لانتداب خبراء في اطار تنفيذ برنامج التعاون في الغرض مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
نسبة المشاركين في الاستشارات من خارج الهياكل الإدارية	**%**	- اجتماعات تضم علاوة على ممثلي الهياكل الإدارية ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات المهنية ذات العلاقة. - دعم التمشي التشاركي والاستشراف في إعداد المخطط والميزان الاقتصادي من خلال تطوير نسبة المشاركين في الاستشارات من خارج الهياكل الإدارية.	تمّ اعتماد تمشي تشاركي عند اعداد مخطط التنمية الذي تمّ المصادقة عليه في 27 افريل 2017.
حجم الدراسات (المنجزة)	25	- دراسات حول التنافسية والتمويل والنمو والتشغيل والاستثمار والنمذجة واقتصاد المعرفة - دراسات حول المالية العمومية والتنمية المستدامة - الاستجابة للطلبات العرضية الواردة من وزارة الإشراف	تمّ انجاز الدراسات بالكامل (25 دارسة تمّ إنجازها)
منظومة النشر والاتصال	**75 %**	- تطوير الموقعين الداخلي والخارجي للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية - تكثيف الندوات والملتقيات الإعلامية - تطوير منظومة المتابعة الإعلامية والمباشرة - تكثيف النشريات الورقية والإلكترونية	نسبة انجاز بـ 82 %
دعم المناهج وأطر العمل	**10 يوم/شخص**	- إنجاز عمليات تكوين وتأهيل - تكثيف تبادل زيارات العمل وتنظيم الندوات والملتقيات الدراسية - المساهمة في أنشطة الهياكل الأخرى في مجالات الاهتمام المشترك.	نسبة انجاز قدّرت بـ 6 أيام تأطير لكل اطار

المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2017	الأنشطة	الإنجاز والملاحظات
		- تطوير المناهج والأنشطة المشتركة	
انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	**% 90**	- مسوحات عينية - المسوحات الدورية - الحسابات القومية - متابعة الظرف الإقتصادي - السجل الوطني للمؤسسات	نسبة انجاز قدّرت بـ 86 %
احترام رزنامة النشر	**%102**	- نشر الأعمال المنجزة وفق الروزنامة المبرمجة.	نسبة انجاز قدّرت بـ 106%
الدورات التكوينية المنجزة	**%61**	- إرساء مركز تكوين - إعداد البرنامج السنوي حسب الطلب وتنفيذه - مواصلة تنفيذ البرنامج السنوي لتكوين أعوان المعهد	المشاركة في 62 دورة تكوينية

3. نتائج القدرة على أداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت الاعتمادات التي تمّ صرفها لبرنامج التخطيط والتحاليل بعنوان سنة 2017 قيمة 32349 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات والنفقات الإضافية بعنوان التاجير للمعهد الوطني للإحصاء مقابل 32506 ألف دينار اعتمادات مرسمة ضمن قانون المالية أي بنسبة إنجاز تعادل 99.51%.

وتتضمن هذه النفقات بالخصوص ما يلي:

نفقات العنوان الأول:

- **نفقات التأجير العمومي**

تمثّل نفقات الأجور نحو 68% من مجموع النفقات لسنة 2017 حيث تمّ صرف مبلغ 21935 ألف دينار وبنسبة إنجاز تعادل نحو 99.2% من الاعتمادات المرسمة بقانون المالية لنفس السنة.

- **نفقات وسائل المصالح**

ارتفعت نفقات وسائل المصالح للبرنامج والتي تشمل بالأساس الاعتمادات المفتوحة لفائدة كل من المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية إلى نحو 2981 ألف دينار وبنسبة انجاز قدرها 100% من الاعتمادات المرسّمة بقانون المالية لسنة 2017.

هذا وتمثّل نفقات وسائل المصالح نسبة 9% من مجموع نفقات البرنامج.

- **نفقات التدخل العمومي**

بلغت نفقات التمويل العمومي نحو 693 ألف دينار وهي مخصصة لتغطية تدخلات وداديات الأعوان والجمعيات الرياضية وتمّ تحويلها بالكامل إل المؤسستين المعنيّتين.

نفقات العنوان الثاني:

- **نفقات التمويل العمومي:**

بلغت الاعتماد المأذون بصرفها بعنوان سنة 2017 ما يعادل 6740 ألف دينار وهو كامل المبلغ المرسم بقانون المالية وبنسبة تنفيذ تعادل 100%.

علما بأن الاعتمادات المصروفة بعنوان سنة 2016 قد بلغت 6710 ألف دينار ونسبة تنقيذ تناهز 88.4% فقط.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نفقات العنوان الثاني للبرنامج تهمّ بالأساس كل من المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع دون اعتبار الموارد الذاتية والنفقات الإضافية لأجور المعهد الوطني للإحصاء)

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		بقايا الإعتمادات (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
العنوان الأول	25 766	25 766	25 609	157	99.4
التأجير العمومي	22 092	22 092	21 935	157	99.3
وسائل المصالح	2 981	2 981	2 981	0	100.0
التدخل العمومي	693	693	693	0	100.0
العنوان الثاني	6 740	6 740	6 740	0	100.0
التمويل العمومي	6 740	6 740	6 740	0	100.0
المجموع	**32 506**	**32 506**	**32 349**	**157**	**99.5%**

●دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

هذا وتجدر الإشارة الى انّ تنفيذ ميزانية 2017 تضمن كذلك:

- تغطية خلاص قسط من نفقات التأجير للمعهد الوطني للإحصاء بقيمة 929 أ د كتسبقة على ميزانية 2018.
- سجلت نفقات التأجير بعنوان سنة 2017 انخفاضا بالنسبة للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بقيمة 437 أ د بالعلاقة مع مغادرة عدد من الاعوان للتقاعد او الالحاق الى مؤسسات أخرى فيما ارتفعت نفقات التأجير بالإدارات المركزية للوزارة نتيجة الخطط الجديدة المحدثة بالهيكل التنظيمي.
- بلغت النفقات على الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 733.14 أ د منها 278.14 أ د أجور الملحقين بالوزارة مقابل اعتمادات مصادق عليها تعادل على التوالي 745 أ د و290 أ د.

الموارد الذاتية بحساب الدينار	745 000	733 140
موارد ذاتية (العنوان الأول)	**745 000**	**733 140**
إسترجاع أجور الأعوان الملحقين	290 000	278 140
الاعتمادات المتبقية بعنوان التأجير 2015	300 000	300 000
الاعتمادات المتبقية بعنوان نفقات وسائل المصالح 2015	130 000	130 000
مداخيل البنوك	25 000	25 000

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وانجازات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء

لسنة 2017

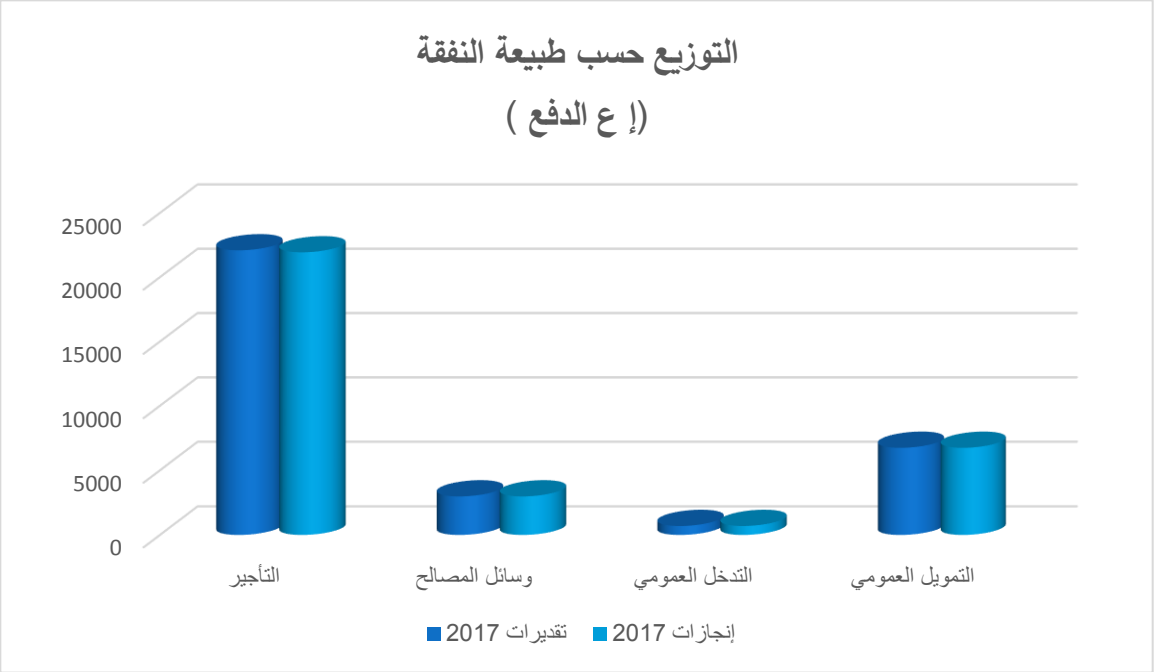

<u>بيان تنفيذ ميزانية سنة 2017 حسب البرامج الفرعية:</u>

بلغت الاعتمادات التي تمّ صرفها في حدود نسبة 99.75% بالنسبة للبرنامج الفرعي التوازنات الجملية والدراسات بعنوان سنة 2017 قيمة 5958 ألف دينار مقابل 6115 ألف دينار اعتمادات مرسمة ضمن قانون المالية أي ما يعادل حصّة 18.4% من مجموع ميزانية البرنامج وتم تسجيل بقايا الاعتمادات بقيمة 157 ألف دينار والتي تهم المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

كما بلغت الاعتمادات الي تمّ صرفها بالكامل بالنسبة للبرنامج الفرعي للإحصاء ما يعادل 26391 ألف دينار أي بحصّة تناهز 81.6% من مجموع ميزانية البرنامج لسنة 2017.

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إ ع الدفع)

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017 (ق م الأصلي)	تقديرات 2017 (ق م التكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1)– (2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي عدد1–1: التوازنات الجملية والدراسات	6115	6115	5958	157	99,75
البرنامج الفرعي عدد1–2: الإحصاء	26391	26391	26391	0	100
مجموع البرامج	**32 506**	**32506**	**32 349**	**157**	**100**

رسم بياني عدد 4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2017

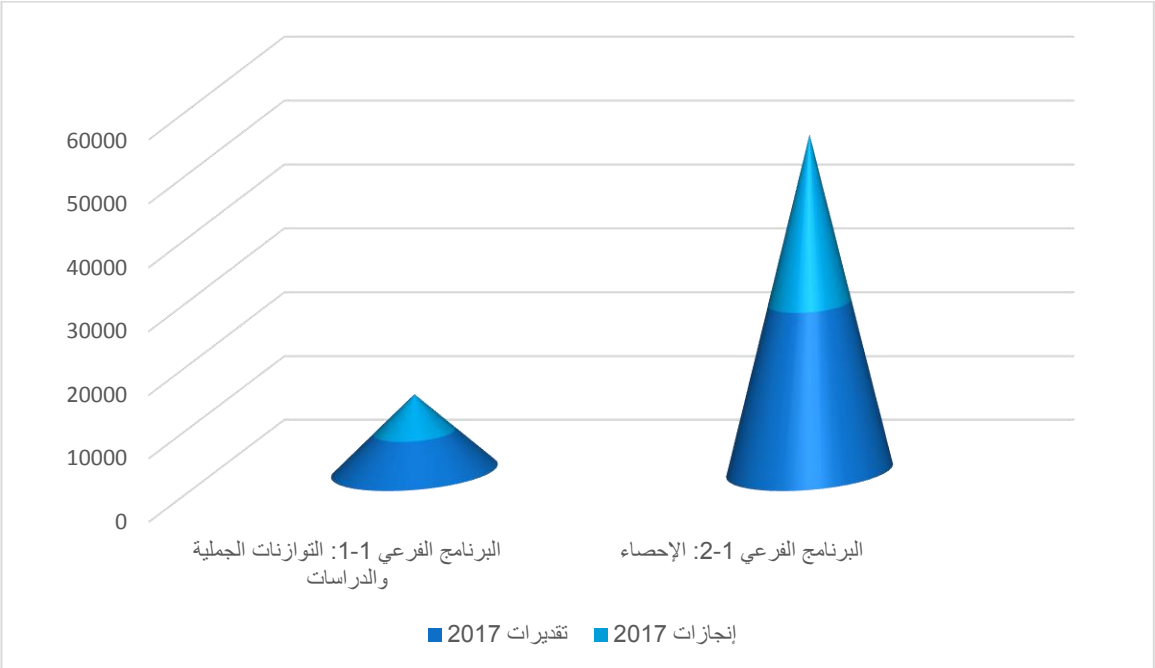

3-1-1 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات":

تتوزع نفقات ميزانية البرنامج الفرعي التوازنات الجملية والدراسات لسنة 2017 والبالغة 5958 ألف دينار تتوزع بين 5488 ألف دينار لنفقات التصرف أي ما يعادل 92.1% من مجموع الميزانية مقابل 470 ألف دينار لنفقات التنمية أي بحصة تعادل 7.9% من مجموع الميزانية.

ومثّلت اعتمادات التأجير المصروفة والتي تناهز 4425 ألف دينار أي نحو 81% من الميزانية المخصّصة للتصرف لسنة 2017.

جدول تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات" لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		بقايا الإعتمادات (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
العنوان الأول	5 645	5 645	5 488	157	97.2
التأجير العمومي	4 582	4 582	4 425	157	96.6
وسائل المصالح	970	970	970	0	100.0
التدخل العمومي	93	93	93	0	100.0
العنوان الثاني	470	470	470	0	100.0
التمويل العمومي	470	470	470	0	100.0
المجموع	**6 115**	**6 115**	**5 958**	**157**	**97.4**

رسم بياني عدد 3-1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات البرنامج الفرعي التوازنات الجملية والدراسات

لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إ ع الدفع)

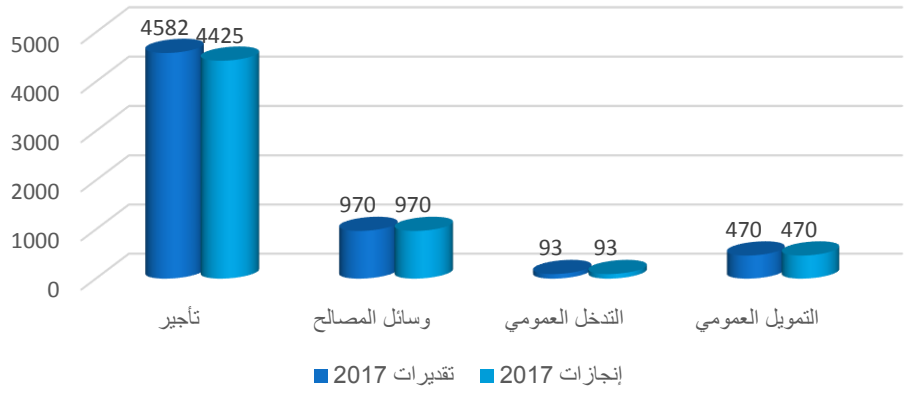

3-1-2 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" الإحصاء":

بلغت الاعتمادات المصروفة للبرنامج الفرعي للإحصاء (ميزانية المعهد الوطني للإحصاء) لسنة 2017 مجموع 26391 أ د. وتتوزع هذه الاعتمادات إلى 20121 أ د بعنوان نفقات تصرف و 6270 أ د بعنوان نفقات التنمية.

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي"الاحصاء" لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		بقايا الإعتمادات (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
العنوان الأول	20 121	20 121	20 121	0	100.0
التأجير العمومي	17 510	17 510	17 510	0	100.0
وسائل المصالح	2 011	2 011	2 011	0	100.0
التدخل العمومي	600	600	600	0	100.0
العنوان الثاني	6 270	6 270	6 270	0	100.0
التمويل العمومي	6 270	6 270	6 270	0	100.0
المجموع	**26 391**	**26 391**	**26 391**	**0**	**100.0**

- دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات ودون اعتبار نفقات التاجير ووسائل المصالح (926 أ د) التي تمّت تغطيتها بتسبقة عن ميزانية 2018

رسم بياني عدد 3-2:

مقارنة بين تقديرات وانجازات البرنامج الفرعي الإحصاء

لسنة 2017

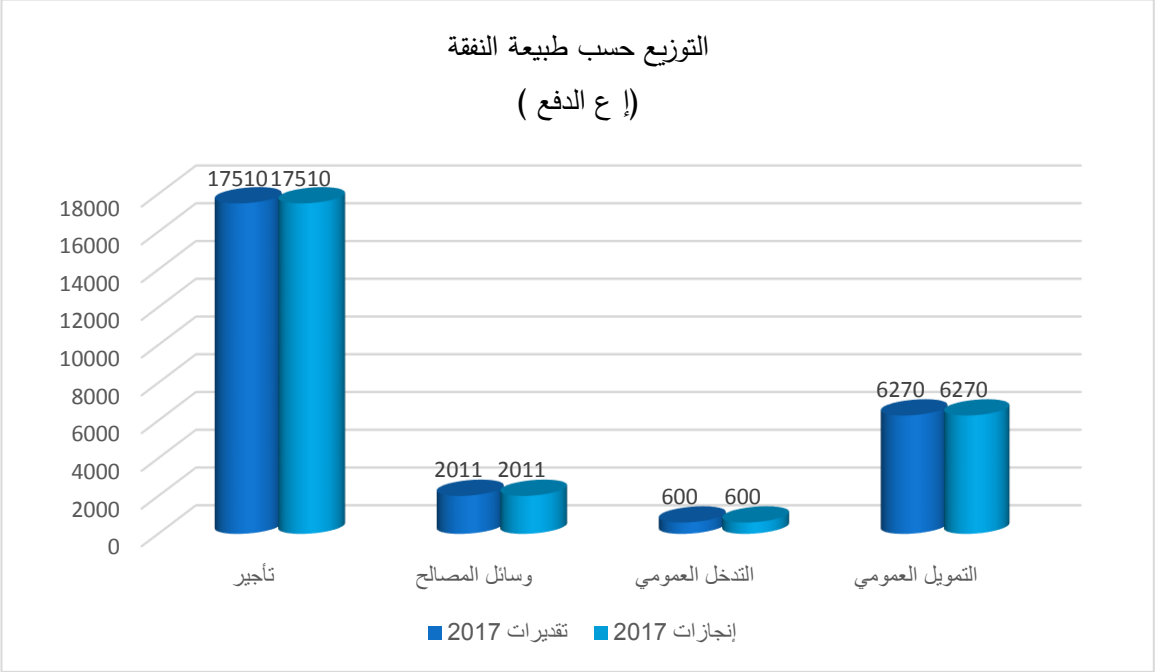

جدول تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي"الاحصاء" لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

البرنامج الفرعي: الإحصاء	تقديرات 2017 (ق.م.الأصلي)	تقديرات 2017 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
البرنامج الفرعي عدد 2: الإحصاء	26 391	26 391	27 317	926	103

الاستنتاجات

بالنسبة للبرنامج الفرعي الأول:

- يلاحظ ارتفاع نفقات التأجير للمصلح المركزية نتيجة بداية العمل بالهيكل التنظيمي الجديد للوزارة.
- انخفاض في نفقات التأجير للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية نظرا لمغادرة عدد من الاعوان بعنوان التقاعد او الالحاق الى مؤسسات أخرى وكذلك عدم تنفيذ ميزانية العنوان الثاني بالكامل.

بالنسبة للبرنامج الفرعي الثاني:

- الاعتمادات المرسمة بالميزانية بالنسبة للمعهد الوطني للإحصاء كانت دون الأعباء المستوجبة بنحو 926 أ د والتي تمّ تغطيتها بتسبقة من اعتمادات 2018.

3-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة التقديرات والتحاليل المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحاليل لدعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. ويشمل البرنامج كذلك تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحيّنة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

3-2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات

يشتمل البرنامج الفرعي الأول التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات، على هدفين وأربع مؤشرات لقيس الاداء تم اختيارها بالاعتماد على مشمولات الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، وقد تم في هذا المجال اعتماد مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-1-1: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية

تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية.

مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات.

مبررات اعتماد المؤشرات: قيس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحاليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية.

جدول عدد 5:

الهدف 1-1-1: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية

مؤشرا قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
1-1-1-1 عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية	عدد	6	6	%100	7	7	% 100

رسم بياني عدد5

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشر قيس الأداء الخاص بالهدف تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الإقتصادية الجملية

لسنة 2017

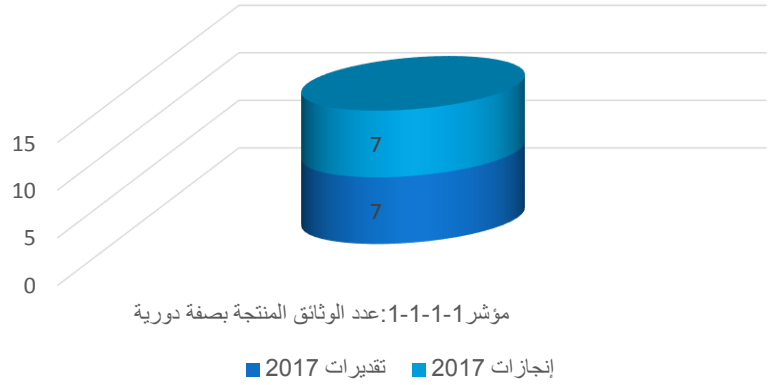

لئن تسنّى تحقيق الهدف المعتمد لمؤشر الأداء يلاحظ انّ المؤشر لا يمكّن من تغطية كامل الأنشطة ذات الأهمية الإدارة المركزية على غرار:

- دراسة ملفات المجالس الوزارية
- المساهمات في برامج التعاون الدولي
- المساهمات في الاشغال المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف 1-1-2 : النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحاليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص.

مرجع الهدف: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،

مبررات اعتماد المؤشرات: إن حجم الدراسات المنجزة ونوعيتها من شأنها أن تساهم في اتخاذ القرار المجدي وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. كما أن إنجازها في الآجال وتبليغ نتائجها إلى المعنيين ليتم توظيفها في أشغال وزارة الإشراف والهياكل الحكومية والخاصة وتطوير جودتها تمكن من الاستفادة القصوى من هذه الدراسات.

وقد سجلت مؤشرات قيس الأداء خلال سنة 2017 استقرار نسبي مقارنة بسنة 2016.

جدول عدد 6:

الهدف 1-1-2: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والإجتماعي

الهدف 1-1-2 : النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	مؤشرا قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017 (1)/(2)
	1- عدد الدراسات	العدد	25	25	100	25	25	100
	2- منظومة النشر والاتصال	نسبة	74	72	97	75	82	109
	3-دعم المناهج وأطر العمل	معدل أيام التأطير	8	6.3	79	10	6.0	60

رسم بياني عدد 6

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف النجاعة في دعم القرار في المجالين الإقتصادي والإجتماعي

لسنة 2017

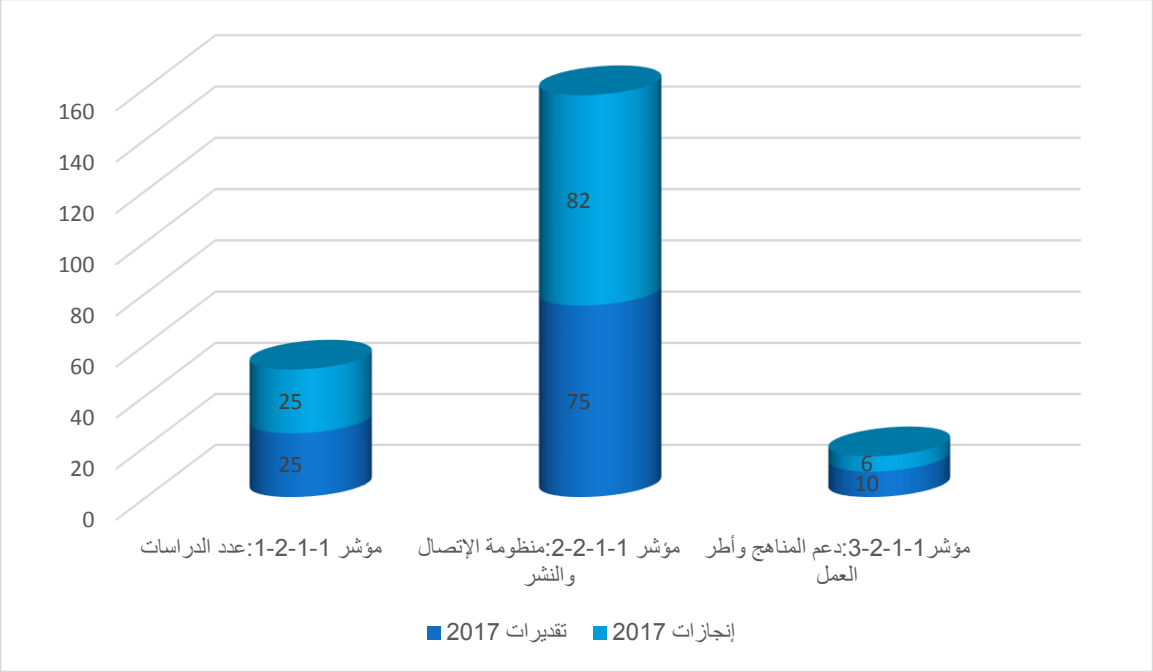

3-2-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي 2: الإحصاء

يشمل البرنامج الفرعي الثاني الاحصاء هدفين وثلاث مؤشرات لقيس الاداء تم اختيارهما بالاعتماد على مشمولات الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء وتأخذ هذه المنهجية بعين الاعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-2-1: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

تقديم الهدف: لتحقيق هذا الهدف، يتعيّن إنجاز المسوحات المبرمجة سنويا، مع احترام المعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص طرق جمع البيانات ومعالجتها ونشرها قصد تحسين جودة المعطيات الإحصائية والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة في المجال الإحصائي. كما يسعى المعهد إلى دعم الإحصائيات الجهوية ومزيد تأهيل موارده البشرية.

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مبررات اعتماد المؤشرات: قيس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

جدول عدد 7:

الهدف1-2-1: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

مؤشرا قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
المؤشر 1.1.2.1. نسبة انجاز العمليات الاحصائية المبرمجة	نسبة	90	88	97.7	90	86	95.5

رسم بياني عدد 7

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

لسنة 2017

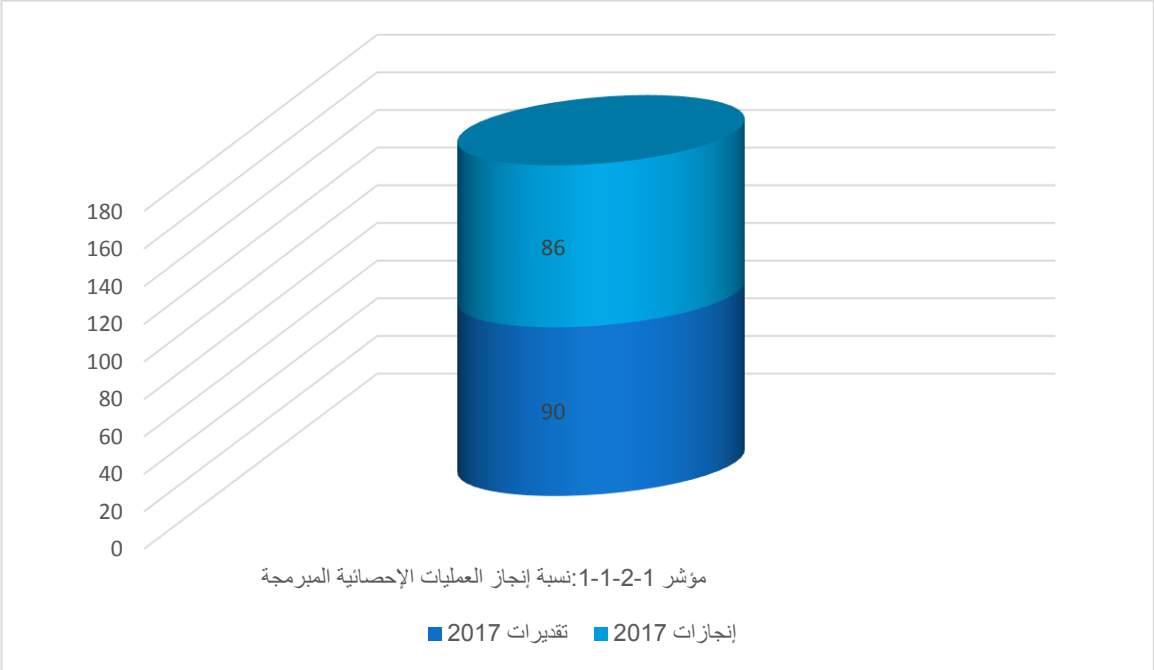

المؤشر 1.1.2.1: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

تمكن المعهد من الإيفاء بكل تعهداته تجاه المجموعة الوطنية من خلال انجاز المسوحات المبرمجة، الاجتماعية منها والاقتصادية، باستثناء المسح الدائم لظروف عيش الأسر الذي تأجل إنجازه إلى السداسي الأول من سنة 2018 وذلك لتزامنه مع عديد المسوح الأسرية الأخرى، حيث أنه وفي المقابل قام المعهد بإنجاز مسوح لم تكن مبرمجة مسبقا، على غرار المسح الوطني حول التقاعد المبكر والمغادرة الطوعية لفائدة رئاسة الحكومة والأشغال الميدانية الخاصة بتحيين عينة مسوح الإيجار والمسح الوطني حول تشغيل الأطفال لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية. وسيعمل المعهد على مزيد احكام البرمجة الإحصائية والاستجابة قدر الإمكان الى الطلبات المتزايدة لإنجاز مسوح لفائدة بعض القطاعات والمنظمات الدولية.

ويواجه المعهد العديد من الصعوبات عند إنجازه البرنامج السنوي تتمثل أهمها في النقص الكبير من المهندسين في الإحصاء والإعلامية وبدرجة أقل في سلك التقنيين، بالإضافة الى صعوبة الميدان والتعامل مع الاسر والمؤسسات التي أصبحت ترفض التفاعل إيجابيا مع أعوان الميدان. ويبرز هذا الاشكال أساسا في المسوح لدى المؤسسات رغن تحسنها النسبي في السنتين الماضيتين.

الهدف 1-2-2: تطوير جودة المعطيات الاحصائية المنتجة

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في دعم التكوين وتوسيع نطاق التعاون الدولي للاستفادة من الخبرات والممارسات الجيدة في المجالات ذات الصلة، إلى جانب توفير المعطيات الإحصائية لكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين وكل مستعملي المعلومة الإحصائية في الإبان وفق روزنامة ضبطت في الغرض. كما يسهم هذا الهدف في التقيد باحترام المعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص طرق جمع البيانات ومعالجتها ونشرها، بالإضافة إلى تطوير النشر الإحصائي حسب المعايير الدولية ومزيد الانفتاح على مستعملي الإحصائيات وتطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية.

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مبررات اعتماد المؤشرات: لقيس مدى احترام رزنامة النشر ومدى تطوير المؤهلات البشرية التي تقوم بالعمل الاحصائي ومن شانها ان تنهض بجودة المعلومة الاحصائية.

جدول عدد8:

الهدف 1-2-2 تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

مؤشرا قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2016	انجازات سنة 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات 2017	انجازات سنة 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
المؤشر 1.2.2.1 احترام رزنامة النشر	نسبة	104	105	99.05	102	105.8	96.4
المؤشر 2.2.2.1 الدورات التكوينية المنجزة	عدد الدورات	63	30	47.6	70	62	88.6

رسم بياني عدد 8

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

لسنة 2017

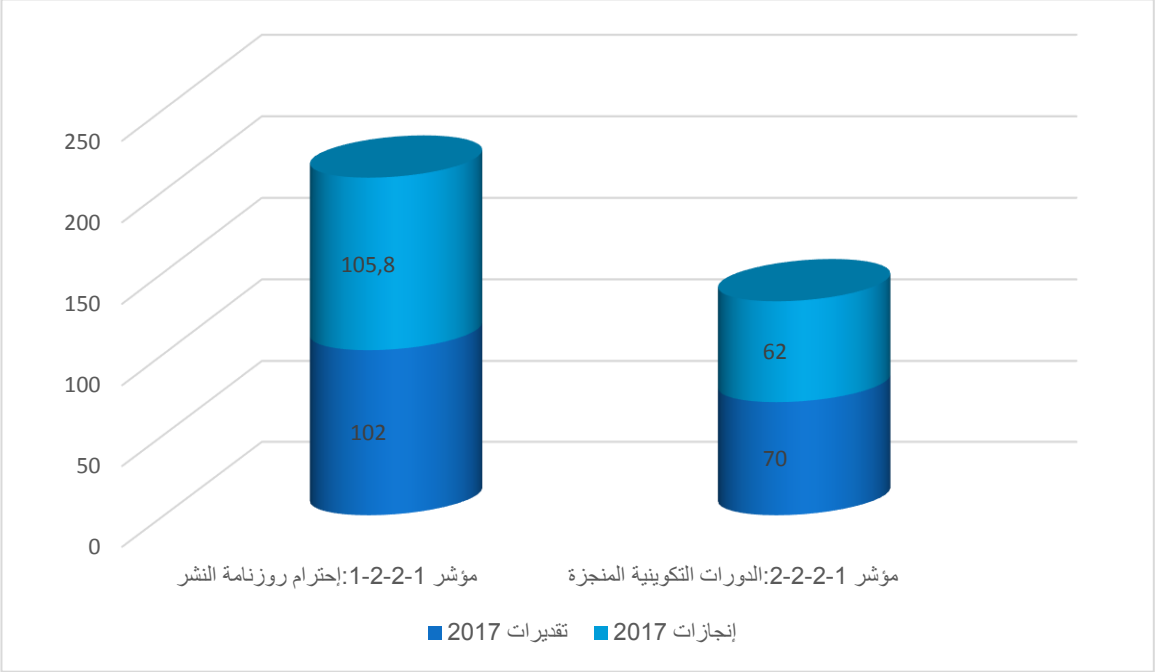

المؤشر 1.2.2.1 : احترام رزنامة النشر:

عمل المعهد الوطني للإحصاء وفق الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على احترام روزنامة النشر الخاصة بالمؤشرات الإحصائية المنتجة رغم تراجع المؤشر بحوالي 3 نقاط. ويرجع ذلك أساسا الى التأخير المسجل في اصدار مؤشري الإنتاج الصناعي وأسعار البيع عند الإنتاج الصناعي بسبب عدم إجابة المؤسسات الصناعية على الاستبيان المخصص لذلك وعدم الحصول على المصادر الإدارية المستعملة في احتساب المؤشرين في الابان. وفي مقابل ذلك، لم يسجل أي تأخير في اصدار المؤشرات الحساسة وذات الاستعمال المرتفع على غرار نسبة النمو والبطالة والتجارة الخارجية والاسعار.

وسيواصل المعهد تجاوز الصعوبات والاشكاليات المسجلة من خلال التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لايجاد حلول جذرية بخصوص مد المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات بابرام اتفاقيات تبادل معطيات وتوفير كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

المؤشر 2.2.2.1 : نسبة الدورات التكوينية:

يقع احتساب هذا المؤشر بالاعتماد على عدد الدورات التكوينية المنجزة سنويا، حيث تم انجاز 62 دورة تكوينية من جملة 70 دورة مبرمجة، أي ما يعادل نسبة انجاز بأكثر من 88 بالمائة مقابل 47.6 بالمائة فقط سنة 2016. وفي المقابل، فقد تمّ انجاز 9 دورات تكوينية أخرى لم تكن مبرمجة وذلك في نطاق برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي.

وتتمثل أهم الصعوبات في هذا الباب في قلة الموارد البشرية المدربة والامكانيات المادية لإنجاز برنامج التكوين الذي دأب المعهد على بلورته في الفترة السابقة، بالإضافة الى عدم وجود هيكل مختص في التكوين من شأنه الارتقاء بهذه الوظيفة الهامة والداعمة للعمل الاحصائي على كل المستويات سواء كان ذلك على مستوى المعهد أو على مستوى الهياكل الوطنية للإحصاء.

3-3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

المؤشر.1: -عدد الدراسات

توفّق المعهد في إنجاز ما يعادل 25 دراسة سنة 2017 وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية أو المضافة مع الإشارة إلى أن نسبة إنجاز الأنشطة المبرمجة سنة 2017 قاربت 74%، حيث تم اعداد 85 مذكرة وتقريرا ودراسة مع تواصل الأشغال المتعلقة بإتمام 28 دراسة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الدراسات المبرمجة شهدت استقرارا في منتجاتها بالرغم من عديد الإشكاليات من أهمها:

- المساهمة في العديد من الأشغال الظرفية والتدخلات في الملفات المستجدة الواردة على المعهد.
- صعوبة توفر المعطيات الإحصائية للعديد من الدراسات.
- تقلص عدد الإطارات المكلفة بإنجاز الدراسات (الإحالة على التقاعد والإلحاق).

المؤشر.2: -منظومة النشر والاتصال

تطورت عمليات النشر بإدراج نشريات جديدة كالمذكرات والتحاليل ولوحات القيادة بالإضافة إلى تكثيف عمليات الاتصال. وسجلت نسبة إنجاز منظومة النشر والاتصال سنة 2017 تطورا بلغ 109% مقارنة بالأنشطة المبرمجة.

المؤشر.3: –دعم المناهج وأطر العمل

تم إنجاز عدد هام من عمليات التكوين والملتقيات والمساهمة في الورشات والأنشطة الخارجية شارك فيها 109 إطار. غير انّ تسجيل نسبة الإنجاز بالمقارنة مع تقديرات سنة 2017 تساوي 60% فقط وهي تتعلق بالأساس بدعم المناهج وأطر العمل.

اهمّ الاستنتاجات

1–الصعوبات:

تتمثل أهم المعوقات في:

- صعوبة برمجة النشاط على المدى المتوسط (المرتبطة بمخطط التنمية) والتي يتم على أساسها إعداد البرمجة السنوية للمعهد
- غياب التحفيز لأعضاء المجلس العلمي بما حال دون اضطلاعه بمهامه المنصوص عليها في النصوص التنظيمية للمعهد
- نقص الاعتمادات اللازمة لتكوين وتنمية كفاءات الإطارات المكلفة بالدراسات
- عدم إمكانية انتداب موارد بشريّة جديدة لتغطية النقص للإطارات التي تمت إحالتها على التقاعد خلال السنوات الفارطة

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

بخصوص الهدف 1-1-2: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والإجتماعي يقضي تطوير الأداءعلى مراجعة المجلس العلمي للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والارتقاء به إلى هيئة علمية يكون لها رأى في المشاريع المبرمجة الخاصة بالدراسات وكذلك في جودة المنتوجات المتأتية من هذه المشاريع. وتكون هذه المراجعة من خلال تنقيح الأمر 2134 لسنة 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير معهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2074 لسنة 2008، وخاصة القسم الثالث منه المتعلق بالمجلس العلمي.

ومن أجل الارتقاء بنوعية التقارير والدراسات التي ينتجها المعهد سيتم التركيز على تكوين عالي المستوى لفائدة اطارات المعهد.

كما يقتضي تطوير الأداء دعم المنظومات الإلكترونية وتحديث مناهج التصرف بالإضافة إلى تعميق التكوين ومراجعة أساليب العمل. وسيقوم المعهد بتجربة واستغلال منظومة متابعة الميزانية والمحاسبة التحليلية التي تم إرساءها سنة 2017 والتي ستكون دافعا لتحسين الأداء على المدى القريب والمتوسط.

برنامج التنمية القطاعية والجهوية

رئيس البرنامج: السيد رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

1. التقديم العام للبرنامج:

ترتكز استراتيجية البرنامج على المهام الموكولة لوزارة التنمية والتعاون الدولي وللهياكل تحت الإشراف المعنية بالتنمية الجهوية، ويندرج البرنامج ضمن التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية والتي تتمحور أساسا حول:

- ضبط الاستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية لتستجيب لمشاغل التنمية بالجهات،
- متابعة تنفيذ هذه السياسات بصفة مباشرة وعن طريق دواوين التنمية الجهوية وذلك بالتنسيق والتعاون مع المجالس الجهوية وممثلي الهياكل والوزارات بالجهات،
- المساهمة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الجهوية للتنمية على المستويين المحلي والجهوي،
- وضع الخطط والآليات الكفيلة بتمكين الجهات من الاعداد الجيد لمخططات التنمية الجهوية والميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها محليا وجهويا،
- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لضمان تحقيق أهداف البرامج الجهوية للتنمية وعلى مستوى البرمجة وضبط المحتوى وفتح الاعتمادات ومتابعة استهلاكها ومتابعة تنفيذ العناصر المبرمجة بها وذلك بالتنسيق مع المجالس الجهوية والوزارات والهياكل المتدخلة،
- توفير المعلومة الاحصائية ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا وتحيينها ووضعها على ذمة طالبيها بالقطاعين العام والخاص ومؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني،
- انجاز دراسات تقييميه للبرامج الجهوية والتصورات المستقبلية لبرامج جديدة،
- تقييم الخطط التنموية وانجاز دراسات استراتيجية بغرض استشراف القطاعات الواعدة وتنشيط التنمية
- المساهمة في تحسين وتطوير محيط الاستثمار بالجهات من خلال جملة من خدمات المساندة التي تقدمها دواوين التنمية الجهوية وتقديم المساعدة الفنية والتوجيهية والمرافقة للباعثين والمستثمرين المحلين والأجانب،
- الترويج الترابي للجهات بإصدار المحامل الترويحية وتنظيم ندوات وورشات عمل للتعريف بالخصوصيات التنموية للجهات وربط صلات تعاون وشراكة مع أطراف اجنبية،
- بلورة برامج تعاون دولي لا مركزي من خلال ابرام اتفاقيات مع الاطراف والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية وتنفيذها مع الهياكل الاخرى المتعاون معها مركزيا وجهويا،

- تنسيق عمليات تقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية،
- متابعة تنفيذ المشاريع العمومية على المستوى الوطني والجهوي والعمل على تركيز منظومة للمتابعة الحينية للمشاريع العمومية.

ويهدف **برنامج التنمية القطاعية الجهوية** إلى:

1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه،
2. بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل، بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة،
3. اعداد ومتابعة المخطط التنموي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومة الإحصائية،
4. مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

- **البرنامج الفرعي الاول "البرامج الجهوية للتنمية"** ويتضمن أربعة اهداف حدد لقيسها تسعة مؤشرات قيس اداء وتسهر على تحقيق أهدافه كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.
- **البرنامج الفرعي الثاني " التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية"** ويتضمن ثلاثة أهداف حدد لقيسها إحدى عشرة مؤشر قيس اداء وتسهر على تحقيق أهدافه كافة الإدارات العامة المركزية وهياكل التنمية الجهوية بالهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية.

خارطة البرنامج:

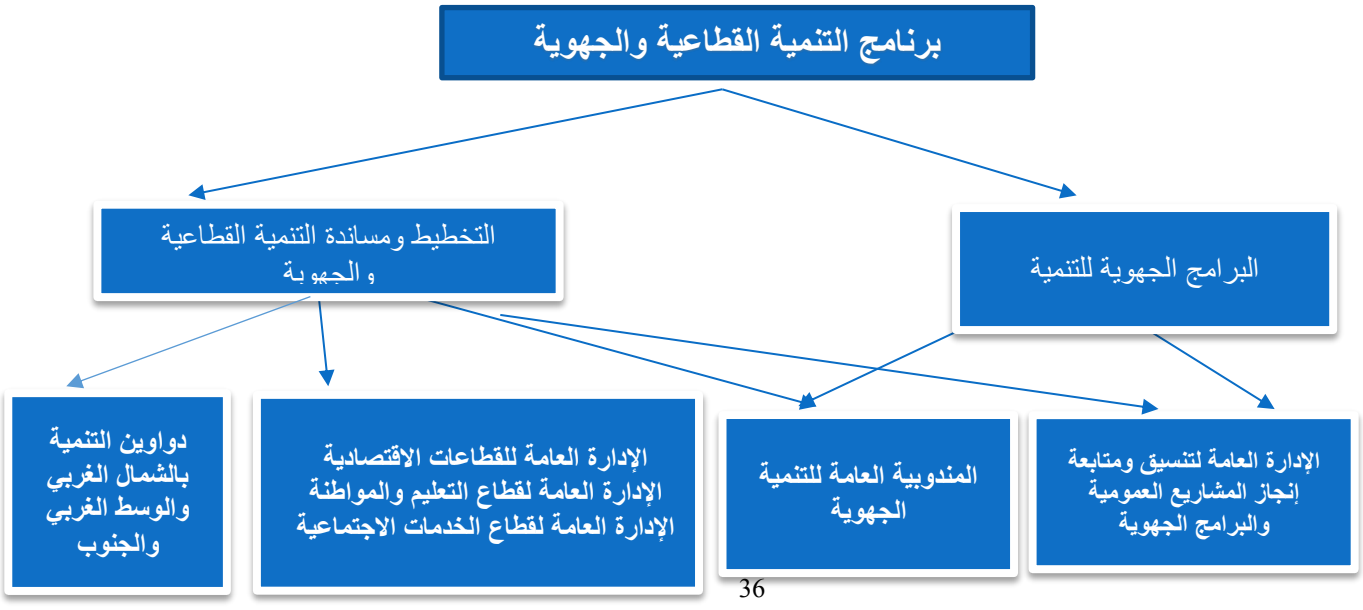

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج.

1. تم العمل في إطار تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية على:

- دعم الجهات الداخلية والمناطق الحدودية التي تشكو من ضعف المؤشرات التنموية بها وتدني بنيتها التحتية وغياب التجهيزات الجماعية الضرورية الشبابية منها والثقافية والصحية حيث تم اعتماد مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015 حسب الولايات (IDR) لتوزيع اعتمادات البرنامج تجسيدا لمبدأ التمييز الايجابي وسعيا للحد من التفاوت بين الجهات وضمان تنمية عادلة وتحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة.

2. وفي إطار مزيد تحسين التصرف في برنامج الحضائر الجهوية والحد من التشغيل الهش تم:

- العمل على تطبيق قرارات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جانفي 2016 حول الترفيع في المنح المسندة لعملة الحضائر التي تساوي الأجر الادنى المضمون بما مكنهم من الانتفاع بنظام التغطية الاجتماعية ابتداءا من غرة ماي 2016.
- مواصلة التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة في ملف انهاء العمل ببرنامج الحضائر من خلال تحديد حاجيات مختلف الوزارات والإدارات الجهوية خلال الخمس سنوات القادمة وتقديم مقترحات عملية للتسوية عن طريق مختلف الآليات المتاحة ووفقا لخارطة طريق واضحة.

- مواصلة العمل على المسار المتعلق **بمراجعة تموقع هياكل التنمية الجهوية** استعدادا لتنفيذ الباب 7 من الدستور المتعلق بإرساء اللامركزية والحوكمة المحلية.
- في مجال التخطيط ومساندة التنمية، تم اصدار الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 والمتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية. حيث تهدف أحكام هذا الأمر الحكومي إلى إحداث إطار موحد لإحكام التصرف في الاستثمار العمومي. وتهدف مقتضيات الأمر المذكور إلى إحكام التصرف في نفقات التنمية وتصويب التدخلات نحو المشاريع الجاهزة وذلك للرفع في نسق إنجاز المشاريع المدرجة بميزانية الدولة لبلوغ أهداف التنمية.
- الشروع في وضع الإطار المؤسساتي لحوكمة متابعة أهداف التنمية المستدامة 2030.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج (وبرنامج فرعي).

1.2.2 البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

البرنامج الجهوي للتنمية

- فتح اعتمادات تعهد بقيمة 224,3 مليون دينار واعتمادات دفع بقيمة 196 مليون دينار أي بنسبة 78,4% تعهد و114% دفع من جملة الاعتمادات المبرمجة بعنوان البرنامج لسنة 2017 وإعلام المجالس الجهوية بها.
- انجاز تقرير تلخيصي يبرز تقدم استهلاك الاعتمادات ونسبة الانجاز المالي والمادي للمشاريع وتقييم النتائج المسجلة
- مكنت مختلف المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية الذي خصصّ له إعتمادات جملية خلال سنوات 2011 -2017 حوالي 2065,2 مليون دينار على مستوى التعهد وحوالي 1418,2 مليون دينار دفعا من تحسين ظروف العيش بمختلف الجهات وخاصة بالمناطق الداخلية والحدودية حيث ساهمت في:

  - انجاز **4321,7** كلم من الطرقات والمسالك
  - تزويد قرابة **98** ألف عائلة بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية والحضرية
  - توفير التنوير العمومي لأكثر من **7752** منطقة موجودة بالتجمعات السكنية غير البلدية
  - تزويد حوالي **23 ألف عائلة** بالإنارة المنزلية
  - تحسين **76 ألف مسكن** لفائدة العائلات المعوزة وذوي الدخل المحدود
  - إعانة حوالي **88 ألف شاب** لبعث مشاريع جديدة أو تكملة لتغطية الخطة التمويلية لمشروع أو المساهمة في رأس مال المشاريع المنجزة في نطاق الإقتصاد الاجتماعي والتضامني
  - تمكين أكثر من **18 ألف شاب** من متابعة دورات في التكوين المهني في مختلف الاختصاصات وتغطية مصاريف مراكز التكوين في الصناعات التقليدية المحالة للإتحاد الوطني للمرأة
  - إحداث **48 فضاء صناعي** بمختلف الولايات ومواصلة **انجاز 30** فضاء صناعي مبرمج منذ سنة **2012**
  - المساهمة في انجاز وتهيئة وصيانة العديد من المنشآت الرياضية والشبابية والصحية.

- إعداد الخطوط المرجعية لإنجاز دراسة تقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية.

البرنامج الخصوصي لمقاومة الإرهاب بالمعتمديات الحدودية

- يشمل هذا البرنامج الولايات الحدودية: الكاف وجندوبة والقصرين وقفصة وتوزر وقبلي ومدنين وتطاوين والتي تشمل 20 معتمدية حدودية بكلفة جملية تقدر بـ35 م د.حيث تم فتح اعتمادات دفع سنة 2017 بقيمة 17631 ألف دينار مقابل 4427 ألف دينار سنة 2016 مكنت من بلوغ نسبة إنجاز بـ 80% لمختلف المشاريع بالولايات المعنية.

برنامج الحضائر الجهوية

- مواصلة التحكم في برنامج الحضائر الجهوية من خلال متابعة تجسيم المنشور عدد 01 الصادر بتاريخ 02 جانفي 2015 وتوصيات جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 أفريل 2015 والتي تهدف الى مزيد التحكم في عدد عملة الحضائر حيث تقلص عدد عملة الحضائر من 55271 عاملا في موفي 2016 إلى 53341 عاملا في موفي سنة 2017
- معالجة المطالب والعرائض الورادة من قبل الولايات أو عملة الحضائر وفتح الاعتمادات الخاصة بالتغطية الاجتماعية للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالتنسيق مع المجالس الجهوية للولايات.
- مواصلة التصرف في برنامج الحضائر من خلال إنجاز مختلف العمليات المتعلقة بصرف منح عملة الحضائر

برنامج التنمية المندمجة

في إطار السعي **لبعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل المحلي** وذلك بإنجاز بنية أساسية منتجة وبنية أساسية وتجهيزات جماعية واحداث مشاريع فردية داخل عدد من المناطق ذات الحاجيات الخصوصية تم ضمن برنامج التنمية المندمجة:

- مواصلة إنجاز مشاريع **القسط الأول والقسط الثاني من برنامج التنمية المندمجة**، وقد تم إعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية مقارنة بالجهات الساحلية وذلك من خلال تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول و100% من مشاريع القسط الثاني لفائدتها، وبذلك يكون نصيب هذه الجهات 81,1% من مشاريع البرنامج.

- الانطلاق في **برنامج التنمية الحضرية المتكاملة** من خلال إنجاز مشروعين نموذجين بولاية القصرين ضمن: مشروع حي الخضراء بمعتمدية سبيطلة ومشروع حي الزهور وحي الكرمة بمعتمديتي الزهور والقصرين الشمالية بتكلفة قدرها 25,3 م د
- برمجة قسط ثالث من برنامج التنمية المندمجة يشمل التدخل بـ 100 معتمدية بكلفة 1000 م د. وقد تمت المصادقة على قائمة المشاريع المبرمجة ضمن البرنامج.

إنجازات القسط الأول والثاني

تم إلى غاية 31 ديسمبر2017 بلوغ النسب التالية:

- نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة 54,6%،
- نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية التجهيزات الجماعية 79%،
- إجمالي مواطن الشغل المحدثة 7872، منها 845 لفائدة حاملي الشهادات العليا.
-
- ومن أبرز النتائج الكمية المسجّلة ما يلي:
- إحداث 3395 مشروع فرديّ منتج مكّنت من توفير 7872 موطن شغل منها 845 لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- الإنتهـاء من تكوين 3926 منتفع في مجالات مختلفة من أهمّها الصناعات التقليدية والفلاحة.
- إحداث 42 بئر عميقة وتهيئة 455 هك من المناطق السقوية وتهيئة 21,2 هك من المناطق الصناعية وبناء 13 منطقة حرفية وبناء 24 محلا صناعيا وبناء 2 فضائين إقتصاديين وبناء 7 أسواق وبناء 7 مراكز لتجميع المنتوجات الفلاحية وتأهيل عين إستشفائية وبناء 3 مراكز نداء ومركز عمل عن بعد، وتهيئة وتعبيد 716,8 كلم من المسالك والطرقات وتركيز 2824 نقطة إضاءة ومدّ شبكة التطهير على طول 51 كلم وتزويد 5748 عائلة بالماء الصالح للشرب وبناء منشآت ثقافية وشبابية وطفولة (37) وبناء مراكز للصحة الأساسية (27) وبناء منشآت رياضية (40) وتهيئة 12 منطقة خضراء وترميم 6 معالم أثرية.
- الإنتهاء من إنجاز دراسة التقييم النصف المرحلي لبرنامج التنمية المندمجة.

إنجازات برنامج التنمية الحضرية المتكاملة:

تم الإنطلاق في إنجاز برنامج التنمية الحضرية المتكاملة خلال سنة 2017 وبلغت إلى موفى سنة 2017 الإعتمادات المفتوحة لفائدة المجلس الجهوي لولاية القصرين تعهدا ما قدره 219,2 أ د ودفعا ما قدره 138,0 أ د لإنجاز الدراسات الفنية والتنفيذية الخاصة بالعناصر الجماعية.

2.2.2 البرنامج الفرعي عدد 2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

1.2.2.2 متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

تمّ خلال سنة 2017 في مجال التخطيط والإحصائيات القيام بالأنشطة التالية:

متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والمخطط الجهوي وذلك من خلال:

- المصادقة على القانون المتعلق بالمخطط التنموي للفترة 2016-2020.
- إعداد دليل ومنهجية متابعة إنجازات المخطط على المستوى القطاعي لسنتي 2016 و2017 ودعوة الوزارات إلى إعداد التقارير الراجعة لها بالنظر وقد تم اعتماد نتائج عملية المتابعة عند صياغة الميزان الاقتصادي لسنة 2018.
- الانطلاق في صياغة مشروع منشور السيد رئيس الحكومة الذي ينظّم ويضبط آليات ومناهج عملية المتابعة والتقييم
- إعداد دليل المتابعة والتقييم النصف مرحلي للمخطط التنموي 2016-2020 على المستوى القطاعي والجهوي استعدادا لانطلاق عملية التقييم النصف مرحلي للمخطط.

متابعة تقدم تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية:

- إعداد تقارير حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية حسب السنوات والقطاعات ومراحل الإنجاز على مستوى وطني وإقليمي وجهوي والتركيز خاصة على المشاريع المعطلة وذلك بصفة دورية قصد الوقوف على الإشكاليات التنموية والصعوبات المعترضة.
- إعداد تقرير حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية الممولة من طرف قروض وهبات أجنبية حسب القطاعات وتقدّم الإنجاز المادي والمالي.

- متابعة تنفيذ القرارات الوزارية المعلن عنها لفائدة الولايات في إطار لجنة متابعة المشاريع المعطلة بالجهات التي تشرف عليها رئاسة الحكومة
- تفعيل مقتضيات أحكام الأمر عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 والمتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية حيث تولت اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية دراسة المشاريع المقترحة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 لوزارات النقل والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

تطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

- إعداد التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية لسنتي 2015 و2016
- إعداد التقرير الوطني حول متابعة وتنفيذ قرارات القاهرة (ICPD) حول السكان والتنمية

  - تنظيم ندوة وطنية حول متابعة وتنفيذ قرارات القاهرة (ICPD) بمساهمة كل المتدخلين
  - تنظيم ورشة عمل حول الصيغة الأولية للتقرير
  - تنظيم يوم دراسي حول الدراسة المتعلقة بالبنية الأساسية بدول شمال إفريقيا بالتعاون مع البنك الدولي.

- تكوين فريقين على الصعيد الوطني يهتمان بتطوير المنظومات الإحصائية:

  - فريق عمل بالمجلس الوطني للإحصاء لمراجعة وتطوير المنظومة الإحصائية الوطنية،
  - فريق عمل بالمعهد الوطني للإحصاء لتطوير المنظومة الإحصائية الجهوية وخاصة منها وثيقة "الولاية في أرقام".

- إنجاز المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل في دورته السادسة بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء ومكتب اليونسيف بتونس
- انجاز مشروع منظومة متابعة وتقييم أوضاع الطفولة بولايتي الكاف والقصرين بالتنسيق مع ديواني التنمية الجهوية ومكتب اليونسيف بتونس.
- الانتهاء من الدراسة الاستراتيجية حول الاقتصاد التضامني والاجتماعي وإعداد خطة العمل قصد عرضها للمصادقة في إطار جلسة عمل وزارية.

ديوان تنمية الشمال الغربي

- إعداد الوثائق الإحصائية "الولايات بالأرقام" لسنة 2016 ووثيقة "إقليم الشمال الغربي بالأرقام" لسنة 2016 وتوزيعها على الهياكل المعنية.
- تركيز منظومة قاعدة البيانات بالديوان في نسختها الجديدة بعد إضفاء التعديلات اللازمة وشروع مختلف المستخدمين من الديوان وإدارات التنمية الجهوية بتزويدها بالمعطيات اللازمة.
- تصميم منظومة المعلومات الجهوية بالتعاون مع مكتب مختص ووضعها على ذمة مختلف المستخدمين وتتواصل عملية تحيينها وتجاوز إشكاليات استغلالها
- تواصل تركيز منظومة مؤشرات التنمية الجهوية والتي ستعمل على تجميع وتخزين مختلف المؤشرات النوعية والكمية في كل المجالات من طرف خبراء مكتب ACT بالتعاون مع الديوان ومختلف الإدارات الجهوية، ويتم ذلك في إطار ورشات عمل إقليمية وجهوية بولايات الشمال الغربي وورشة عمل وطنية لتقديم النسخة الأولية لمنظومة متابعة مؤشرات التنمية الجهوية بهدف تحديد وضبط القائمة النهائية للمؤشرات الجهوية حسب الأولوية والأهمية.
- المساهمة في إعداد بوابات لولايات الشمال الغربي وتوفير المعطيات والوثائق التي يتم إدراجها وتخزينها بالبوابة.

ديوان تنمية الوسط الغربي

- إصدار وثائق ولاية في أرقام بترسيم معطيات سنة 2016
- إعداد التقرير الاقليمي النهائي حول المؤسسات الصناعية المشغلة لعشر عمال فما فوق والمنتصبة بولايات الاقليم ووضع المناطق الصناعية.
- مواصلة تركيز المنظومات الاحصائية الجهوية والإقليمية (منظومة المعلومات الجهوية بإقليم الوسط الغربي SIR، منظومة مؤشرات التنمية الجهوية بولاية القصرين SIDR، منظومة المعلومات الجغرافية SIG، ومنظومة معلومات ODCO.INFO) ومزيد تدقيق المؤشرات الجهوية القطاعية وعرض المحتوى العام لهذه المنظومات الإحصائية ومناقشتها بحضور ممثلين عن الوزارات والهياكل المركزية المعنية تم التعهد بها من قبل مكتب الاعداد المكلف بمراجعة وتطوير بعض المؤشرات.

<u>ديوان تنمية الجنوب</u>

- إعداد النشرية السنوية الولاية في أرقام لسنة 2016" لولايات الجنوب الستة ولإقليم الجنوب وطبعها وتوزيعها على مختلف المصالح والوزارات والهياكل على المستوى الوطني والجهوي،
- تصور وتحديد المحتوى النهائي لوثيقة إحصائية جديدة "البلدية في أرقام" والشروع في وثيقة نموذجية لبلديات تطاوين مدنين وقابس في إطار مشروع التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2.2.2.2 مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار:

- **في مجال مساندة التنمية**

تتلخص أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2017 **في مجال مساندة التنمية** في تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص وإنجاز الدراسات القطاعية والاستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة مستحقيها وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وتصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل ورقية وسمعية بصرية للتسويق الجهوي.

- **التعاون الدولي اللامركزي**

وهو يهدف إلى تشخيص وإعداد وبرمجة ومتابعة تنفيذ برامج التعاون الدولي والمساعدة الفنية في ميادين التنمية الجهوية والتخطيط مع عدد من المنظمات والمانحين الأجانب كالاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب العمل الدولي والبنك العالمي.

تنفيذ "برنامج دعم التنمية الجهوية (ART)" مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ " حيث تم:

- إعداد دراسة حول بلورة تصورات واقتراحات للامحروية واللامركزية بتونس،
- الإنطلاق في إعداد اقتراحات لإعادة تموقع هياكل التنمية الجهوية ودعم قدراتها في إطار اللامركزية،
- الإنطلاق في إعداد قواعد معلوماتية لهياكل التنمية الجهوية وتعزيز قدرات الفاعلين بالجهات.
- انجاز مشاريع تنموية شملت جهات الوسط والشمال الغربي في عدة قطاعات على غرار قطاع الصحة والتعليم والطفولة والمرأة والشؤون الإجتماعية في إطار مشروع "المبادرة من أجل التنمية الجهوية IDR".
- انطلاق برنامج التعاون الفني حول التنمية الجهوية والذي يهدف إلى تقييم سياسات التنمية الجهوية وخلق مؤشرات يمكن اعتمادها لتوجيه وتصويب البرامج التنموية بالجهات بالتعاون مع البنك الدولي.
- متابعة تنفيذ مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي.

- متابعة تنفيذ مشروع الحوكمة البيئية المحلية للأنشطة الصناعية بقابس الممول من طرف الإتحاد الأوروبي

<u>ديوان تنمية الوسط الغربي</u>

- **الدراسات القطاعية والاستراتيجية**

- ضبط الخطوط المرجعية لدراسة النهوض بالسياحة البديلة بالوسط الغربي والشروع في وضع كراس الشروط الخاصة بالدراسة قصد الإعلان عن طلب عروض لانتداب مكتب مختص.
- استكمال إنجاز دراسة قطاع النسيج بولاية القصرين عن طريق خبير مختص في الغرض وذلك بهدف البحث في الإشكاليات والصعوبات التي تعترض المستثمرين بهذا القطاع بالجهة واقتراح سبل تجاوزها لتطوير هذا القطاع بولاية القصرين بصفة أخص وبإقليم الوسط الغربي بصفة أشمل بالإضافة إلى المشاركة في أشغال لجنة قيادة هذه الدراسة المحدثة على مستوى وزارة الإشراف.
- إنجاز دراستين تتعلق الأولى بـ "تشخيص الإقتصاد الاجتماعي والتضامني بولايات القصرين وسيدي بوزيد والمهدية وجندوبة. والثانية بـ "هيكلية الجهة وديناميكيتها في مساندة وتمويل الإقتصاد الاجتماعي والتضامني " وذلك في إطار تنفيذ مشروع مبادرات الإقتصاد الإجتماعي التضامني.

- **الندوات والتظاهرات:**

- المشاركة في إعداد وتنظيم 3 ندوات حول الإقتصاد الإجتماعي والتضامني: 1 إقليمية تهم ولايات تدخل مشروع مبادرات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني شملت تقديم نتائج الدراسة المنجزة في الغرض من قبل وزارة الاستثمار والتنمية والتعاون الدولي إلى جانب تقديم بعض التجارب للأقطاب الجهوية للإقتصاد التضامني والاجتماعي بكل من سيدي بوزيد والمهدية وندوتين جهويتين بكل من ولاية القصرين وولاية سيدي بوزيد حول تقديم نتائج دراستين تم إعدادهما في نطاق نفس المشروع.
- الإعداد والمشاركة في ورشة عمل إقليمية تضم 6 ولايات بكل من القصرين والقيروان وسيدي بوزيد والمنستير والمهدية وسوسة حول البرنامج المندمج لمؤسسة تحدي الألفية MCC في إطار تدخلاته الإنمائية المتعلقة بالحد من الفقر بمناطق التدخل.

- **التسويق الجهوي:**

- إعداد وطباعة مطويات تخص ولايات القصرين، القيروان وسيدي بوزيد
- إعداد وتحيين الوثائق الترويجية الخاصة بولايات إقليم الوسط الغربي.
- الشروع في تطوير موقع الواب الخاص بالديوان وذلك عن طريق مكتب مختص

- **التعاون الدولي**

- المشاركة في أشغال تركيز مشروع " إرادة: المبادرة الجهوية لدفع التنمية الاقتصادية المستديمة": الذي يهم 08 ولايات بالبلاد منها ولايتي القصرين وسيدي بوزيد بإقليم الوسط الغربي بتكلفة جملية تناهز 32 مليون أورو والذي يهم دفع القطاع الخاص والتكوين المهني.
- مواصلة التنسيق والمساهمة في إنجاز مشروع التعاون حول مبادرات دفع التشغيل في مجال الإقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزء الخاص بولايتي القصرين وسيدي بوزيد بالشراكة مع بعض الجمعيات الأوروبية الممول من قبل الإتحاد الأوروبي ضمن "برنامج دعم الانتعاش في تونس" والذي يمتد على سنوات 2014-2017، علما وأن هذا المشروع يهدف إلى إحداث فرص تشغيل مستدامة لفائدة الشباب والمرأة من خلال بعث وتعزيز المؤسسات في مجال الإقتصاد الإجتماعي التضامني بولايات تدخل المشروع.
- مواصلة المشاركة في تنفيذ تدخلات مشروع " دعم اللامركزية بتونس " Appui à la Régionalisation ART": في جزئه المتعلق بولايات الوسط الغربي والذي يتنزل في إطار التعاون التونسي الألماني ويهدف إلى دعم اللامركزية وتحسين المحيط المؤسساتي بتونس من أجل تنمية جهوية فاعلة وتشاركية وذلك عبر: بلورة قاعدة منهجية لاعتماد مبدأ التدبير الحر في إطار اللامركزية، تدعيم الحوكمة على المستوى الجهوي واعتماد آليات النجاعة والشفافية، تشخيص وضعية الهياكل الجهوية وتطوير قدراتها.
- المشاركة في أشغال ورشة عمل بمقر وزارة الإشراف بحضور مكتب دراسات "نمو" ضمن مشروع المرافقة الفنية للجهات الأقل نموا المندرج في إطار اتفاقية التعاون بين تونس والبنك الدولي والذي يشمل في مرحلته الأولية دراسة ثلاثة ولايات نموذجية القصرين، الكاف وتطاوين، وتسهيل مهمة هذا الفريق في عمله الميداني الخاص بولاية القصرين.

ديوان تنمية الجنوب

شمل نشاط الديوان في مجال مساندة التنمية والتقييم والتعاون الفني خلال سنة 2017 الميادين التالية:

- **آليات التسويق الجهوي:** واصل الديوان خلال سنة 2017 تصوّر وإعداد وثائق تعريفية (Info Régionale" و "Info Coopération") ومحامل سمعية بصرية للتسويق الجهوي،
- **متابعــة إنجاز مشاريع التعاون الفني:**

- البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات الديوان.
- متابعة أشغال المائدة المستديرة الاقتصادية لولاية مدنين مع الجانب السويسري.
- متابعة إنجاز مشروع تثمين منظومة تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي.
- متابعة إنجاز مشروع التعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بـ " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الاستثمار الخاص بالجنوب التونسي ".

ديوان تنمية الشمال الغربي

- **إعداد الدراسات القطاعية والإستراتيجية:**

تم ضبط الخطوط المرجعية "TDR" وإعداد كراس الشروط الخاصة بدراسة حول الهياكل المهنية الفلاحية بإقليم الشمال الغربي وتم تكليف مكتب الدراسات "الشركة العالمية للإستشارة المالية " لإنجازها تحت إشراف لجنة قيادة لمتابعة مختلف مراحل إنجاز الدراسة (ممثلين عن الديوان والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بولايات الإقليم).

- **التعريف بالمقومات الاقتصادية للإقليم:**

تم الشروع في إنجاز فيلم ترويجي يعرف بمقومات الإنتاج والمخزون التاريخي والثقافي والإمكانات الإقتصادية بالإقليم وتم تكليف مكتب مختص " Frontline production" لإنجاز الشريط منذ شهر أكتوبر 2017 وهو في مراحله الأخيرة من الإنجاز وقد تم تكوين لجنة قيادة لمتابعة مختلف الإنجاز متكونة من 7 أعضاء.

- **الندوات والأيام الدراسية:**

تم تنظيم ندوة إقليمية حول منظومة الزياتين بالإقليم لإبراز نتائج الدراسة المنجزة في الغرض تحت إشراف السيد وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي بتاريخ 22 ديسمبر 2017 وحضرها إلى جانب السادة نواب الإقليم كل الأطراف المتدخلة في القطاعين العام والخاص (إطارات جهوية ومركزية) إضافة للمنظمات الوطنية والجمعيات والمستثمرين الخواص. وقد تم تنظيم هذه الندوة بالتعاون مع وزارة الفلاحة والمركب التكنولوجي والصناعي بالكاف ومؤسسة سلامة للزيت العاملة في مجال التعليب والتصدير.

- **التعاون الدولي:**

المساهمة على المستوى الجهوي والإقليمي في تنفيذ جملة من برامج التعاون الدولي المندرجة ضمن الإتفاقيات المبرمة في إطار الشراكة بين عديد الوزارات والأطراف المانحة منها:

الشراكة مع مكتب العمل الدولي "BIT" من خلال مشروعي:

- مشروع العمل اللائق للشباب في تونس (PEJTUN): بالتعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل ويتدخل في ولايات الإقليم الأربعة خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2014 إلى موفى سنة 2017 بتكلفة جملية بـ 2,7 مليون دولار وبهدف توفير فرص أكثر للشباب من الجنسين للحصول على عمل لائق ودعم عمل المؤسسات المسؤولة عن سوق الشغل والشركاء الإجتماعيين والحد من هشاشة وضعية الشباب في سوق الشغل.
- ساهم الديوان في إنجاز هذا المشروع من خلال مشاركته في اللجنة الوطنية لقيادة المشروع وترأس اللجان الجهوية لتنفيذ المشروع على أرض الواقع والمشاركة في تكوين الباعثين المنتفعين بالبرنامج والمساهمة في تكوين الجمعيات المعنية بالمنظومات الإقتصادية.
- وساهم المشروع في تمويل 390 منتفع في المنظومات التي تم إختيارها وهي تربية النحل ودجاج الضيعة
- مشروع تطوير منظمات وآليات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني (PROMESS): يندرج هذا المشروع في إطار تعاون بين وزارة التكوين المهني والتشغيل ومنظمة العمل الدولية. ويتم تنفيذه في إطار شراكة مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والاتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إنطلق الإنجاز في جوان 2016 ويستمر إلى موفى ماي 2019 تبلغ الميزانية التقديرية المخصصة للمشروع 3 مليون دولارا أمريكي، ويهدف المشروع إلى إيجاد فرص عمل مستدامة ولائقة

للشباب من خلال منظمات وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وشارك ديوان تنمية الشمال الغربي في تنفيذ هذا المشروع كعضو في اللجنة الوطنية للقيادة وكذلك باللجان الإقليمية كمؤسسة فنية.

مشروع الشراكة بين ولاية جندوبة ومقاطعة سردينيا الإيطالية:

يندرج المشروع في إطار التعاون اللامركزي حول التنمية المحلية المجددة التي تركز على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين ولاية جندوبة ومنطقة سردينيا الإيطالية حددت مدة المشروع بـ 12 شهرا (مارس 2017 –فيفري 2018) وقد تم تمديد هذه الفترة من أجل تعميق التفكير في الجانب التطبيقي الذي يشمل تمويل بعض مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووضع دليل عملي لإنشاء هذا النوع من المشاريع وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 440 ألف يورو بتمويل من الجانب الايطالي.

مشروع مبادرة التشغيل في إطار الإقتصاد الإجتماعي والتضامني:

يتنزل هذا المشروع في إطار الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي وبطلب من جمعيات COSPE و IESMED والمركز التونسي لريادة الأعمال الإجتماعية وديوان تنمية الوسط الغربي ويهدف الى دعم التشغيل عبر تطوير الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في تونس ويمتد على ثلاث سنوات حيث إنطلق تنفيذه في 1 أكتوبر 2014 الى غاية سبتمبـــر 2017.

شارك ديوان تنمية الشمال الغربي إلى جانب بعض المؤسسات الأخرى في تنفيذ مكونات المشروع والذي يهم أربع ولايات وهي جندوبة والقصرين وسيدي بوزيد والمهدية.

مشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والتنمية المحلية بولاية سليانة:

يهدف المشروع لتثمين إنجازات المشاريع السابقة التي تمولها الحكومة التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عبر تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف في منطقة سليانة الجنوبية، من خلال تطوير سلاسل القيمة وتثمينها. وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 74,295 مليون دينار ويقدر عـدد السكان المستهدفين بـ 54 ألف تشرف على إنجازه وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتعاون مع الإدارات الجهوية ذات العلاقة. إنطلق المشروع في أفريل 2017 ويشارك ديوان تنمية الشمال الغربي في صياغة وتنفيذ الجانب الفني للمشروع وفي هذا الإطار، تم وضع مشروع اتفاقية شراكة رسمية بين الديوان والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة بصفتها المنفذ المباشر للمشروع على المستوى الجهوي.

- **النهوض بالاستثمار الخاص:**

في مجال النهوض بالاستثمار الخاص تركزت مجهودات الدواوين خلال سنة 2017 على مواصلة القيام بدراسات الجدوى وتوجيه الباعثين بالإضافة إلى المشاركة في تنظيم ومواكبة عدد من الندوات واللقاءات والجلسات ذات الاهتمام بالاستثمار والشراكة ومتابعة المؤسسات في مختلف مراحلها والإحاطة بالباعثين ودراسة ومتابعة تمويل وإنجاز المشاريع.

<u>ديوان تنمية الوسط الغربي</u>

بلغ عدد المشاريع المدروسة سنة 2017 **بديوان تنمية الوسط الغربي** حوالي 174 مشروع من المؤمل أن توفر ما يفوق 744 موطن شغل قار كما ساهم الديوان عبر مرافقة الباعثين الوافدين على مصالحه خلال سنة في تقديم الإحاطة والمساندة لهم في مختلف مراحل المشروع ودعمهم وتوجيههم لتجاوز الصعوبات المعترضة 2017 بالتنسيق مع بقية الهياكل المساندة الأخرى، حيث شملت الخدمات 2126 باعـثا.

من جهة أخرى واصل الديوان الإشراف على أشغال اللجان الجهوية المكلفة بالنظر في مطالب الراغبين في الإنتفاع بتدخلات آلية إعتماد الإنطلاق الممولة عن طريق موارد البرنامج الجهوي للتنمية حيث تم خلال سنة 2017 الموافقة على 667 مشروعا

وفي إطار المساهمة في تنشيط ومساندة الاستثمار الخاص تولى ديوان تنمية الوسط الغربي خلال سنة 2017 المشاركة في الأنشطة التالية:

- المشاركة في أشغال إجتماع وإعداد برنامج عمل حول مشروع جمعية مبادرة القصرين " Initiative Kasserine"
- المشاركة في جلسة عمل في إطار اللجنة الجهوية لدفع الاستثمار.
- عرض دراسة منجزة تحت إشراف وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، حول إشكاليات المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتجاوزها قصد تحسين ديمومتها.
- المشاركة في فعاليات أسبوع الإستثمار بإقليم الوسط الغربي.
- مواصلة الأعمال في إطار "PAD II" الذي يندرج ضمن مشاريع التعاون الفني الألماني.

ديوان تنمية الشمال الغربي

- تم خلال سنة 2017 إستقبال حوالي 440 باعثا محتملا حيث تم تقديم المعلومات والخدمات المطلوبة والمتمثلة خاصة في توجيه الباعثين وتوفير المعلومة الإقتصادية، بلورة فكرة المشروع، تكوين ملف متعلق بدراسة فنية وإقتصادية للمشروع (وثائق إدارية، فاتورات تقديرية،...)، مصادر التمويل والإمتيازات، المقاسم الصناعيـة والمحـلات الشاغرة...
- إعداد 91 دراسة فنية وإقتصادية منها 78 دراسة لمشاريع جديدة بلغ حجم إستثماراتها حوالي 45,69 مليون دينار ستمكن من إحداث قرابة 646 موطن شغل وتحيين 13 دراسة قدرت كلفة إستثماراتها الجملية بـ 3,55 مليون دينار ستمكن من إحداث قرابة 88 موطن شغل.

ديوان تنمية الجنوب

واصل ديوان تنمية الجنوب خلال سنة 2017 نشاطه في مجال النهوض بالإستثمار الخاص وذلك بتركيز جهوده على دعم وتبني الباعثين والإحاطة بهم وتوجيههم ومرافقتهم وانجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والبحث عن التمويل. كما عمل الديوان على مزيد التعريف بالإمكانات والموارد المتاحة بإقليم الجنوب وبالامتيازات المنصوص عليها بالقانون الجديد للاستثمار عدد 71 لسنة 2016.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

قدرت الإعتمادات التي تم صرفها **لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية** بعنوان سنة 2017 بحوالي 461.261 م.د مقابل 419.621 م.د كتقديرات أي بنسبة انجاز 109.9%.

1.1.3 نفقات التصرف

على مستوى التأجير العمومي

مثلت اعتمادات التأجير العمومي 87.9% من جملة نفقات التصرف وقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 حوالي 15.248 م.د أي بنسبة انجاز تقدر بـ 99% من جملة الاعتمادات المرصودة.

على مستوى وسائل المصالح

بلغت جملة الاعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 ما قدره 1.766 م.د أي بنسبة انجاز بلغت 100%. هذا ومثلت اعتمادات وسائل المصالح 10.1% من جملة نفقات التصرف.

2.1.3 نفقات التنمية

على مستوي التمويل العمومي

بلغت جملة الاعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 حوالي 424.735 م.د مقابل 392.104 م.د كتقديرات أي بنسبة انجاز تقدر بـ 108%.

على مستوي القروض الخارجية الموظفة

بلغت نسبة الإنجاز قرابة 192% من جملة الاعتمادات المرصودة حيث تم صرف حوالي 19.191 م د مقابل 10 م د تم رصدها للغرض.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**17517**	**17517**	**17341**	**-176**	**99%**
التأجير العمومي	15424	15424	15248	-176	99%
وسائل المصالح	1766	1766	1766	0	100%
التدخل العمومي	327	327	327	0	100%
نفقات التنمية	**427104**	**402104**	**443296**	**41822**	**110%**
التمويل العمومي	427104	402104	443926	41822	110%
على الميزانية	417104	392104	424735	32631	108%
على القروض الخارجية الموظفة	10000	10000	19191	9191	192%
الجملة	**444621**	**419621**	**461267**	**41646**	**109.9%**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية برنامج التنمية القطاعية والجهوية

لسنة 2017 التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)

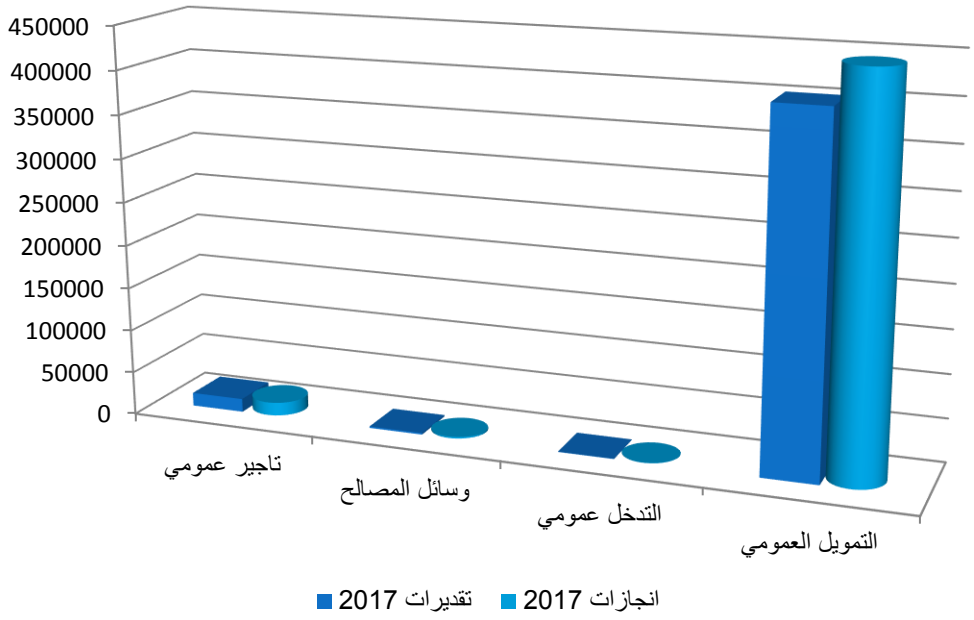

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

بحساب أ.د

بيان البرامج الفرعية	تقديرات (ق.م الأصلي) 2017	تقديرات (ق.م تكميلي) 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 2-1: البرامج الجهوية للتنمية	432922	407922	449136	41214	%110.1
البرنامج الفرعي 2-2: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية	11699	11699	12131	432	%103.7
مجموع البرنامج	**444621**	**419621**	**461267**	**41646**	**%109.9**

رسم بياني عدد2

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2017

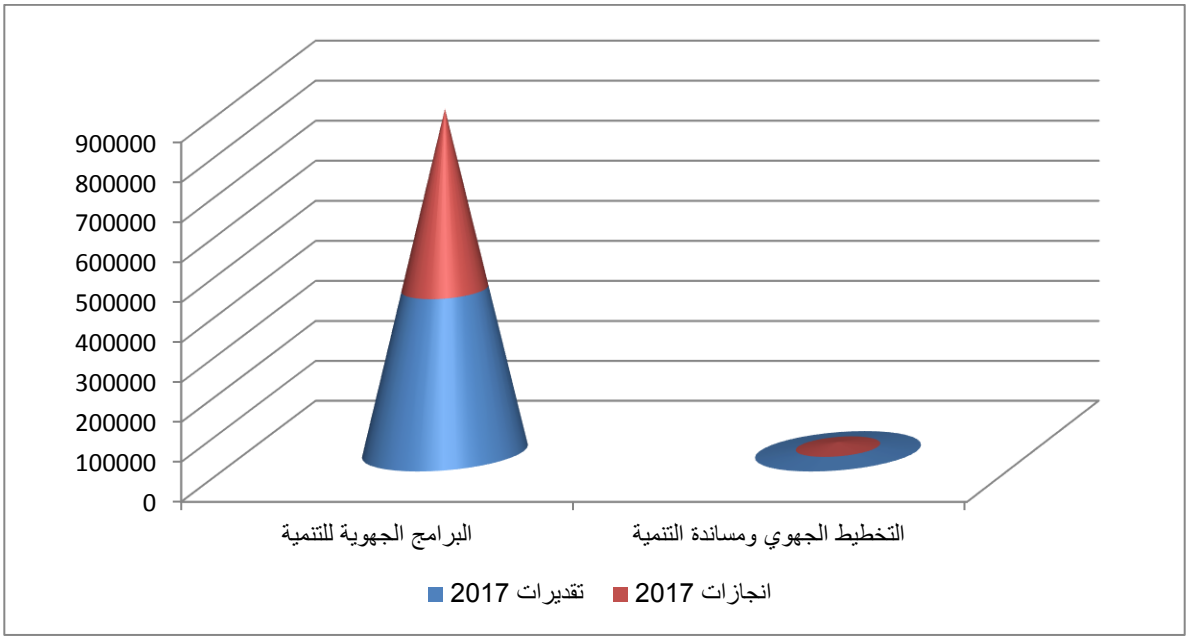

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

الهدف 1.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيده

تقديم الهدف: يشمل تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيده، تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر والتسريع في فتح الاعتمادات لفائدة الولايات والحرص على الرفع في نسبة الاستهلاك الفعلي للاعتمادات وإعداد تقارير لمتابعة تقدم تنفيذ البرنامج بصفة دورية وذلك لحوصلة النتائج وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد ايجاد الحلول الملائمة لتجاوزها.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر عدد 1.1.1.2: تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر.	نسبة مئوية	11-	6.5-	59	3-	3.8-	126.66
المؤشر 2 . 1 . 1 . 2 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة **نسبة**	نسبة مئوية	95	91,7	96	95	78.4	83
المؤشر 2.1.1.2 . 3 نسبة الاستهلاك الفعلي على مستوى التعهد لاعتمادات	نسبة مئوية	40	76	108	65	58	89
المؤشر 2 . 1 . 1 . 2 . 4 إعداد تقارير متابعة سداسية	عدد	48	48	100	48	48	100

الهدف 2 - 1 - 2 - بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة (PDI):

تقديم الهدف: بعث حركية اقتصادية محلية بتثمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستديمة ودعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي باستحثاث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية، علاوة على تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط بإنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر عدد 1.1.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة.	نسبة مئوية	50,1	43,8	87,4	56,6	54,6	96,5
المؤشر 2 . 1 . 1 . 2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية	نسبة مئوية	73,7	70,4	95,5	82,5	79,0	95,8
المؤشر1.1.2. 3عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	عدد	10498	6504	62,0	13009	7872	60,5

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

الهدف 1.2.2: متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

تقديم الهدف:

- تطوير تقنيات التخطيط الجهوي وضبط مناهج إعداد الاستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللأفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية بالجهات.
- إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا وتحسين قاعدة الإحصائيات الجهوية.

مؤشر قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات سنة 2017	انجازات سنة 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات
المؤشر 1.1.2.2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي	تقرير	29	0	0	29	0	0
المؤشر 2.1.2.2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	تقرير	108	108	100	116	116	100
المؤشر 3.1.2.2 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات	تقرير	55	47	85,5	56	36	64,3
المؤشر 4.1.2.2 إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة	نشرية	28	26	92,9	28	27	96,4

الهدف 2.2.2: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

تقديم الهدف: الاحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الإستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي وتثمين برامج التعاون الدولي اللامركزي.

مؤشرقيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات سنة 2017 (1)	انجازات سنة 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
المؤشر 1.2.2.2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية	عدد	500	644	128,8	545	595	109,2
المؤشر 2.2.2.2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات	نسبة (%)	80	38,3	47,9	80	40,0	*50,0
المؤشر 3.2.2.2 آليات التسويق الجهوي	عدد المحامل	29	15	51,7	26	24	**92,3
المؤشر 4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي	نسبة (%)	90	68	75,6	88	82,5	93,8

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 1.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيده المؤشر 1.1.1.2 نسبة تراجع عدد عملة الحضائر الجهوية

في سنة 2017 تم تحقيق نسبة 126% من الهدف المبرمج حيث انخفض العدد الجملي لعملة الحضائر من 55,2 ألف إلى 53,1 ألف مسجلا نسبة انخفاض بـ 3,8% عوضا عن 3% وذلك نظرا لعديد الأسباب والمتمثلة في:

- حذف عملة الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر
- حذف عملة الحضائر الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية

- إجراء تدقيق مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية وحذف العملة المتحصلين على منح وأرقام انخراط بأحد الهياكل الاجتماعية بالتوازي مع منح الحضائر
- تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة.
- تفعيل قرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جانفي 2016 والمتعلق بالتعمق في مختلف بقية آليات التسوية الملائمة خاصة لحاملي الشهادات العليا خلال فترة المخطط التنموي 2016-2020 بما يمكن من غلق الملف نهائيا (تكوين قبل الإدماج–الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني...)
- تفعيل قرارات جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 22 أفريل 2015 في خصوص تمكين من تفوق أعمارهم 60 سنة من منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وإخراجهم نهائيا من منظومة الحضائر والتي انطلقت فعليا بداية من مارس 2016.

المؤشر 2.1.1.2 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 83% مقارنة بتقديرات 2017 حيث بلغت نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة ضمن **عنصر تحسين ظروف العيش** في سنة 2017 حوالي 78.4% عوضا عن 95% مبرمجة ويعود ذلك الى جملة من الأسباب من أهمها:

- ورود بعض طلبات فتح الاعتمادات بعد الآجال القانونية المخصصة لذلك
- عدم توفر بطاقات المشاريع والقائمات التقديرية مؤشر عليها من قبل المصالح الفنية المختصة بالنسبة لبعض المشاريع المتعلقة بتحسين ظروف العيش (الماء الصالح للشرب، البيئة وتحسين المحيط، الإنارة...)،
- ورود بعض المشاريع التي لا تندرج ضمن تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية
- وجود بعض الاعتمادات التي لم يرد بشأنها طلبات فتح من قبل الولايات،

المؤشر عدد 3.1.1.2 نسبة الاستهلاك الفعلي على مستوى التعهد للاعتمادات

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 89% مقارنة بالمبرمج وذلك نظرا لارتفاع نسق انجاز المشاريع المدرجة ضمن البرنامج بالاضافى الى المتابعة اللصيقة التي اعتمدتها الوزارة لحث الجهات على انجاز المشاريع والاستجابة لتوجهات الدولة في هذا المجال وخاصة عن طريق متابعة منظومة "ادب" وبالتالي ارتفع نسق استهلاك الاعتمادات.

الهدف 2-1-2- بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة (PDI):

المؤشر 1.2.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 54,6 % لإنجاز العناصر التالية: الآبار العميقة وكهربة وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية وبناء محلات صناعية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- إشكاليات عقارية (تفويت أو تخصيص أو تغيير صبغة أراضي)
- إشكاليات ناجمة عن إعتراضات للمطالبة بتغيير مواقع إنجاز بعض العناصر
- تأخير في إنجاز الدراسات وإستكمال طلبات العروض
- إلغاء وفسخ عدد من الصفقات.

المؤشر 2.2.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 79% لإنجاز العناصر التالية: الطرقات والمسالك والتنوير والتطهير والمنشآت الثقافية والشبابية والطفولة وعنصر التكوين ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- إشكاليات عقارية (تفويت أو تخصيص أو تغيير صبغة أراضي)
- إشكاليات ناجمة عن إعتراضات للمطالبة بتغيير مواقع إنجاز بعض العناصر
- تأخير في إنجاز الدراسات وإستكمال طلبات العروض

كما أن نسق تنفيذ مشاريع برنامج التنمية المندمجة (القسط الأول والقسط الثاني) لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى تأخير في إنجاز عناصر مرتبطة بإنجاز عناصر أخرى (تهيئة المناطق السقوية مرتبطة بحفر الآبار العميقة) وإشكاليات عقارية وتأخير في إنجاز الدراسات.

المؤشر 3.2.1.2: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

- تمّ إلى غاية 31-12-2017 إحداث 3395 مشروع فردي مكنت من توفير 7872 موطن شغل ويعود ذلك إلى عزوف الشباب على بعث المشاريع الفردية.

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

الهدف 1.2.2: متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

المؤشر 1.1.2.2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

لم يتم إعداد تقارير سنوية لمتابعة المخطط الجهوي اعتبارا لتأخر المصادقة على المخطط التنموي 2016-2020 وقد تم إقرار الاكتفاء بإعداد تقرير متابعة وتقييم نصف مرحلي للفترة 2016-2018. مع الإشارة أن الوزارة طلبت من القطاعات اعداد تقرير قطاعي لمتابعة المخطط التنموي وقد تلقت 7 تقارير في الغرض.

المؤشر 2.1.2.2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية

تم تحقيق اهداف المؤشر بنسبة 100% حيث تم اعداد تقارير المتابعة الثلاثية بالولايات وعلى مستوى مختلف الاقاليم (يتضمن متابعة انجاز المشاريع العمومية حسب مختلف مراحل تقدمها (مشاريع منجزة، بصدد الإنجاز، بصدد طلب العروض وبصدد الدراسة) وخاصة متابعة المشاريع التي تواجه صعوبات في التنفيذ.

المؤشر 3.1.2.2 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 64,3% وذلك لعدم إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات من قبل ديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي .

المؤشر 4.1.2.2 إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ96.4% وتعتبر نسبة هامة رغم ارتباط هذا العمل بمدى تعاون الهياكل والادارات والمصالح الجهوية في مستوى توفير المعطيات الاحصائية القطاعية الجهوية.

الهدف 2.2.2: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

المؤشر 1.2.2.2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية

تم تسجيل نسبة إنجاز لدراسات الجدوى الاقتصادية تقدّر بـ109% وذلك لعدة أسباب نذكر منها بالخصوص:

- التسهيلات العديدة التي وقع إقرارها للمشاريع من خلال إحداث آليات "إعتماد الإنطلاق 1" و"إعتماد الإنطلاق 2 " لفائدة المشاريع الصغرى والمتوسطة والتي ساهمت في توفير التمويل الذاتي لفائدة الباعثين الشبان مما أدى إلى حركية هامة بالنسبة لهذه النوعية من المشاريع.
- تركيز جل مشاريع التعاون الدولي على تمويل ومصاحبة المشاريع الصغرى.
- عزوف البنوك التجارية عن تمويل المشاريع ذات الحجم الكبير والمتوسط.

المؤشر 2.2.2.2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ50% ويعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

- تأجيل إنجاز بعض الدراسات المبرمجة نظرا لكثافة الأنشطة المختلفة للدواوين
- اعتماد الصبغة التشاركية في اعداد بعض الدراسات التي تشمل تشريك المستوى المحلي والجهوي لكافة الفاعلين بالجهة في كل مرحلة، وهذه العملية تتطلب متسعا من الوقت لا يمكن التحكم فيه بدقة وهو ما أثر على نسق اتمام هذه الدراسات.
- طول المدة التي تستغرقها إعداد ضوابط المهمة باعتبار اعتماد تشريك الجهات المعنية بالدراسات في بلورتها

المؤشر 3.2.2.2 آليات التسويق الجهوي

تم إعداد وثيقة ترويجية للولايات الراجعة بالنظر لدواوين التنمية بولايات الجنوب والشمال الغربي والوسط الغربي أي تحقيق نسبة إنجاز 92.3%

ويعود ذلك لعدم انجاز التقارير المبرمجة بالنسبة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية باعتبار انه تم خلال سنة 2016 الشروع في إعداد مخطط إستراتيجي متكامل للتسويق الترابي للجهات وهو بصدد الإعداد والذي من ضمن عناصره رؤية جديدة لتطوير الوثائق الترويجية لولايات إقليمي الشمال والوسط الشرقي لمزيد التعريف بخصوصيات وإمكانيات الجهات وإبراز المجالات الواعدة والمنظومات الاقتصادية التي يمكن تطويرها بكل جهة.

المؤشر 4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

تم تسجيل نسبة إنجاز بـ93.8% من جملة الاتفاقيات التي تمت برمجتها وتختلف هذه النسبة من ديوان الى آخر.

برنامج التعاون الدولي

رئيس البرنامج: السيدة مفيدة جاباالله رئيسة الهيئة العامة للتعاون الدولي

1. التقديم العام للبرنامج:

يمثل برنامج التعاون الدولي أحد أهمّ البرامج التي تضطلع بها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، من خلال:

- إعداد واقتراح والمشاركة في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون بين الجمهورية التونسية والدول الأجنبية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وغيرها من الميادين ذات العلاقة بالتنمية.
- المشاركة في الاجتماعات والندوات والتظاهرات التي تنظمها الدول والمؤسسات والهيئات والمنظمات لتمثيل الجمهورية التونسية والدفاع عن مصالحها في المجالات المندرجة ضمن مشمولات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني.

ويتضمن برنامج التعاون الدولي على برنامجين فرعيين:

- التعاون المالي (التعاون متعدد الأطراف، التعاون الأورومتوسطي، التعاون الثنائي، التعاون العربي والإسلامي)
- التعاون الفني.

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف التي تم تحقيقها:

- **على مستوى التعاون المالي:**

عملت مختلف الهياكل التابعة لبرنامج التعاون الدولي خلال سنة 2017 على تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المدرجة ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المرسومة ضمن المخطط، مع الحرص على اختيار التمويل الأنسب بأفضل الشروط التمويلية.

كما حرصت على توفير موارد لفائدة ميزانية الدولة عن طريق برامج دعم الميزانية مقابل القيام بإصلاحات هامة في عديد المجالات عل غرار المالية العمومية، الجباية، اللامركزية والشؤون المحلية، المياه....

كما تم خلال سنة 2017 العمل عل دفع نسق إعداد اتفاقيات التمويل وإبرامها مع الأطراف الممولة في أحسن الآجال والعمل على ادخالها حيز التنفيذ للتمكن من الانطلاق في انجاز المشاريع والبرامج الممولة من قبلها. كما تم العمل على تكثيف العمل قصد تفادي الصعوبات التي تحول دون انجاز المشاريع والبرامج في آجالها وفي أحسن الظروف. وكنتيجة لهذه المتابعة، تم دفع نسق السحوبات على القروض والهبات والتقليص في عدد المشاريع المعطلة.

- **على مستوى التعاون الفني:**

يعتبر التعاون الفني القائم على المهارات البشرية أحد أدوات سياسة تونس الخارجية وعنصر تقارب وتضامن بين الشعوب ووسيلة فعالة لتبادل المعرفة وتحقيق التنمية، وعلى هذا الأساس شرعت الوكالة التونسية للتعاون الفني في إطار إستراتيجية عمل للثلاث سنوات القادمة في الإصلاحات التالية:

في خصوص دعم تواجد الكفاءات والإطارات التونسية بالخارج:

- وضع برنامج لاستقطاب الكفاءات التونسية وتشجيعها للعمل في إطار التعاون الفني يقوم على:

- تأهيل المترشحين للعمل بالخارج من خلال إعداد برامج تأهيلية في اللغة الانجليزية وفي كيفية إعداد السير الذاتية وإدارة المحادثات وقد أبرمت اتفاقية شراكة مع المجلس البريطاني بتونس للمساعدة الفنية في هذا الشأن،
- استكمال الاعدادات الفنية الخاصة بموقع الواب الجديد للوكالة الذي سيدخل حيز الاستغلال من بداية النصف الثاني لسنة 2017 والذي سيقدم خدمات عديدة على الخط للمرشحين للعمل بالخارج ولجهات الانتداب والمتعاونين،
- وضع مصنف جديد للمهن محين لتسهيل عملية البحث عن الترشحات ويكون مدمج بموقع الواب الجديد،
- وضع التراتيب الفنية لتركيز نظام اتصالات جديد داخل الوكالة من مزاياه تمكين المشغلين من القيام بمقابلات عن بعد بجودة عالية،
- مزيد تقريب الوكالة من أصحاب الكفاءات من خلال دعم حضورها في الملتقيات والمعارض العلمية والأكاديمية.

- وضع برنامج سنوي لاستكشاف فرص توظيف التونسيين بالخارج يقوم على تنفيذ مهمات استكشاف ببعض البلدان وتنظيم أيام اعلامية بالخارج والمشاركة في مختلف التظاهرات الاقليمية والدولية.

في خصوص تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب–جنوب:

- وضع برنامج للترويج للخبرة التونسية في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسساتية،
- وضع برنامج عمل لإعداد ودعم المبادرات الرامية للنهوض بالتعاون جنوب – جنوب مع مختلف الشركاء على المستوى الثنائي والثلاثي ومتعدد الأطراف، وفي هذا الجانب انضمت الوكالة إلى مبادرتين واحدة مع البنك الاسلامي للتنمية في إطار برنامج REVERSE LINKAGE وآخر في مجال الفلاحة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب–جنوب والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- دعم تواجد فاعل للتعاون الفني التونسي في مختلف التظاهرات الاقليمية والدولية الخاصة بالنهوض بالتعاون جنوب–جنوب.

2.2 أهم الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها:

- **على مستوى التعاون المالي:**

التعهدات المبرمة:

- تمّت تعبئة حوالي 7778.76 م.د.ت خلال سنة 2017 في شكل قروض وهبات مقابل حوالي 4746 م د خلال سنة 2016

السحوبات:

- بلغ حجم السحوبات حوالي 5152 م د خلال سنة 2017 مقابل 2505.2 م د خلال سنة 2016.

- **على مستوى التعاون الفني:**

على مستوى انتداب الكفاءات التونسية للعمل بالخارج:

انتداب 2120 متعاونا سنة 2017 مقابل 1900 منتدبا في نفس الفترة من السنة الماضية بنسبة تطور بلغت حوالي 11.6% وبالتالي يعود نشاط الانتداب إلى النسق التصاعدي الذي ميّز سنوات ما بعد الثورة.

هذا وقد تميزت سنة 2017 بتأكّد النقلة النوعية التي عرفها نشاط الانتداب خلال السنوات الأخيرة قطاعيا من خلال ارتفاع حجم انتدابات الإطارات العليا والتخصصات الدقيقة، إذ مقارنة بسنة 2016 ارتفع عدد الانتدابات لأساتذة التعليم العالي إلى 40% ، وأطباء الاختصاص إلى 29%، في حين انخفضت الانتدابات في التعليم الثانوي والتقني بنسبة 17%، وجغرافيا من خلال بروز أسواق جديدة بدأت في التطور وأهمها السوق الفرنسية والسوق الكندية التي ارتفع حجم انتداباتهما في سنة 2017 إلى 336 انتدابا أي بمعدل زيادة نسبتها 13% مقارنة بسنة 2016.

هذا وقد توزعت الانتدابات بالأساس على قطاع التعليم بمختلف مستوياته والذي سجّل انتداب 343 أستاذ تعليم عالي و209 أستاذ تعليم ثانوي وتقني و26 أستاذ تعليم ابتدائي. يليه قطاع الصحة الذي سجل انتداب 245 طبيب اختصاص، 32 من الطب العام و448 إطار شبه طبي، ثم قطاع الإدارة بـ 259 منتدب والتربية البدنية والرياضة بـ 206 منتدب والهندسة بـ 178 منتدب.

مع الإشارة إلى أن الوكالة تلقت خلال سنة 2017، 262 عرض انتداب مقابل 191 عرض سنة 2016، وقد شملت هذه العروض 4318 وظيفة منها نحو1180 وظيفة في التعليم (العالي والثانوي) و1930 في الصحة وواالبقية في اختصاصات الهندسة والتجميل والتسويق والتجارة وقطاع الخدمات.

كما استقبلت الوكالة 67 لجنة فنية قصد انتداب الكفاءات التونسية واستكشاف الحاجيات من الكفاءات منها 23 لجنة من المملكة العربية السعودية و11 لجنة من قطر و13 لجنة من كندا وهو معطى جديد في مجال التعاون مع هذا البلد الذي من المنتظر أن يتضاعف في السنوات المقبلة بعد نجاح عملية الانتداب التي نظمتها الوكالة بالاشتراك مع مؤسسة QUEBEC INTERNATIONAL خلال شهر نوفمبر 2017.

أما في خصوص الملتحقين للعمل بالخارج فقد التحق خلال سنة 2017، 1479 متعاون بمركز عملهم بالخارج مقابل 1676 سنة 2016. ويعود هذا الانخفاض في عدد الملتحقين أساسا إلى تأخّر استكمال إجراءات الالتحاق بدولة قطر وثقل الإجراءات الإدارية التي تفرضها أغلب المؤسسات المشغلة هناك وبالتالي بلغ العدد الجملي للعاملين في نطاق التعاون الفني في موفى سنة 2017، 17701 متعاونا يعملون بمختلف الأقطار الشقيقة والصديقة وبالمنظمات الدولية والإقليمية.

على مستوى التعاون جنوب جنوب

يمثل التعاون الجنوب–جنوب إطارا هاما لاستثمار التجربة والخبرة التونسية وتوظيفها التوظيف الأمثل في صياغة وتنفيذ ومتابعة وتسيير برامج ومشاريع لفائدة بلدان مستفيدة بتمويل من دول وهيئات إقليمية ودولية

مانحة، وذلك قصد تطوير قدرات هذه البلدان في مجالات وقطاعات اكتسبت فيها تونس تجربة وميزات تفاضلية.

وقد قامت الوكالة في هذا الإطار بمواصلة متابعة برامج التعاون الثلاثي مع عدد من الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون إلى جانب مواصلة دعم حضورها كنقطة ارتكاز وطنية للتعاون الفني جنوب-جنوب بمختلف التظاهرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي تنظم في الغرض.

وفيما يلي أهم أنشطة التعاون جنوب–جنوب المنجزة سنة 2017:

- على مستوى إيفاد الخبراء والاستشاريين في مهام معونة فنية:

تم خلال سنة 2017 إيفاد 57 خبيرا واستشاريا في إطار 35 مهمة معونة فنية شملت ميادين واختصاصات عديدة كتنمية الاستثمارات بجيبوتي واللامركزية بموريتانيا والطب الباطني بغينيا الاستوائية والموارد المائية باوزباكستان وغيرها.

- على مستوى تنمية القدرات البشرية:

في إطار المساهمة في تنمية القدرات البشرية لإطارات البلدان الشقيقة والصديقة، قامت الوكالة خلال هذه السنة بعديد الأنشطة التدريبية شملت حوالي156إطار عربي وإفريقي في مجالات مختلفة كتنمية الاستثمارات وتعليم اللغة العربية والمرأة واللامركزية.

كما واصلت الوكالة متابعة وتأطير الطلبة ممنوحي البنك الإسلامي للتنمية الدارسين بالجامعات التونسية بما في ذلك استقبالهم بالمطار والإحاطة بهم وإرشادهم ومتابعة مسيرتهم الأكاديمية وتوفير التأمين على المرض وتذاكر السفر والمنح، وقد بلغ عددهم في 31 ديسمبر 16,2017 طالبا.

3. نتائج القدرة على الآداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إ ع الدفع)

بحساب أ.د

بيان النفقات	تقديرات 2017 قانون المالية الأصلي	تقديرات 2017 قانون المالية التكميلي (1)	انجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
				المبلغ (1)- (2)	نسبة الإنجاز % (1)/ (2)
العنوان الأول	**5 249**	**5 249**	**5 658**	**409**	**107.8%**
التأجير العمومي	4 584	4 584	4 993	409	108.9%
وسائل المصالح	635	635	635	0	100.0%
التدخل العمومي	30	30	30	0	100.0%
العنوان الثاني	**37 287**	**37 287**	**48 041**	**10 754**	**128.8%**
التمويل العمومي	37 287	37 287	48 041	10 754	128.8%
الجملة	**42 536**	**42 536**	**53 700**	**11 164**	**126.2%**

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج التعاون الدولي

لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إ ع الدفع)

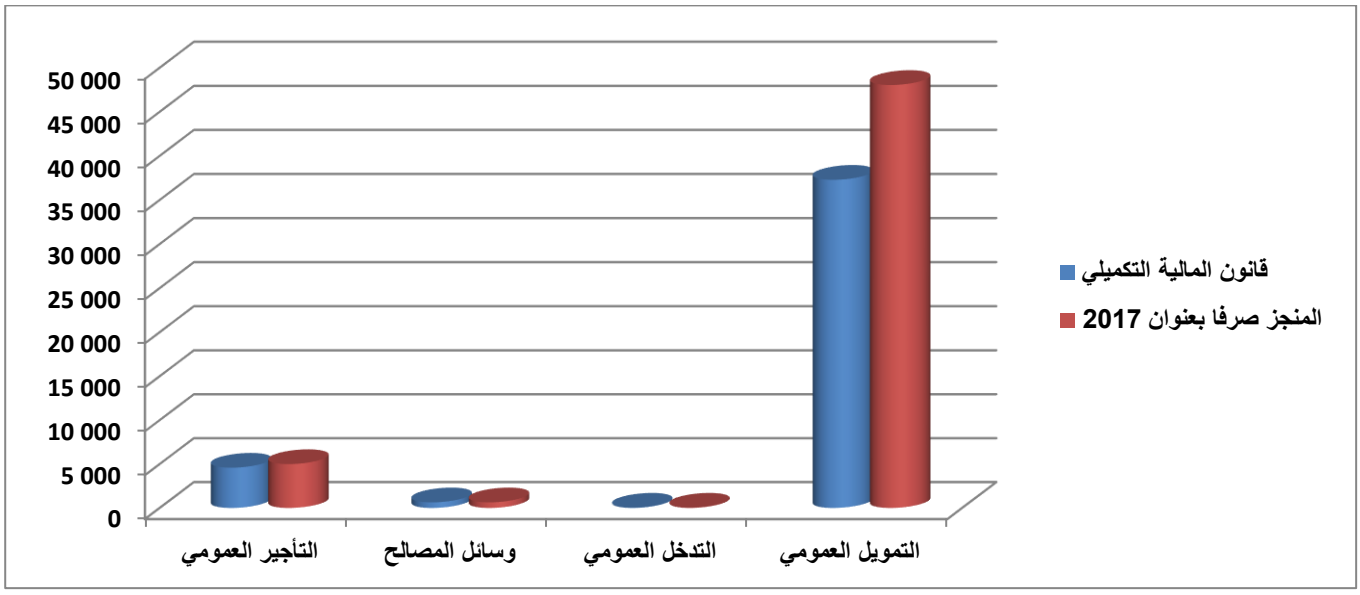

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إ ع الدفع)

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017 (ق م الاصلي)	تقديرات 2017 (ق م التكميلي) (1)	انجازات 2017 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	
				المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز %
البرنامج الفرعي 3-1 التعاون المالي	37939	37939	49103	11 164	129.4%
البرنامج الفرعي 3-2 التعاون الفني	4597	4597	4597	0	100%
مجموع البرامج	**42536**	**42536**	**53700**	**11 164**	**126.2%**

رسم بياني عدد 4

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2017

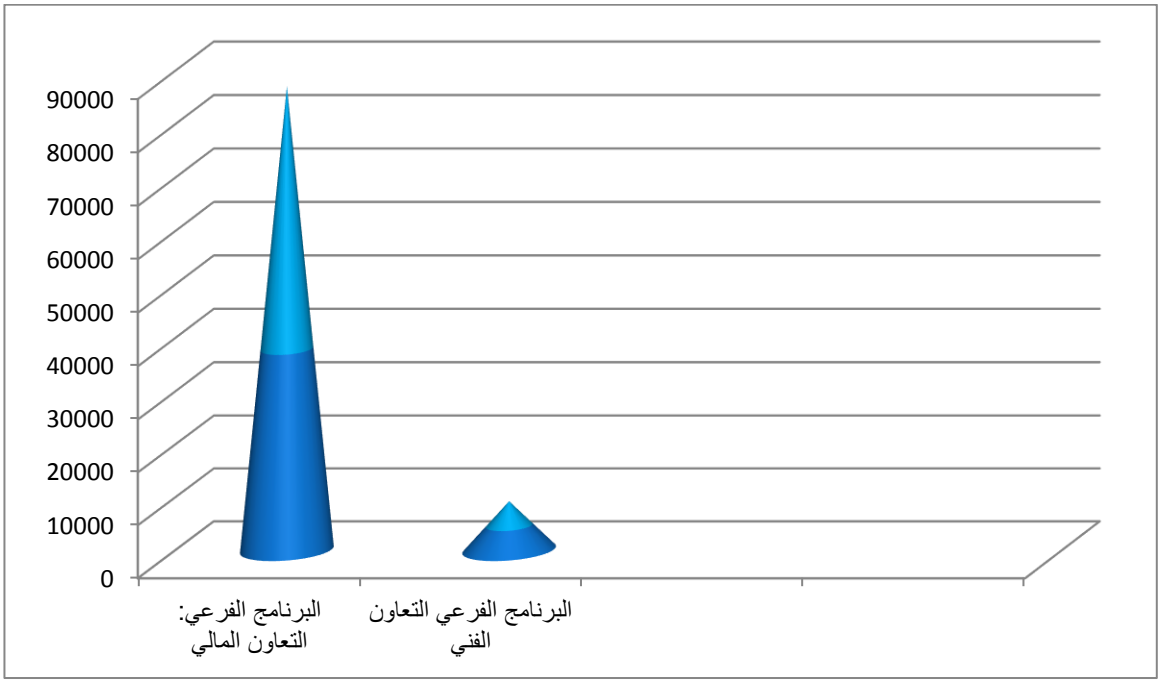

برنامج فرعي: التعاون المالي

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017	الإنجازاتمقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانونالمالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقاياالإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**1 072**	**1 072**	**1 481**	**409**	**138.2%**
التأجير العمومي	1 072	1 072	1 481	409	138.2%
وسائل المصالح					
التدخل العمومي					
العنوان الثاني	**36 867**	**36 867**	**47 621**	**10 754**	**129.2%**
التمويل العمومي	36 867	36 867	47 621	10 754	129.2%
الجملة	**37 939**	**37 939**	**49 103**	**11 164**	**129.4%**

برنامج فرعي: التعاون الفني

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017	الإنجازاتمقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانونالمالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**4 177**	**4 177**	**4 177**	0	100.0%
التأجير العمومي	3 512	3 512	3 512	0	100.0%
وسائل المصالح	635	635	635	0	100.0%
التدخل العمومي	30	30	30	0	100.0%
العنوان الثاني	**420**	**420**	**420**	0	100.0%
التمويل العمومي	420	420	420	0	100.0%
الجملة	**4 597**	**4 597**	**4 597**	**0**	**100.0%**

2.3 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

1.2.3 البرنامج الفرعي للتعاون المالي:

الهدف 3-1-1 : تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية

تقديم الهدف 3-1-1: يتعلق هذا الهدف بأحد أهم أنشطة الهيئة العامة للتعاون الدولي بمختلف الإدارات العامة المنضوية تحتها وهو يتمثل في القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة المعنية:

جدول عدد 5

الهدف 1.1.3: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية

الهدف 1.1.3: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية	مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات سنة 2017	إنجازات سنة 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017
	المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المنجزة	عدد (مليون دينار)	9237	4745.7	%51.4	[1]7534.6	7778.76	%103

رسم بياني عدد 5

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف

تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية لسنة 2017

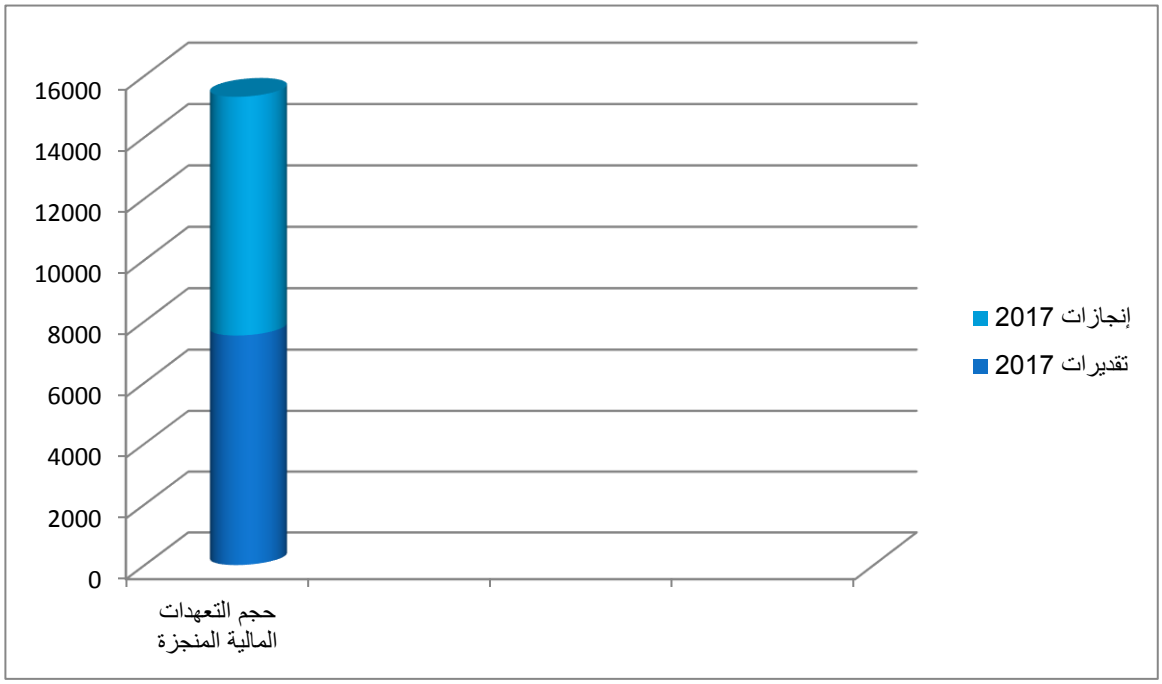

الانجازات:

بلغ حجم التعهدات خلال سنة 2016 والمنجزة في إطار برنامج التعاون الدولي 2609.13 م.د.ت أي بنسبة 51% من التعهدات المتوقعة. ويعزى هذا بالأساس الى تأخر المصادقة على المخطط التنموي 2016-2020 مما أثر على انطلاق عملية تعبئة الموارد الخارجية لفائدة المشاريع المدرجة ضمن المخطط،

[1]تسرب خطأ في مشروع القدرة على الأداء لسنة 2017 حيث تبلغ التقديرات لسنة 2017، 7534.6 م.د.ت عوضا عن 1534.6 م.د.ت

بالإضافة إلى تأخر استكمال بعض برامج دعم الميزانية حيث تعذر ابرام قرض دعم الميزانية المبرمج بعنوان سنة 2016 مع البنك الدولي والبالغ قدره 500 مليون دولار، الى جانب موقف المانحين الدوليين في التقليص من هذا النوع من التمويلات والذين عبروا عنه في العديد من المناسبات.

أما سنة 2017 فقد كانت سنة استثنائية من حيث تعبئة التعهدات مالية والتي بلغت 7778.76 م.د.ت أي بنسبة 103% من التقديرات. ويعود هذا الحجم الهام من التمويلات إلى الانطلاق الفعلي سنة 2017 في تجسيم طلبات التمويل (التي تم تقديمها خلال سنة 2016) لفائدة المشاريع التنموية صلب المخطط وإبرام الاتفاقيات الخاصة بها. كما اتسمت التعهدات المبرمة خلال سنة 2017 بأهمية المبالغ المتحصل عليها في إطار برامج دعم الميزانية (حوالي 3207 م.د.ت بقروض من المفوضية الأوروبية (500 م.أورو) والبنك الدولي (457.2 م.أورو) والبنك الإفريقي للتنمية (120 م.أورو) والوكالة الألمانية للتعاون (100 م.أورو)

الهدف 3-1-2: تطوير سبل المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية:

تقديم الهدف: تتولى المؤشرات المنضوية تحت هذا الهدف متابعة مدى استهلاك الموارد المتاحة بعنوان التعهدات الماليةالمبرمة والوقوف على أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق نسب الاستهلاك المرجوة.

جدول عدد 6

الهدف2.3: تطوير سبل المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية

الهدف 2.1.3 تطوير سبل المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية	مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات سنة 2017	إنجازات سنة 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017
	المؤشر 1: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	52.53	96.01	182.7	52.5	66.23	% 126

رسم بياني عدد 6

الهدف2.3: تطوير سبل المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية

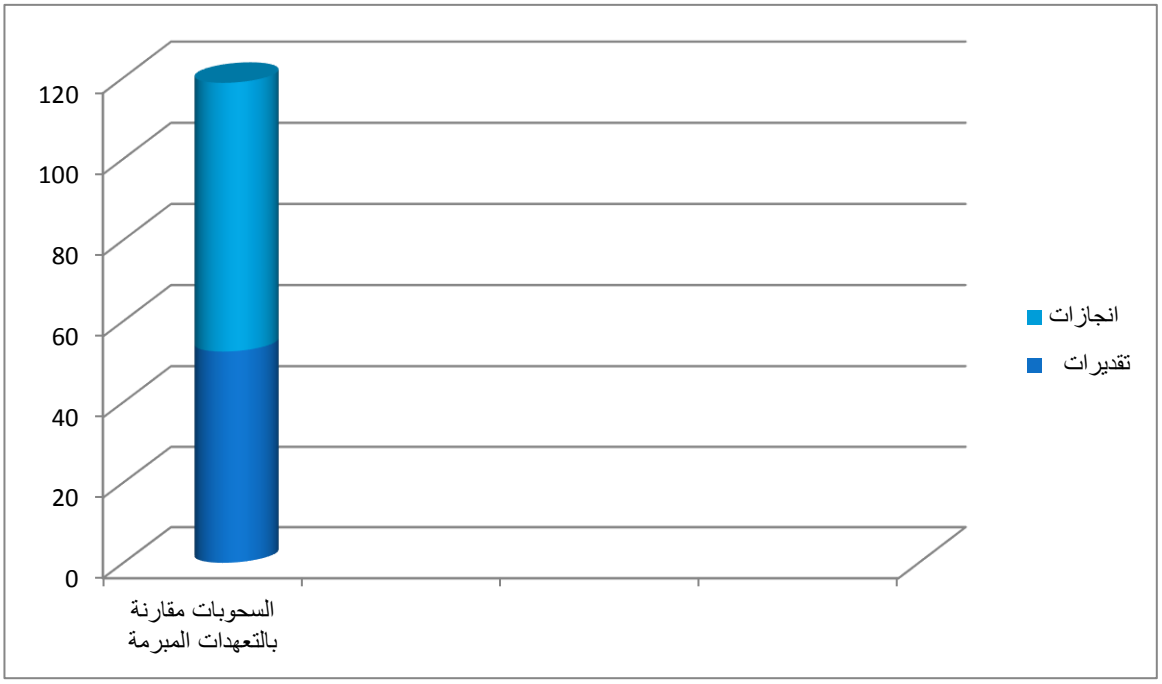

المؤشر 3-1-2-1: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة:

شهد جملة السحوبات تطورا هاما سنة 2017 لتبلغ حوالي 5152 م.دت مقابل حوالي 2505 م.د.ت سنة 2016، أما بخصوص نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة فقد بلغت 66% مقابل توقعات بنسبة 52%.

ويعود هذا الارتفاع أساسا لأهمية حجم السحوبات الخاصة ببرامج دعم الميزانية من المفوضية الأوروبية (350 م.أورو (قسطين بـ150 و200 م.أورو) والبنك الدولي (457.2 م.أورو في قسط وحيد) والبنك الإفريقي للتنمية (120 م.أورو في قسط وحيد).

2.2.3 البرنامج الفرعي للتعاون الفني:

شهد نشاط التعاون الفني خلال سنة 2017 تطورا نسبيا مقارنة بسنة 2016 حيث شهد نشاط انتداب المتعاونين للعمل بالبلدان الشقيقة والصديقة تطورا بحوالي 11.6%. وقد كانت مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 على النحو التالي:

الهدف 3-2-1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين المنتدبين بالخارج:

تقديم الهدف: يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية ومكاتبها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج وقد تم وضع هدف الزيادة في عدد الانتدابات ضمن ميزانية الوكالة لسنة 2017 بنسبة 3% مقارنة بسنة 2016 أي ما يعادل 1957 انتداب جديد. وقد تم تجاوز الهدف المرسوم بتحقيق نسبة نمو في الانتدابات بـ11.6% مقارنة بالسنة الماضية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول عدد 7

الهدف:.1.3 تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج

الهدف 1.2.3 تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج	مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات 2017 (ق م الأصلي)	تقديرات 2017 (ق م التكميلي)	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017
	المؤشر 3-2-1-1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين بالخارج (حجم الانتدابات)	%	5	-44		3	3	11.6	386%
		عدد	3380	1900	56.2%	1957	1957	2120	108%

رسم بياني عدد 7

الهدف 1.3 : تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج

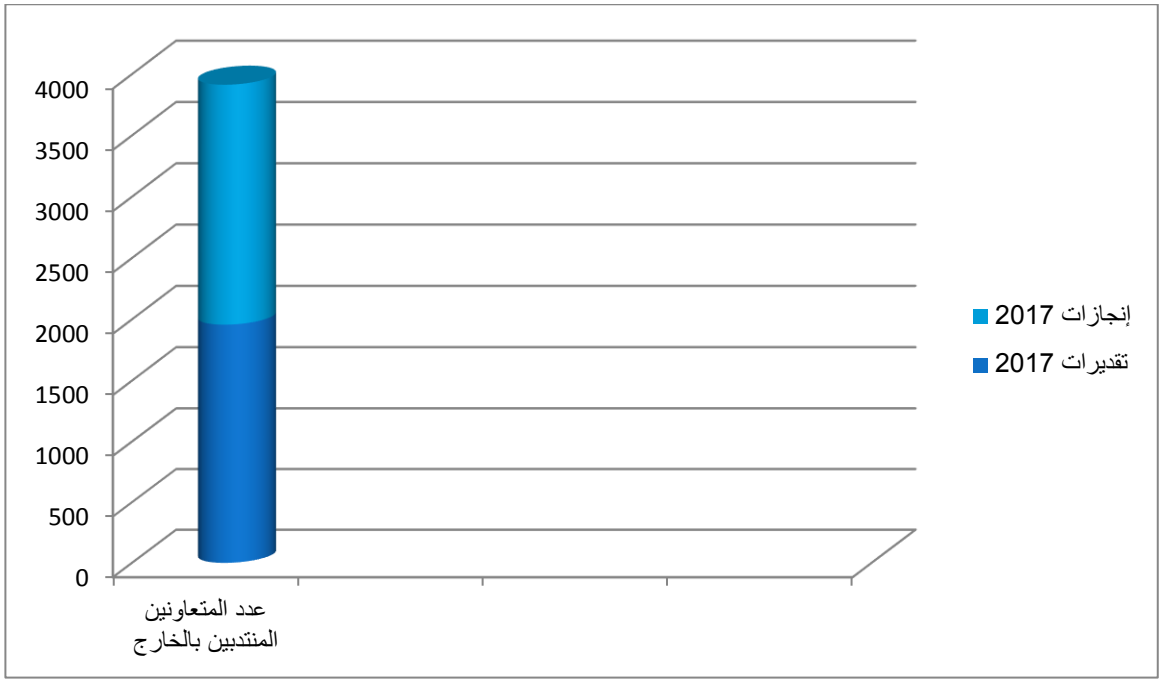

الهدف 3-2-2 : تنمية التعاون جنوب–جنوب:

تقديم الهدف : يتعلق هذا الهدف بتنمية البرامج والمشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب–جنوب ويخص أساسا تطوير عدد مهمات المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى إلى جانب تطور عدد الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منه إطارات البلدان الشقيقة والصديقة وقد تم وضع هدف الترفيع في عدد مهام المعونة الفنية والدورات التدريبية خلال سنة 2017 بـــ 10% مقارنة بسنة 2016.

الهدف 3-2-2: تنمية التعاون جنوب–جنوب:

جدول عدد 8

الهدف 2.3 : تنمية التعاون جنوب-جنوب

الهدف 2.3 تنمية التعاون جنوب-جنوب	مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات 2017 (ق م الأصلي)	تقديرات 2017 (ق م التكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
	المؤشر 3-2-2-1: تطورعدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	18	29	161%	32	32	43	134%

رسم بياني عدد 8

الهدف3-2-2 : تنمية التعاون جنوب-جنوب

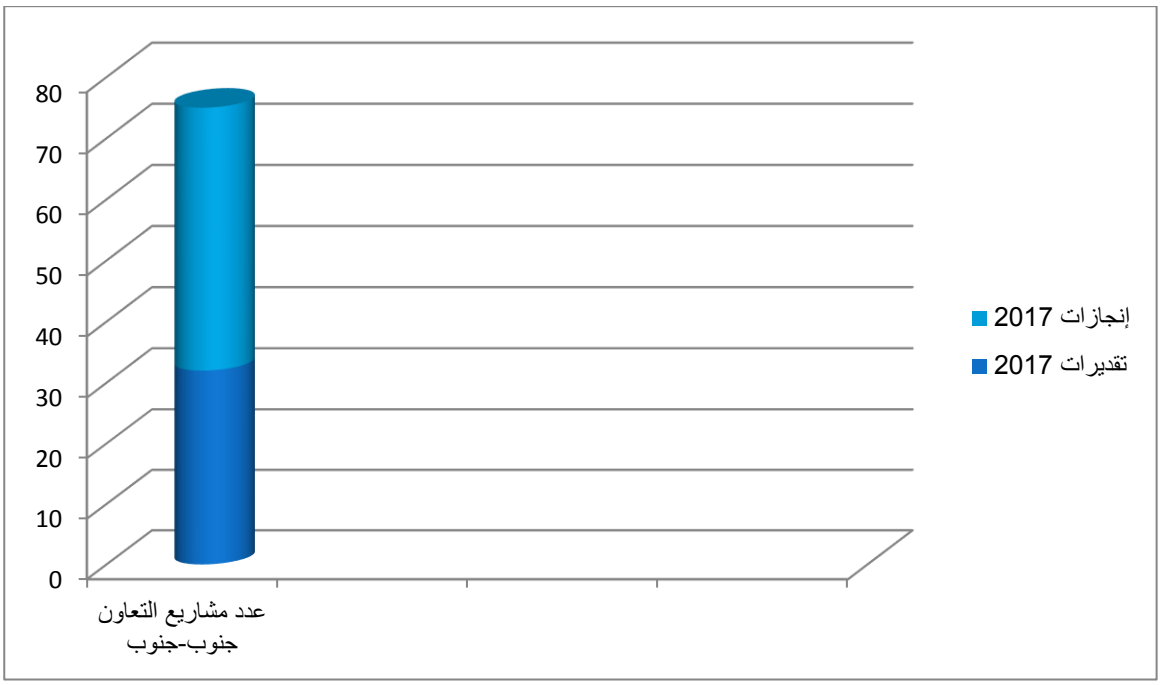

3-3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:

المؤشر 1.1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين:

بلغ عدد المنتدبين إلى غاية 31 ديسمبر 2017، 2120 منتدب مقابل 1900 منتدب سنة 2016 بنسبة تطور 11,6%.

هذا وقد تميزت سنة 2017 بتأكّد النقلة النوعية التي عرفها نشاط الانتداب خلال السنوات الأخيرة قطاعيا من خلال ارتفاع حجم انتدابات الإطارات العليا والتخصصات الدقيقة، إذ مقارنة بسنة 2016 ارتفع عدد الانتدابات لأساتذة التعليم العالي إلى 40% ، وأطباء الاختصاص إلى 29%، في حين انخفضت الانتدابات في التعليم الثانوي والتقني بنسبة 17%، وجغرافيا من خلال بروز أسواق جديدة بدأت في التطور وأهمها السوق الفرنسية والسوق الكندية التي ارتفع حجم انتداباتهما في سنة 2017 إلى 336 انتدابا أي بمعدل زيادة نسبتها 13% مقارنة بسنة 2016.

هذا وقد توزعت الانتدابات بالأساس على قطاع التعليم بمختلف مستوياته والذي سجّل انتداب 343 أستاذ تعليم عالي و209 أستاذ تعليم ثانوي وتقني و26 أستاذ تعليم ابتدائي. يليه قطاع الصحة الذي سجل انتداب 245 طبيب اختصاص، 32 من الطب العام و448 إطار شبه طبي، ثم قطاع الإدارة ب 259 منتدب والتربية البدنية والرياضة بـ 206 منتدب والهندسة ب 178 منتدب.

أما جغرافيا فقد بقيت تركيبة الدول المستقطبة للكفاءات التونسية مشابها للسنوات الماضية مع ملاحظة توجها بدأ يبرز بداية من هذه السنة ويهم بلدان العالم العربي التي رغم تواصل محافظتها على الصدارة من حيث عدد الانتدابات بمجموع 1476 منتدب، فإن نسبتها من حجم الانتدابات تراجعت بـ3% مقارنة بسنة 2016 حيث مرت النسبة المذكورة من 73% إلى 70%. وقد حافظت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى من حيث استقطاب الكفاءات التونسية وذلك بانتداب 756 إطارا تونسيا أي بنسبة 36% من مجموع الانتدابات، تليها قطر بـ 464 انتداب سنة 2017، مقابل 213 سنة 2016 أي بزيادة قدرها 118%، ثم فرنسا بـ 224 منتدب وبلدان وهيئات أخرى ب 176 منتدب.

هذا مع الإشارة إلى أن الوكالة تلقت خلال سنة 2017، 262 عرض انتدابمقابل 191 عرض سنة 2016، وقد شملت هذه العروض 4318 وظيفة منها نحو 1180 وظيفة في التعليم (العالي والثانوي) و1930 في الصحة والبقية في اختصاصات الهندسة والتجميل والتسويق والتجارة وقطاع الخدمات.

أما في خصوص الملتحقين للعمل بالخارج فقد التحق خلال سنة 2017، 1479 متعاون بمركز عملهم بالخارج مقابل 1676 سنة 2016. ويعود هذا الانخفاض في عدد الملتحقين أساسا إلى تأخّر استكمال إجراءات الالتحاق بدولة قطر وثقل الإجراءات الإدارية التي تفرضها أغلب المؤسسات المشغلة هناك. وبالتالي بلغ العدد الجملي للعاملين في نطاق التعاون الفني في موفى سنة 2017، 17701 متعاونا يعملون بمختلف الأقطار الشقيقة والصديقة وبالمنظمات الدولية والإقليمية.

الهدف 2- تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب :

قامت الوكالة بمواصلة متابعة برامج التعاون الثلاثي مع عدد من الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون إلى جانب مواصلة دعم حضورها كنقطة ارتكاز وطنية للتعاون الفني جنوب-جنوب بمختلف التظاهرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي تنظم في الغرض وتم تحقيق نتائج إيجابية في المجال

تم تحقيق الهدف المطلوب وتجاوز نسبة 10% المحددة بتحقيق نسبة تطور في حجم مشاريع التعاون جنوب جنوب مقارنة بسنة 2016 بلغت 138% حيث بلغ عدد المشاريع والدورات التدريبية 43 بينما كان الهدف المطلوب هو الوصول إلى 32 مشروع كما حقق التعاون جنوب-جنوب نموا ملحوظا خلال سنة 2017 تمثل أساسا في:

- تم خلال سنة 2017 إيفاد 57 خبيرا واستشاريا في إطار 35 مهمة معونة فنية شملت ميادين واختصاصات عديدة،
- نظمت الوكالة سنة 2017 دورة تدريبية وورشتي عمل دوليتين و5 زيارات دراسية لفائدة 156 إطارا من إفريقيا ومن دول عربية وآسيوية بدعم من عديد الشركاء كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والاسكوا وغيرها.
- متابعة طور انجاز المشاريع التالية:

- مشروع تنمية قدرات مؤسسة البريد الموريتانية في مجال استحداث نظام للدفع عن طريق الهاتف الجوال بكلفة جملية قدرها 830 ألف دولار أمريكي بالتعاون مع البريد التونسي والبنك الاسلامي للتنمية وفي إطار آلية تبادل المعارف والخبرات. هذا ومن المنتظر أن ينطلق هذا المشروع في سنة 2018.
- مشروع لتنمية قدرات وزارة التربية التشادية في مجال تعليم اللغة العربية. إذ تم في غرّة ماي 2017 إمضاء اتفاقية إطارية بين الوكالة التونسية للتعاون الفني والبنك الإسلامي للتنمية ووزارة التربية التشادية لتنفيذ هذا المشروع على مدى 3 سنوات بالاعتمادعلى كفاءات المركز الدولي لتكوين المكوّنين والتجديد البيداغوجي بكلفة إجمالية قدرها 657 ألف دولار أمريكي. وتم الإعلان الفعلي عن انطلاقة المشروع فيملتقىبنجامينا يوم 7 أوت 2017 أشرف عليه وزير التربية التشادية بحضور وزراء ومدراء تشاديين والمدير العام للوكالة التونسية للتعاون الفني وممثل البنك الإسلامي للتنمية.
- مشروع تنمية القطاع الخاص ودعم الصادرات في جمهورية غينيا. على اثر الزيارة التي قام بها وفد عن المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة إلى الوكالة خلال شهر أكتوبر 2017 للتباحث حول

إمكانية الاستعانة بالتجربة التونسية في هذا المجال ضمن مبادرة تبادل المعارف والخبرات من خلال الربط العكسي (ReverseLinkage)، تم اقتراح كل من مركز النهوض بالصادرات، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد كمؤسسات مانحة للخبرة المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع.

- برنامج التعاون عبر الحدود بين تونس وايطاليا الممول من قبل الاتحاد الأوروبي في نطاق السياسة الأوروبية للجوار. حيث عُهد للوكالة التصرف في ميزانية التسيير للمكتب الفرعي لهيئة التصرف للبرنامج المذكور التي تبلغ 400 ألف اورو وذلك في إطار اتفاقية ممضاة بين كل من الوكالة والجهة الايطالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي كسلطة إشراف.
- المرحلة الثانية من مشروع إرساء منطقة اقتصادية خاصة بجيبوتي بتمويل من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد وتمت برمجة مهمة أخيرة للخبراء في آخر شهر فيفري 2018 تم خلالها تقييم المشروع ومناقشة النتائج.
- مشروع معونة فنية لتقييم حاجيات ليبيا في مجال الصحة الإنجابية بدعم من مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان. تقرر تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج بالتعاون مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وانتداب أربعة أخصائيين للقيام بمهمة لتقييم حاجيات الجانب اللّيبي تدوم ثلاثة أشهر خلال السداسي الأول لسنة 2018.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 بالنسبة للتعاون المالي:

تستند التوجهات المرسومة في مجال التمويل الخارجي إلى المبادئ المضمنة باستراتيجية التعاون الدولي والتي تتعلق بإرساء حوكمة جديدة للتعاون المالي تتمثل في تحديد الأدوار بين مختلف المتدخلين وضبط المسؤوليات لا سيما اعتماد المخاطب الوحيد والمباشر مع الممولين الأجانب وإرساء منظومة تصرف متطورة لمتابعة مجالات التعاون الدولي وكذلك الاستفادة من الفرص الجديدة للتعاون بالتركيز على الديبلوماسية الاقتصادية وإرساء آليات شراكة استراتيجية مع الأسواق الجديدة. هذا إلى جانب دفع التعاون الدولي اللامركزي عبر تكثيف برامج تعاون وشراكة بين الجهات التونسية ومثيلاتها بالخارج فضلا عن إرساء خطة اتصالية ناجعة للتعريف بحاجيات التمويل الوطنية لدى الشركاء والممولين الأجانب مع مراعاة السياسات الخصوصية للمانحين.

وتستند عملية تعبئة الموارد إلى تنويع مصادر التمويل الخارجي وذلك بدعم النفاذ إلى بعض آليات التمويل الخارجي غير المتاحة حاليا واستغلال مختلف الآليات غير التقليدية للتمويل والملائمة لأولويات الاقتصاد

الوطني عل غرار آلية التمويل حسب النتائج حسب النتائج للبنك الدولي وآليات تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الاسلامي والصناديق الاستثمارية. هذا إلى جانب المفعول المنتظر للإصلاحات المزمع وضعها حيز التنفيذ في مجال التعاون المالي الدولي وهي إصلاحات تتعلق بالجوانب التنظيمية والترتيبية لعمليات التعبئة.

وتأخذ تقديرات التمويل الخارجي بعين الاعتبار الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات بحكم الحاجيات المتزايدة من التدخلات العمومية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وحاجيات تمويل العجز الجاري وتسديد الديون الخارجية. هذا بالإضافة إلى مراعاة تطور الترقيم السيادي لتونس وتأثيره على كلفة الدين وحجم السحوبات خاصة من السوق المالية العالمية.

2.4 بالنسبة للتعاون الفني:

- العمل على اعداد استراتيجية وطنية بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لتطوير حجم توظيف الكفاءات التونسية بالخارج وتنمية التعاون جنوب جنوب،
- دعم تموقع تونس في السوق الخليجية باعتبار التجربة المتطورة مع هذه البلدان مع استهداف توظيف الكفاءات العليا،
- العمل على ادراج متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة التقليدية منها من بين أولويات إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية، واعتماد الآليات المتوفرة لتأهيل طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا للاستجابة للعروض الاجنبية،
- ضبط سياسة ترويجية موجهة للكفاءات والخبرات التونسية باعتماد التقنيات الحديثة والاتصال المباشر،
- ضبط خطة ترويجية مشتركة موجهة إلى البلدان العربية والإفريقية للتعريف بالخبرات والإمكانيات التدريبية المتوفرة في تونس خاصة في الميادين التي تستقطب اهتمام البلدان المستفيدة والجهات المانحة، وجعله من اهم عوامل نمو التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان،
- الاستفادة من الكفاءات والخبرات التونسية العاملة في مراكز عليا بالمنظمات الدولية والإقليمية وبالمؤسسات الخاصة الكبرى لاقتحام أسواق ومجالات جديدة وهامة،
- العمل على تطوير نشاط تأطير الطلبة الافارقة بتونس لما لهذا النشاط من أهمية في خلق قنوات اتصال مهمة في المستقبل ببلدانهم الاصلية.

برنامج الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيدة منجية الخميري رئيسة الهيئة العامة للإحاطة بالإستثمار

1. التقديم العام للبرنامج

يعتبر الاستثمار الخاص محركا اساسيا للاقتصاد وأداة هامة لمعاضدة المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل والتصدير وتعزيز القدرة التنافسية.

في هذا السياق، يعتبر تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية من الاهداف الكبرى المرسومة على المستوى الوطني ومن المهام الرئيسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. ويهدف نشاط الوزارة في هذا الإطار، إلى المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كما يهدف أيضا إلى تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وتحرص الوزارة في هذا الإطار كذلك على تطوير نسق انجاز المشاريع الكبرى المندمجة اعتبارا لأهمية مساهمتها في معاضدة المجهود التنموي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

ويتضمن هذا البرنامج ثلاث برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي تطوير الاستثمار الخارجي ويعتمد لاحتساب المؤشر على تطوّر حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية.
- البرنامج الفرعي الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي ويعتمد لاحتساب المؤشر على نسبة الاتصالات المثمرة مع المستثمرين الاجانب.
- البرنامج الفرعي تسريع الملفّات الخاصة بالمشاريع الكبرى: لاحتساب المؤشر تمّ الاعتماد على المشاريع التي عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى.

وبخصوص البرنامج الفرعي المتعلق بتسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى تجدر الإشارة أنّ الأمر عدد 561 لسنة 2013 المؤرخ في 21 جانفي 2013 المتعلق بالمشاريع الكبرى كان قد أقرّ عدّة إجراءات عند متابعة ملفات المشاريع الكبرى من أهمّها عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى، إلاّ أنّه تبعا لإلغاء العمل بهذا الأمر ووفق احكام الفصل 28 من الامر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار الذي ورد فيه ما يلي: «تلغى جميع الاحكام السابقة المخالفة لأحكام هذا الامر الحكومي وخاصة الامر عدد 561 لسنة 2013 المؤرخ في 21 جانفي 2013 المتعلق بالمشاريع"، فإنه لا يمكن اعتماد المؤشر المنصوص عليه بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 الذي يتمثل في عدد المشاريع التي تم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى حيث تم احداث لجنة قارة صلب الهيئة التونسية للاستثمار تعنى بدراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها ثم تحيلها على انظار المجلس الأعلى للاستثمار وبالتالي سيتمّ إلغاء العمل بهذا المؤشر ضمن التقرير السنوي للقدرة على الأداء الحالي وسوف يتم العمل بالنسبة لسنة 2019 باعتماد مؤشر جديد خاص بهذه المشاريع يتم من خلاله قيس الأداء بصورة أفضل.

مع الإشارة الى أنّه قد تم إحالة عدد من المشاريع الجديدة الواردة على الوزارة إلى الهيئة التونسية للاستثمار وذلك بالنظر للتطورات التي شهدها التمشي الخاص بهذا الملف في علاقة بصدور المنظومة الجديدة للاستثمار وتركيز الهيئة التونسية للاستثمار وإلى الهياكل والإدارات العمومية المختصة.

2. تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

بهدف دفع النمو الاقتصادي والنهوض بالاستثمار الذي لم يتطور بالنسق المطلوب مقارنة ببعض الدول الصاعدة، شرعت تونس خلال السنوات الاخيرة في إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية تهدف إلى تطوير مناخ الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني للتكيف مع تحديات الاقتصاد العالمي ودعم قدرته على خلق الثروة واحداث مواطن شغل جديدة تمكّن من الحد من البطالة واستيعاب العاطلين عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد، ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها تونس في هذا الإطار:

- صدور القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.
- صدور الأوامر التطبيقية لقانون الاستثمار في مارس 2017.
- تنظيم الندوة الصحفية للسيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول الإطار القانوني الجديد للاستثمار بمقر رئاسة الحكومة في مارس 2017.
- تنظيم ندوة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة في ماي 2017 لتقديم الإطار القانوني الجديد للاستثمار.

- تنظيم منتدى تونس للاستثمار في نوفمبر 2017.
- صدور القانون عدد 8 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 الذي يتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية فضلا عن الاصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والاجراءات الادارية والديوانة.
- التقدم المرتقب في انجاز بعض مكونات المشاريع الكبرى.
- تعزيز الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الواعدة على غرار مكونات السيارات ومكونات الطائرات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وذلك سواء عبر عمليات توسعة للمؤسسات المتواجدة او عبر تعزيز العمل الترويجي لاستقطاب استثمارات جديدة في هذه الانشطة.
- تركيز الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 التي تمثل المخاطب الوحيد للمستثمر وتتولى تيسير الإجراءات أمام المستثمرين واقتراح السياسات والإصلاحات في مجال الاستثمار وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار.
- إحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 390 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017.

وتتمثل اهم الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق اهداف البرنامج خاصّة في:

- دعم نشاط الاحاطة بالمستثمرين الاجانب لفضّ الاشكاليات التي تعترض نشاطهم
- استقبال وفود المستثمرين الاجانب والتركيز على تسويق الصورة الجديدة لتونس كديمقراطية ناشئة
- دعم أنشطة الوزارة على مستوى البرمجة والتصوّرات: أشغال اعداد القانون الجديد للاستثمار والاوامر التطبيقية له.
- التنسيق مع المستثمرين والشركاء الاجانب وخاصّة عبر التعاون مع الغرف المشتركة التونسية الاجنبية للصناعة والتجارة بخصوص مختلف اهتمامات المستثمرين
- تعزيز علاقات التعاون مع الهياكل والمؤسسات والمنظمات الدولية في مجال الاستثمار
- دعم العمل الترويجي داخل تونس وخارجها
- دراسة وتقييم عدد هام من المشاريع الكبرى من خلال متابعة الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى موضوع الاتفاقيات الاستثمارية وعقد اجتماعات تنسيقية سعيا لإيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز العراقيل التي من الممكن أن تعيق تقدم انجازها والقيام بزيارات ميدانية متعددة لمعاينة المعطيات الواقعية للمشاريع ومواقع الإنجاز.

- دراسة مقترحات المشـاريع الجديدة الواردة على الوزارة واتخاذ التدابير اللازمة في شأنها إما بإحالتها الهيئة التونسية للاستثمار وذلك بالنظر للتطورات التي شهدها التمشي الخاص بهذا الملف في علاقة بصدور المنظومة الجديدة للاستثمار وتركيز الهيئة التونسية للاستثمار أو للهياكل والإدارات العمومية المختصة.

3. نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت جملة الاعتمادات المفتوحة المخصصة لبرنامج الاستثمار والمرسمة بقانون المالية لسنة 2017 بما قدره 6.160 م د منها5.560 م د بعنوان نفقات التصرف و0.6 م د بعنوان نفقات الاستثمار وبلغت جملة النفقات المنجزة على حساب ميزانية الدولة دون اعتبار فواضل الميزانيات السابقة التي تم صرفها حوالي 7.825 م د. وقد تم استعمال فواضل الميزانيات السابقة لتمويل نفقات ميزانية وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بما قدره 2,071 م د (1,621 م.د+ 0,450 م.د).

جدول تنفيذ الميزانية لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إ ع الدفع)

الوحدة أ.د

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**5 560**	**5 560**	**6 683**	**- 1 123**	**120%**
تأجير عمومي	4 270	4 270	4 956	- 686	116%
وسائل المصالح	1 227	1 227	1 670	- 443	136%
تدخل عمومي	63	63	57	6	90%
نفقات التنمية	**1 000**	**600**	**1 143**	**- 143**	**114%**
استثمارات مباشرة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
على الميزانية	0	0	0	0	0
على القروض الخارجية	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	**1 000**	**600**	**1 143**	**143-**	**114%**
على الميزانية	1000	600	1143	143-	114%
على القروض الخارجية	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الجملة	**6 560**	**6 160**	**7 825**	**- 1 265**	**119%**

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الإستثمار

لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

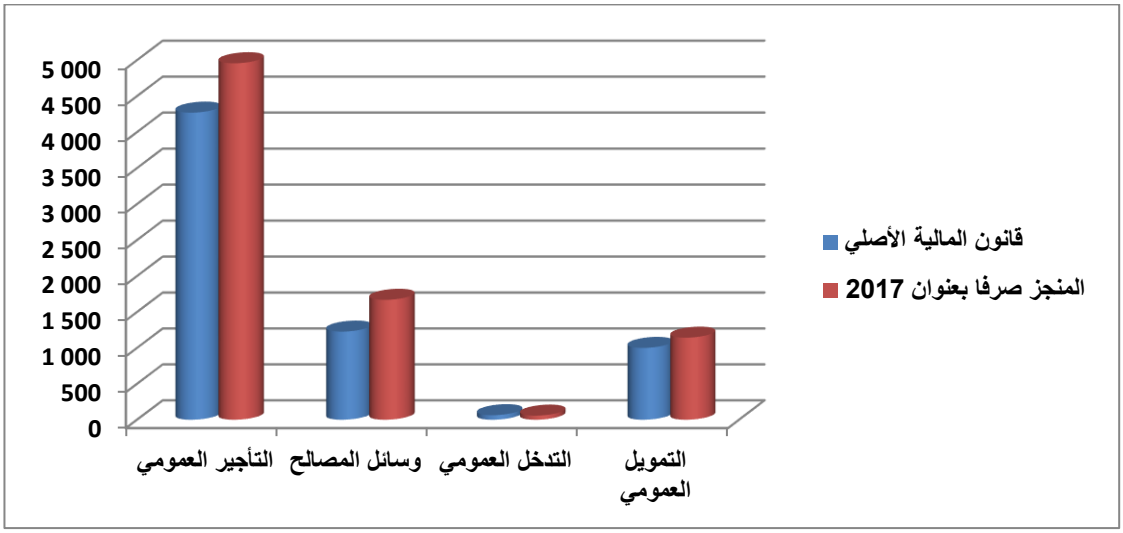

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إع الدفع)

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2017 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
البرنامج الفرعي4-1: تطوير الاستثمار الخارجي	300	300	2351	2051	683%
البرنامج الفرعي 4-1: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي	6260	5860	5474	-386	93%
مجموع البرنامج	**6560**	**6160**	**7825**	**1665**	**127%**

رسم بياني عدد 4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2017

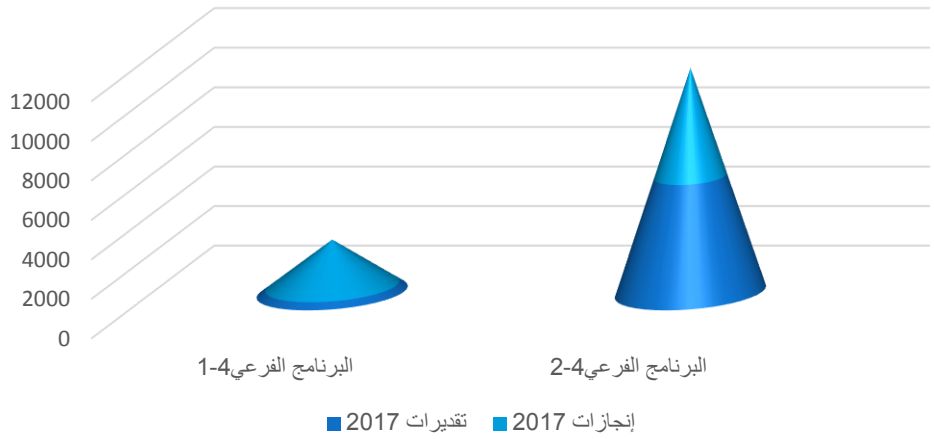

البرنامج الفرعي: تطوير الاستثمار الخارجي

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017	مقارنة بالتّقديرات 2017 الإنجازات	
	المالية الأصلي قانون	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**300**	**300**	**1 429**	**- 1 129**	**476%**
التأجير العمومي	300	300	986	- 686	329%
وسائل المصالح			443	- 443	
التدخل العمومي					
العنوان الثاني			**923**	**- 923**	
التمويل العمومي			923	- 923	
الجملة	**300**	**300**	**2 351**	**- 2 051**	**784%**

البرنامج الفرعي: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**5 260**	**5 260**	**5 254**	**6**	**100%**
التأجير العمومي	3 970	3 970	3 970		100%
وسائل المصالح	1 227	1 227	1 227		100%
التدخل العمومي	63	63	57		90%
العنوان الثاني	**1 000**	**600**	**220**	**780**	**22%**
التمويل العمومي	1 000	600	220	780	22%
الجملة	**6 260**	**5 860**	**5 474**	**786**	**87%**

ملاحظة : 1- تم الترفيع في ميزانية الوكالة بمبلغ قدره 450 أ.د من فواضل ميزانيات سابقة قصد تغطية العجز الحاصل في الأجور من 3790 أ.د إلى 4420 أ.د ويضاف هذا المبلغ للنفقات المذكورة بالجدول أعلاه.

2- تم استعمال مبلغ 1621 أ.د من فواضل ميزانيات سابقة للوكالة لتمويل نفقات العنوان الثاني لتصبح جملة نفقات العنوان الثاني: 1841 أ.د.

3-2. تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها:

جدول مؤشرات قيس الاداء

الهدف 1.1: تعزيز الإستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (ق.م) الأصلي)	تقديرات 2017 (ق.م) التكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
	المؤشر 1.1.1 تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية	مليون دينار	1100	1105	100,4%	1250	1250	1318.2	105.5%

رسم بياني عدد 5-1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.1.1 تعزيز الإستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

لسنة 2017

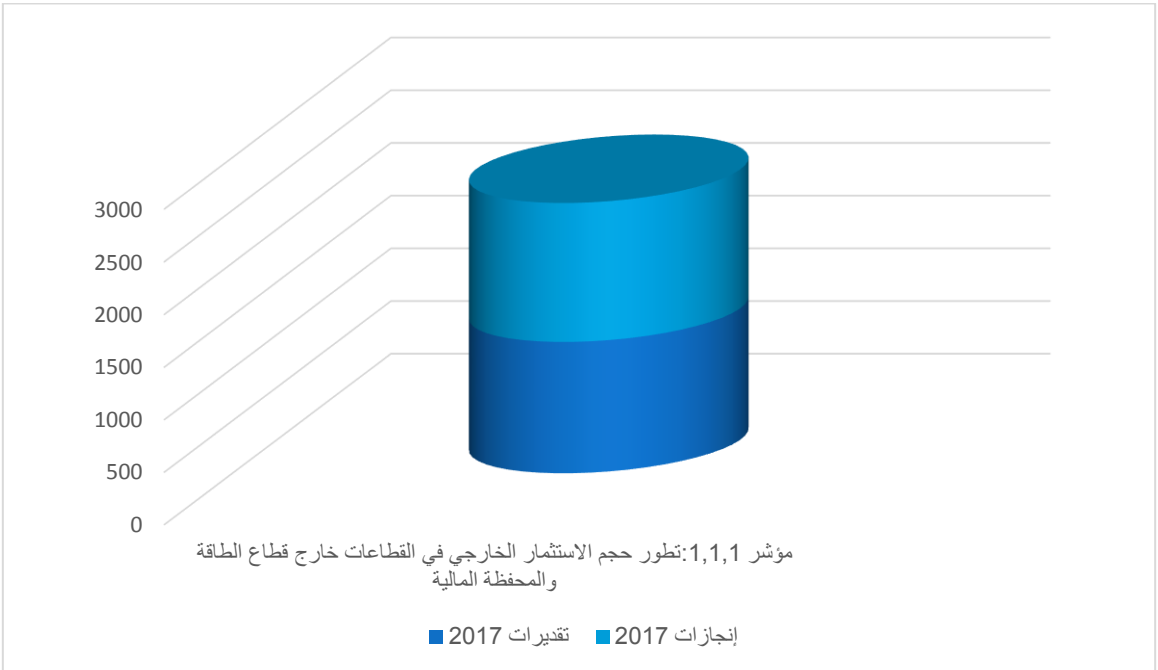

الهدف 1.1: التعريف بتونس كموقع متميز للإستثمار	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (ق.م) الأصلي)	تقديرات 2017 (ق.م) التكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
	المشر 1.1.2: نسبة الاتصالات المثمرة مع المستثمرين الاجانب	%	55	55	100%	60	60	51.7	%86

رسم بياني عدد 5-2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.1.2 الترويج لتونس كموقع متميز للإستثمار

لسنة 2017

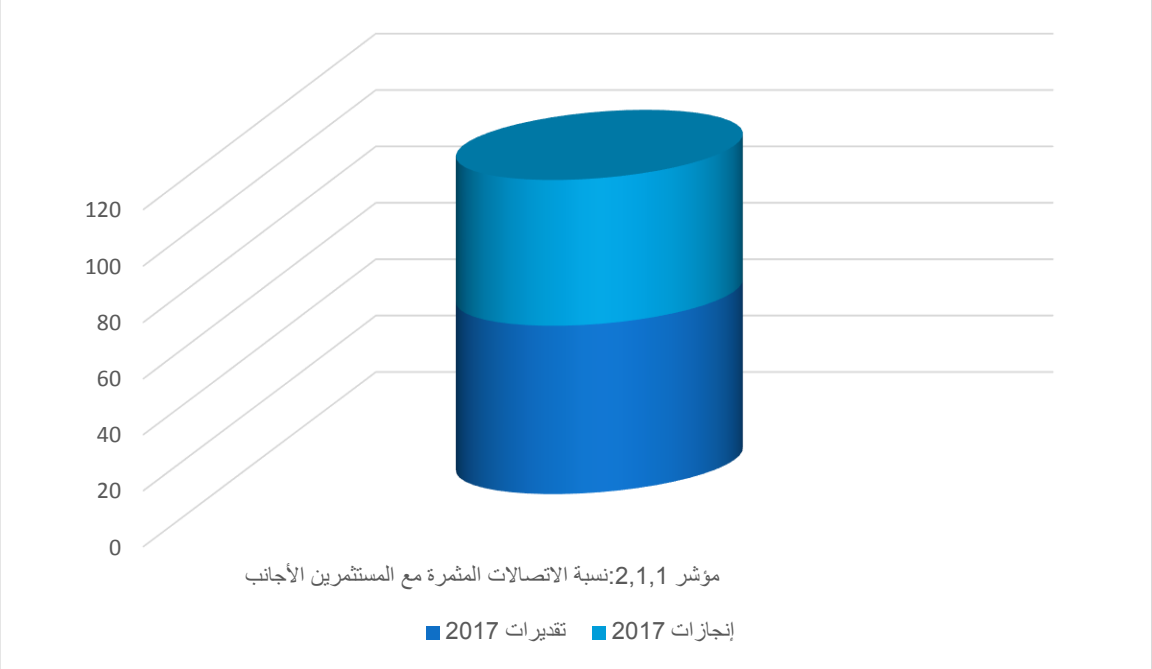

3.3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

الهدف1-1: تطوير الإستثمار الخارجي

المؤشر **1.1.1**: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية سنة 2017 بنسبة تناهز 5.5% مقارنة بسنة 2016، فقد بلغ حجم هذه الاستثمارات المنجزة سنة 2017 1318.2 مليون دينار مقابل 1105 مليون دينار سنة 2016.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه ورغم تقلص حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة والمحفظة مقارنة بسنة 2015، فإن تطور الاستثمارات الخارجية في قطاعات الإنتاج وخاصة في القطاع الصناعي لسنة 2017 يشكل في حد ذاته تطورا نوعيا يجدر التأكيد عليه باعتباره يبرز المزايا التفاضلية الهيكلية للاقتصاد التونسي وقدرته على استقطاب الاستثمارات الخارجية في مجالات واعدة في ظل وجود مناخ أعمال ملائم للاستثمار ولاسيما التأثير الايجابي للإطار القانوني الجديد للاستثمار.

وقد شملت هذه الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية على حد السواء استثمارات المحفظة التي بلغت 116.2 مليون دينار سنة 2017 مقابل 87.8 ملون دينار سنة 2016 أي بزيادة تبلغ 32.3% وكذلك الاستثمارات المباشرة في كافة القطاعات (الصناعة والفلاحة والخدمات تباعا بنسبة 21.6% و16.6% و13% مقارنة بسنة 2016).

وقد مكنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بدون اعتبار قطاع الطاقة) خلال سنة 2017 من إنجاز 492 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 1318.2 مليون دينار مكنت من خلق 10300 موطن شغل جديد.

وقد انقسمت المشاريع الاستثمارية في هذا الإطار بين مشاريع توسعة (382 مشروع) بقيمة تناهز 1052.1 مليون دينار ومشاريع جديدة (110 مشروع) بقيمة تقدر بـ 266.1 مليون دينار.

الهدف 2-1: الترويج لتونس كموقع متميز للإستثمار

المؤشر 1.1.2: نسبة الاتصالات المثمرة مع المستثمرين الأجانب

أنجزت الوكالة 150 نشاط ترويجي خلال سنة 2017 موزعة بين: 70 نشاط في الترويج العام و80 نشاط في الترويج القطاعي.

الترويج العام

تمثلت أنشطة الترويج العام خلال خلال سنة 2017 في:

- التنظيم والمشاركة في 42 منتدى ويوم اعلامي بالخارج حول فرص ومزايا الاستثمار بتونس،
- تنظيم 19 نشاط إعلامي واشهاري،
- المشاركة في 7 منتديات اقتصادية في تونس،
- المشاركة في الصالونات متعددة القطاعات (02)
- إحاطة وتأطير 05 وفود من مسؤولين حكوميين وممثلين عن القطاع الخاص
- نظمّت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي "منتدى تونس للاستثمار" يومي 09 و10 نوفمبر2017، تحت شعار " تونس الجديدة، رؤية اقتصادية جديدة " وأشرف على افتتاح أشغال المنتدى السّيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة.

الترويج القطاعي

سجلت أنشطة الترويج القطاعي نسب تنفيذ هامة وعملت الوكالة في هذا المجال على تحسين طريقة مشاركتها بالصالونات الدولية الهامة من خلال تنظيم أيام إعلامية على هامش هذه الصالونات والمشاركة بجناح عرض حيث تمّ:

- بالنسبة للملتقيات والأيام الإعلامية تمّ تنظيم ومشاركة الوكالة في 19 ملتقي وأيام إعلامية قطاعية.
- بالنسبة للصالونات القطاعية: تمّت المشاركة في 39 صالون.
- بالنسبة للاتصال المباشر «Démarchage direct»: إنجاز 22 عملية اتصال مباشر « Démarchage direct»، مع شركات أجنبية تعمل بالقطاعات المستهدفة.
- بالنسبة لزيارات الشركات الأجنبية إلى تونس: تم إجراء 106 زيارة استطلاع إلى تونس من قبل شركات أجنبية.

وبخصوص تنفيذ الاهداف الخاصة بالمؤشر فتجدر الاشارة الى ان عدد الاتصالات المبرمجة مع المستثمرين الأجانب قد بلغ 87 اتصالا. وقد بلغ عدد الاتصالات المثمرة المنجزة 45 لتبلغ نسبة الاتصالات المثمرة من مجموع الاتصالات المبرمجة 51.7% مقابل 60% مقدرة اي ما يعادل نسبة انجاز بـ 86% مقارنة بالأهداف.

وتعتبر نسبة الإنجاز المسجلة مرضية بالنسبة لسنة 2017 خاصة بعد المصادقة على قانون الاستثمار الجديد وتنظيم المنتدى الدولي للاستثمار خلال شهر نوفمبر من سنة 2016 اللذين كان لهما تأثير على النشاط الترويجي لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

وقد سعت الوكالة من جهة أخرى إلى تكثيف عمليات الإحاطة بالمؤسسات الأجنبية المنتصبة بتونس قصد مساعدتها على حل الإشكاليات التي تعترضها خاصة منها ذات الطابع الإداري والاجتماعي.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء :

على مستوى الإطار العام، يشكل الاستقرار السياسي والأمني والتحكم في التوازنات الاقتصادية العامة أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد التونسي خلال الفترة القادمة والتي يتعين الحرص على توفيرها من أجل ديمومة القدرة التنافسية لبلادنا لاسيما بخصوص سعته على خلق الثروة واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

كما ينتظر من تنفيذ القانون الجديد للاستثمار (القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016) ونصوصه التطبيقية وكذلك التسهيلات الادارية التي ستتولى القيام بها المنظومة المؤسساتية الجديدة للاستثمار توفير اطارا ملائما للنهوض بالاستثمار ولاسيما الخارجية حيث كرس الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار جملة من المبادئ تتعلق خاصة بحرية الاستثمار وتيسير النفاذ الى السوق وتوفير الضمانات للمستثمر والنص على التزاماته وهياكل حوكمة قريبة وفي خدمة المستثمر وآليات وحوافز جديدة للتشجيع على الاستثمار.

اما على مستوى الإطار الخاص بمكونات البرنامج، واعتبارا لارتباط انشطة البرنامج اساسا بالاتصال بالمستثمرين الاجانب والترويج والتواجد الدائم في اهم التظاهرات الاقتصادية الدولية للتعريف بصورة تونس وميزاتها كموقع متميز للاستثمار فان مزيد تعزيز الامكانيات المادية والبشرية تعد من المتطلبات الضرورية لتحسين الاداء.

من جهة اخرى، يعتبر التمشي الأمثل المستقبلي للتعاطي لاحقا مع ملفات المشاريع الكبرى هو البرمجة المسبقة لهذه المشاريع في إطار نظرة تنموية شاملة لتقاسم الأدوار وإعداد التصورات الأولية بخصوص عناصرها ومكوناتها وحاجياتها من طرف الوزارات والمصالح الإدارية المعنية المركزية والجهويّة.

ولدفع الاستثمارات المتعلقة بهذه المشاريع، فقد تم اقتراح جملة من التصورات ومنها بالخصوص ضرورة اعداد خارطة استثمارية للاستجابة للطلبات الخاصة بها، والتي ستسهّل انتصاب الاستثمارات الكبرى بتوفير

مناطق مهيأة مسبقا تجنب كل من الدولة والمستثمرين على حد السواء عناء البحث عن مواقع عادة ما يبادر المستثمر باقتراحها خاصة لقربها من السواحل، كما ستمكّن من توسيع القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها والقطع مع قبول مشاريع استثمار في قطاعات غير منتجة وضعيفة المردودية على الاقتصاد الوطني.

برنامج القيادة والمساندة

رئيسة البرنامج: السيدة نائلة بن خليفة

1. التقديم العام للبرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وذلك من خلال تدعيم وتأهيل الموارد البشرية وضمان حسن التصرف التسيير على مستوى جميع الهياكل ومصالح الإدارة.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- تطوير النظم المعلوماتية والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات الإعلامية
- مسك الأرشيف والتوثيق

وقد تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج القيادة والمساندة:

- التصرف في الموارد البشرية والمادية
- النظام المعلوماتي

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية،
- تحسين التصرف في الموارد المادية،
- تطوير المنظومة المعلوماتية،

وفي المقابل تم ضبط ثلاث مؤشرات لقيس الأداء وذلك للعمل على تحقيقها في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء.

الأهداف	المؤشرات
الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية	9-1-1-1 : نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات
الهدف 9-1-2 : تحسين التصرف في الموارد المادية	9-1-2-1 : التحكم في نفقات التسيير والتجهيز
الهدف 9-2-1 : تطوير النّظام المعلوماتي	9-2-1-1 : نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

ارتكزت خطّة البرنامج على تطوير نسبة الكفاءات وتحسين التصرف في الموارد البشرية عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري واكتساب مهارات جديدة مع توفير ظروف العمل الملائمة.

كما ساهم البرنامج في إنجاح التظاهرات الوطنية الكبرى التي نظمتها الوزارة في إطار المهام الموكولة إليها والتي نذكر منها الندوة الوطنية حول التعريف بقانون الاستثمار الجديد والتي تبقى من أهم المحطات الوطنية في مجال تحسين مناخ الاستثمار والترويج لمخطط التنمية، كما كان للبرنامج الدور الجوهري في الاعداد الأمثل للاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي احتضنته بلادنا خلال الفترة من 1 الى 5 أفريل 2018 وسجل حضور رؤساء المؤسسات المالية الدولية ووزراء المالية لـ57 دولة إسلامية عضو بالبنك.

وعلى مستوى النظام المعلوماتي فقد شهدت سنة 2017 تعزيز أسطول المعدات الإعلامية ومواصلة تركيز نظام المراقبة لمحيط الوزارة ودعم القدرات البشرية في مجال الإعلامية والانطلاق في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**8 261**	**8 261**	**6 746**	**1 516**	**81.7%**
التأجير العمومي	4 961	4 961	4 478	483	90.3%
وسائل المصالح	2 811	2 811	1 886	925	67.1%
التدخل العمومي	489	489	382	108	78.0%
العنوان الثاني	**500**	**500**	**20 056**	**- 19 556**	**4011.1%**
الإستثمارات المباشرة	500	500	20 056	- 19 556	4011.1%
الجملة	**8 761**	**8 761**	**26 801**	**- 18 040**	**305.9%**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية القيادة والمساندة لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)

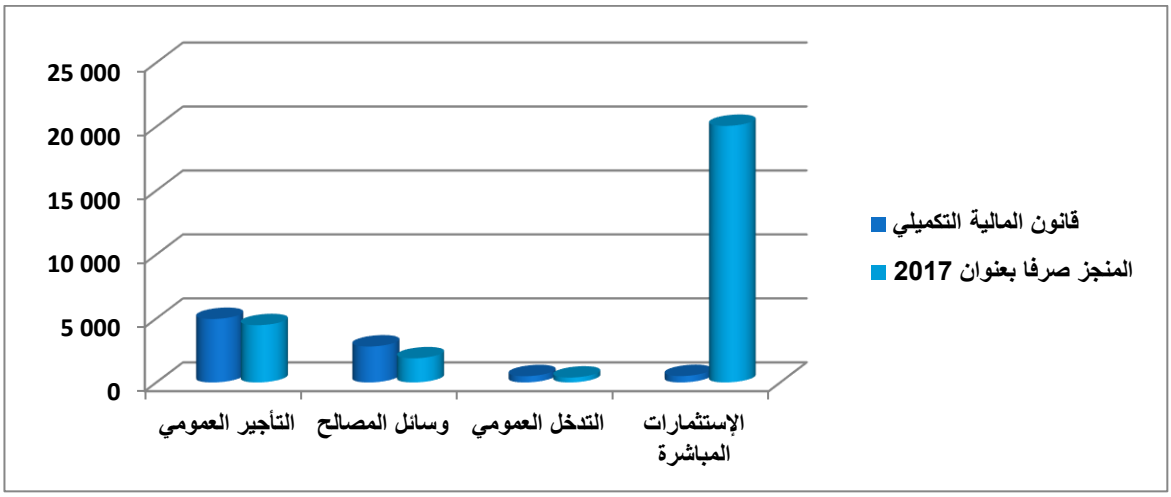

جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إ ع الدفع)

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017 (ق م الأصلي)	تقديرات 2017 (ق م التكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
التصرف في الموارد البشرية والمادية	7 806	7 806	26 029	- 18 223	333.4%
النظام المعلوماتي	955	955	772	183	80.9%
مجموع البرامج	**8 761**	**8 761**	**26 801**	**- 18 040**	**305.9%**

رسم بياني عدد2: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2017

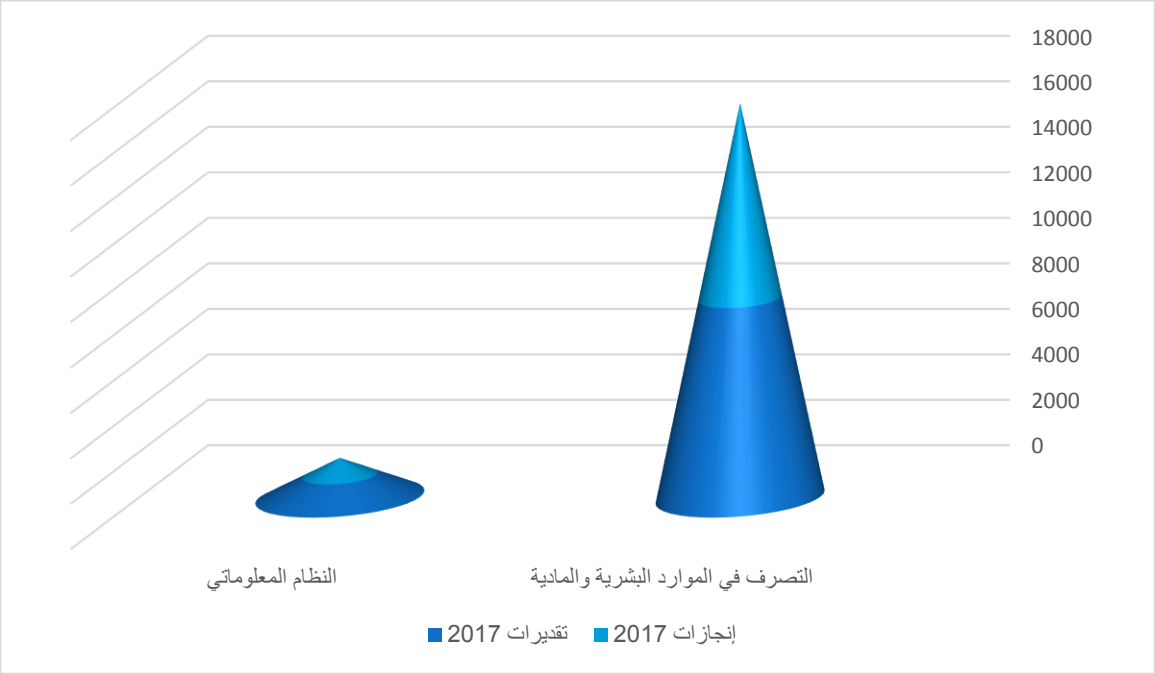

برنامج فرعي : التصرف في الموارد البشرية والمادية

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**7 436**	**7 436**	**6 047**	**1 389**	**81.3%**
التأجير العمومي	4 459	4 459	3 976	483	89.2%
وسائل المصالح	2 488	2 488	1 689	799	67.9%
التدخل العمومي	489	489	382	108	78.0%
العنوان الثاني	**370**	**370**	**19 982**	**- 19 612**	**5400.5%**
الإستثمارات المباشرة	370	370	19 982	- 19 612	5400.5%
الجملة	**7 806**	**7 806**	**26 029**	**- 18 223**	**333.4%**

بلغت الاعتمادات المخصصة للتأجير العمومي بقانون المالية لسنة 2017 بالبرنامج الفرعي التصرف في الموارد البشرية والمادية من برنامج القيادة والمساندة، قيمة جملية مقدرة بـ 4459 أد أنجز منها صرفا 3976 أد لتكون نسبة الانجاز 89.2% مقارنة بقانون المالية لسنة 2016.

برنامج فرعي: النظام المعلوماتي

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إ ع الدفع)

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2017		المنجز صرفا بعنوان 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**825**	**825**	**699**	**126**	**84.7%**
التأجير العمومي	502	502	502	0	100.0%
وسائل المصالح	323	323	197	126	60.9%
التدخل العمومي					
العنوان الثاني	**130**	**130**	**74**	**56**	**56.6%**
الإستثمارات المباشرة	130	130	74	56	56.6%
الجملة	**955**	**955**	**772**	**183**	**80.9%**

جدول عدد 4:

أهداف برنامج القيادة والمساندة

	مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (ق.م) الأصلي	تقديرات 2017 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
تحسين التصرف في الموارد البشرية	نسبة التكوين وتنمية الكفاءات	عدد المشاركين	90	40	44%	164	164	64	39%
تحسين التصرف في الموارد المادية	التحكم في نفقات التسيير والتجهيز	بحساب الدينار	7339	5976	81.5%	7416	7416	4976	67 .1%
تطوير المنظومة المعلوماتية	نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي	%	إعداد التدقيق	إعداد التدقيق	-	%45	%45	20%	%44,5

رسم بياني عدد 4-1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالتكوين وتنمية الكفاءات لسنة 2017

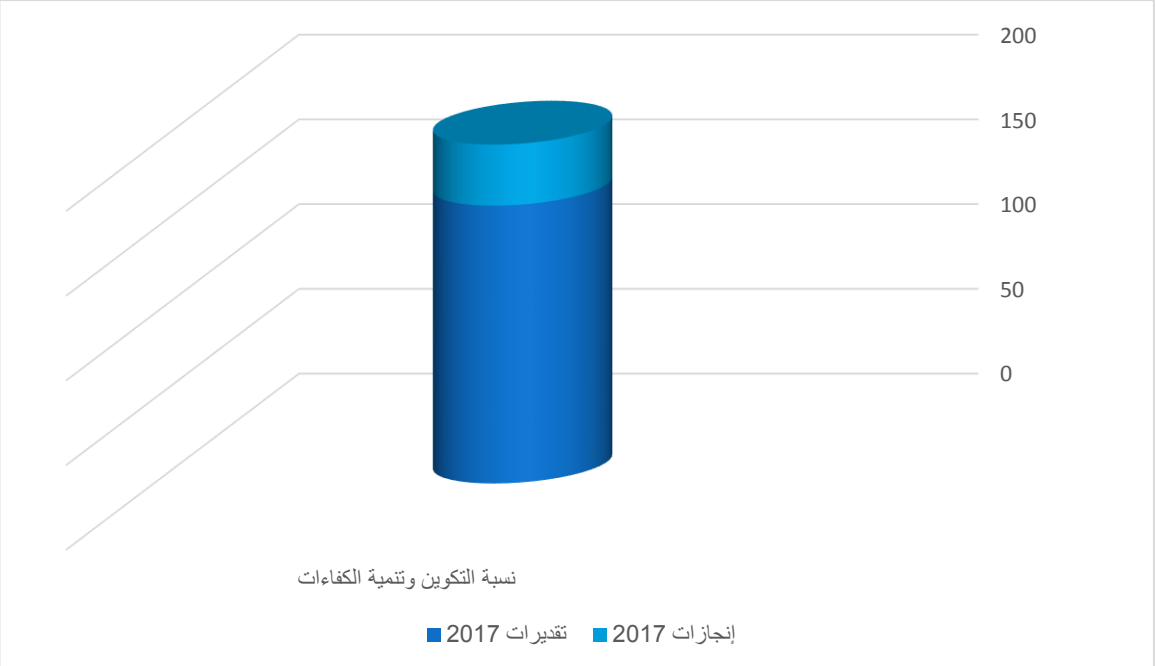

رسم بياني عدد 4-2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالتحكم في نفقات التسيير والتجهيز لسنة 2017

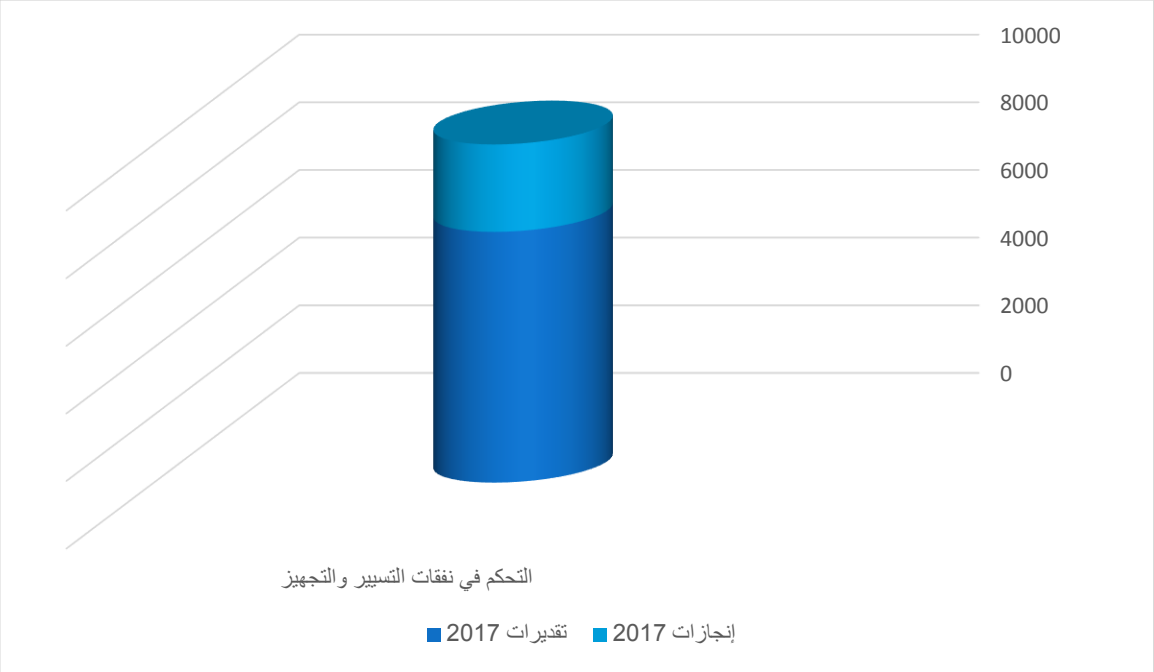

رسم بياني عدد 4-2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بنسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي لسنة 2017

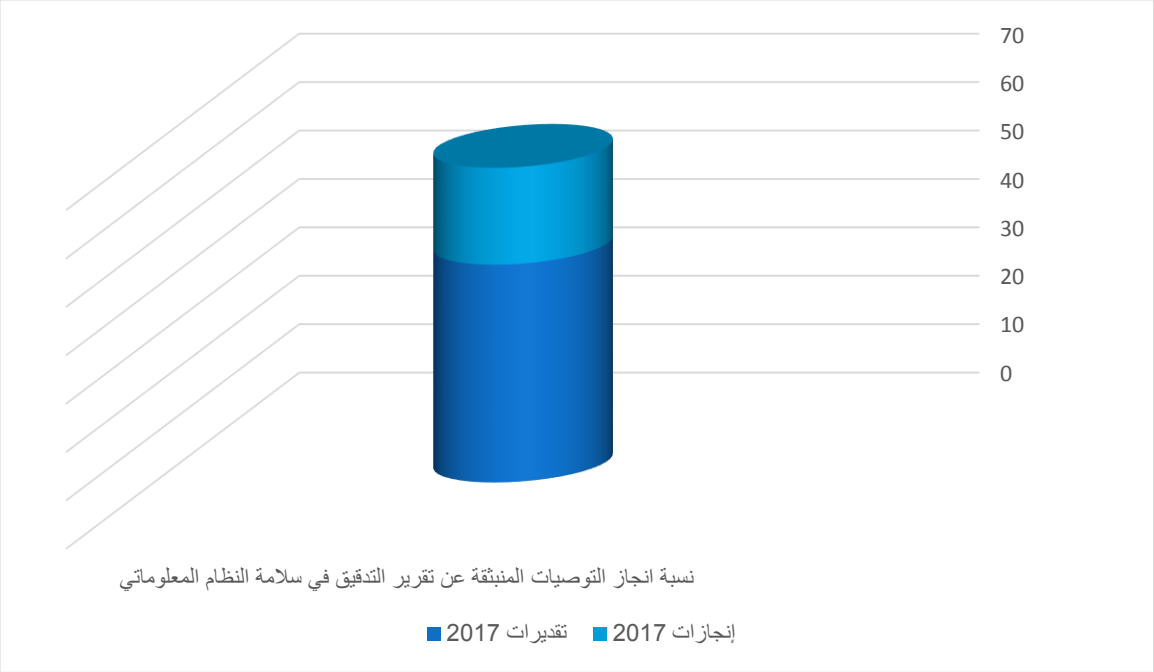

2.3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي عدد 1: التصرف في الموارد البشرية والمادية

التصرف في الموارد البشرية

الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية

المؤشر 9-1-1-1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة من أجل الترفيع من جودة الخدمات الإدارية وتنمية الكفاءات والمهارات على مستوى المصالح الإدارية باعتبار الطبيعة النوعية لنشاط وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

وقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 39% لسنة 2017 مقارنة بـ 44% لسنة 2016 ويعود ذلك الى جملة من الأسباب أهمها:

- عدم تفعيل مخطط التكوين السنوي للوزارة لسنة 2017 نظرا لمحدودية العروض الواردة علينا وعدم توفر عنصر المنافسة مما انجرّ عنه عدم التمكن من انجاز طلب عروض،
- عدم انجاز برنامج التكوين المبرمج لسنة 2017 والذي يخص 90 عون في إطار اتفاقية مبرمة بين الوزارة والبنك الاسلامي للتنمية وذلك لأسباب إجرائية.

التصرف في الموارد المادية

- **الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المادية**
- **المؤشر 9-1-2-1: التحكم في في نفقات التسيير والتجهيز**

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة لتسليط الضوء على مجهودات الوزارة في مجال الحوكمة من خلال الترشيد والتحكم في نفقات التسيير من جهة وحسن التصرف في التجهيزات والمعدات من جهة أخرى، هذا وتجدر الإشارة أن نسبة إنجاز الميزانية قد فاقت 333% خلال سنة 2017.

البرنامج الفرعي عدد 2: النظام المعلوماتي

الهدف 9-2-1 : تطوير النّظام المعلوماتي:

المؤشر: 9-2-1-1: نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـ44.5% بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

- تمت المصادقة على تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي في أواخر سنة 2016، مما انجر عنه عدم رصد الميزانية الضرورية لإنجاز التوصيات والسياسات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي،
- لم يتم تفعيل لجنة وخلية السلامة والتنسيق مع كل المتدخلين من الإدارات العامة المعنية لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق والتكثيف من حصص التحسيس،

هذا وشهدت سنة 2017 إنجاز العديد من الأشغال لعلّ من أبرزها:

- إعداد طلب العروض عدد (01/2017) الممول عن طريق هبة من البنك الإسلامي للتنمية والقيام بتركيز نظام سلامة "جدار ناري" بكل من مبنى الوزارة بساحة باستور وساحة علي الزواوي وكذلك معدات حفظ المعطيات ونقاط وصول ويفي.
- إعداد طلب العروض عدد (06/2017) الممول عن طريق هبة من البنك الإسلامي للتنمية الخاص باقتناء وتركيز نظام لعقد المؤتمرات عبر الفيديو وتركيز برمجية للإشراف على نشاط الشبكة المعلوماتية وتركيز برمجيات التصرف في أسطول الأجهزة الإعلامية.
- تعزيز نظام مراقبة المحيط الداخلي والخارجي للوزارة من خلال تركيز أجهزة كاميرا إضافية ولوحة مراقبة على مستوى مكتب الاستقبال بمبنى الوزارة بساحة علي الزواوي.
- اقتناء إمضاءات إلكترونية وتشفير.
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية النظم الأساسية والتخلي عن المنظومات التي لم تعد تشملها عمليات التحيين.
- إصدار مقرر لتعين مسؤول عن السّلامة المعلوماتيّة للنّظام المعلوماتي (RSSI) والمخاطب الرسمي للوكالة الوطنيّة للسّلامة المعلوماتيّة لوزارة التّنمية والاستثمار والتّعاون الدّولي.
- تجديد الشبكة الكهربائية بقاعتي الموزعات بكل من مبنى باستور ومبنى علي الزواوي من خلال ربط مباشر باللوحة الكهربائية العامة للوزارة.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

لقد تم الاحتفاظ بمؤشر وحيد لتحقيق الهدف المتعلق بتطوير التصرف في الموارد البشرية وهو عدد الدورات التكوينية مقارنة بعدد الإطارات دون احتساب بقية الاعوان مما يحد من النسبة السنوية لعدد المستفيدين،

- ضعف مشاركة مراكز التكوين في طلبات العروض وغياب عنصر المنافسة ينتج عنه عدم انجاز المجالات المبرمجة للتكوين،
- تعقد الإجراءات الإدارية فيما يخص الاتفاقيات المبرمة بخصوص التكوين.

ولذلك يقترح لتحسين الآداء وتحقيق الهدف من المؤشر:

- احتساب كافة العوان وعدم الاقتصار على الإطارات فقط لتحسين نسبة إنجاز المؤشر.
- ابرام اتفاقيات مع معاهد للتكوين المستمر،
- الحرص على استكمال انجاز برنامج التكوين الممول من البنك الإسلامي للتنمية في الآجال،
- إمكانية برمجة دورات تكوينية مع مدارس تكوينية متخصصة ومعترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات لا سيما بالنسبة للغات.

وأمام تطور الإدارة الإلكترونيّة وتعزيز الحوكمة المفتوحة أحد أهمّ ركائز برنامج التنمية الإداريّة التي تندرج ضمن برنامج إصلاح وتعصير الإدارة التونسية، أصبح من الضروري ادراج مؤشرات جديدة تأخذ بعين الاعتبار مجهودات الوزارة في حسن التصرف في ميزانية الدولة وتشجيع المزودين والمؤسسات الخاصة على التعامل مع الدولة، تم التوجه نحو إدراج مؤشر جديد يعكس مدى احترام آجال التنفيذ الاستشارات والصفقات العمومية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ التّراجع عن اعتماد مؤشّر " نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي" ضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2018 للبرنامج الفرعي الخاص بالنظام المعلوماتي. وقد تم، على مستوى مشروع القدرة على الآداء لسنة 2018، اعتماد مؤشّر آخر لبرنامج تطوير النّظام المعلوماتي يأخذ في الاعتبار جلّ مكوّناته والذي يتضمّن البنية الأساسيّة والتّطبيقات المعلوماتيّة والسّلامة المعلوماتيّة وتطوير قدرات الموارد البشريّة.